

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

الطريق إلى النبوغ العلمي

منهج عملي لتفوق طالب العلم من بدء الطلب إلى المنتهى

لمعالي الشيخ
صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ
وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

مكتب الوزير العلمي



١٤٣٥ - ١٤٣٦هـ





الطريق إلى النبوغ العلمي

منهج عملي لتفوق طالب العلم من بدء الطلب إلى المنتهى



لمعالي الشيخ

صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

مكتب الوزير العلمي

١٤٣٥-١٤٣٦هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

ح وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤٣٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

آل الشيخ، صالح بن عبدالعزيز بن محمد

الطريق إلى النبوغ العلمي./ صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ.- الرياض، ١٤٣٦هـ

٣٦٨ ص؛ ١٤×٢١ سم

ردمك: ٧ - ٧٤٩ - ٢٩ - ٩٩٦٠

١- النبوغ ٢- الإبداع أ- العنوان

ديوي ١٥٣ ١٤٣٦/١٦١٨

رقم الإيداع: ١٤٣٦/١٦١٨

ردمك: ٧ - ٧٤٩ - ٢٩ - ٩٩٦٠

الطبعة الأولى

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

المقدمة

الحمدُ لله الذي أنار بنوره قلوب أوليائه، وفاضل بالعلم والإيمان بين خلقه، فقال ـ جلّ ذكره ـ: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ (المجادلة: ١١)، وجعل العلمَ سببًا للخشية منه، فقال – سبحانه وتعالى –: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ (فاطر: ٢٨).

والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان على نور الهدى، وسيِّدِ المرسلين، وإمام العلماء الربانيين، محمد بن عبد الله، وعلى آله وأصحابه، وبعد:

فإنّ العلمَ من أجلّ النِّعَم، وأجزل القِسَم، من تحلّى بلباسه فقد ساد، ومن بالغ في ضبط معالمه فقد شاد، يقول الحقّ - سبحانه وتعالى - : ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ (آل عمران: ١٨).

وقال القرطبي: «في هذه الآية دليل على فضل العلم، وشرف العلماء وفضلهم، فإنه لو كان أحد أشرف من العلماء لقرنهم الله باسمه، واسم ملائكته، كما قرن اسم العلماء»(١).

وقال الزمخشريُّ – عند قول الله تعالى عن داود وسليمان، عليهما السلام-: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ عِلْمًا ﴾ (النمل: ١٥): «وفي الآية دليل على شرف العلم، وأناقة محلّه، وتقدّم حَمَلته وأهله، وأنَّ نعمة العلم من أجلّ النعم، وأجزل القِسَم، وأنّ مَن أوتيه فقد أوتيَ فضلاً على كثير من عباد الله» (٢).

وقد ثبت عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «من يُرد الله به خيرًا يُفقّهْه في الدين»(٣).

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» (٤: ٢٧).

(٢) «الكشاف» (٣: ١٣٩).

(٣) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب العلم) (الفتح ١: ١٩٧ برقم: ٧١)، ومسلم بشرح النووي (كتاب الزكاة) (٩٨)، من حديث معاوية بن أبي سفيان، رضي الله عنهما.

يقول الحافظ ابن حجر: «وفي ذلك بيانٌ ظاهر لفضل العلماء على سائر الناس، ولفضل الفقه في الدين على سائر العلوم»(١).

وثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ سلك طريقًا يطلب فيه علمًا سلك الله به طريقًا من طرق الجنة، وإنّ الملائكة لتضع أجنحتها رضًى لطالب العلم وإنّ العالمَ لَيَسْتَغْفِرُ له مَنْ في السماوات ومَنْ في الأرض، والحيتان في جوف الماء، وإنّ فضلَ العالم على العابد كفضل القمر ليلةَ البدر على سائر الكواكب، وإنّ العلماء ورثة الأنبياء، وإنّ الأنبياء لم يورّثوا دينارًا ولا درهمًا وإنّما ورّثوا العلمَ فمَنْ أخذَه أخذ بحظٍّ وافرٍ»(٢).

والحديث شاهدٌ ناطقٌ على فضل العلم وأهله.

---

(١) «فتح الباري» (١: ١٩٨).

(٢) أخرجه «أبو داود» في «سننه» في (كتاب العلم) ٣٦٤١، و«الترمذي» في «جامعه» في (كتاب العلم) ٢٦٨٢، و«ابن ماجه» في «سننه» في (كتاب السنّة) ٢٢٣ ، من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

ومن لطيف الفوائد في هذا الحديث: التشبيهُ بالبدر، يقول القرافيُّ: «وأمّا التشبيهُ بالبدر ففيه فوائدُ:

إحداها: أنّ العالِمَ يكمُلُ بقدر اتّباعه للنبيّ ﷺ؛ لأنّ النبيّ — عليه السلام — هو الشمس، لقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَـٰكَ شَـٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَـذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾ (الأحزاب: ٤٥، ٤٦).

والسراج: هو الشمس؛ لقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّـاجًا﴾ (النبأ: ١٣).

ولمّا كان القمرُ يستفيد ضوءَه من الشمس، وكلّما كثُر توجهه إليها كثُرَ ضوؤُه حتى يصيرَ بدرًا، وكذلك العالمُ كلّما كثُر توجُّهُه للنبيّ ﷺ وإقبالُه عليه توفّر كمالُه.

وثانيها: أنّ العالِمَ متى أعرضَ عن النبيّ ﷺ بكليّته كَسَفَ بالُه، وفسد حالُه، كما أنّ القمرَإذا حيلَ بينه وبين الشمس كَسَفَ.

وثالثها: أنّ الكواكب مع البدر كالمطموس الذي لا أثر له، وضوء البدر عظيمُ المنفعة، منتشرُ الأضواء، منبعثُ الأشعة في الأقطار برًّا وبحرًا، وهذا هو شأن العالِم»[1].

وكونُ العلماء ورثةَ الأنبياء - عليهم الصلاة والسلامُ - معناه كما قال السرخسيُّ: «فقد جعلَ ولايةَ الإنذار والدعوةِ للفقهاء، وهذه درجةُ الأنبياء تركوها ميراثًا للعلماء»[2].

وقال الزمخشريُّ: «وما سمّاهم رسولُ الله ﷺ ورثةَ الأنبياء إلاّ لمُداناتهم لهم في الشرف والمنزلة، لأنّهم القوّام بما بُعثوا من أجله»[3].

يقول ابنُ قتيبة: «كان يقال: أولُ العلمِ: الصمتُ، والثاني: الاستماعُ، والثالث: الحفظُ، والرابع: العقلُ، والخامس:

---

(١) «الذخيرة» (١: ٤٣، ٤٤).

(٢) «المبسوط» (١: ٧٠).

(٣) «الكشاف» (٣: ١٣٩، ١٤٠).

نشرُه» (١).

وذهب عبدُ الله بنُ المبارك إلى أنّ: «أوّل العلم النيّة، ثمّ الاستماعُ، ثم الفهمُ، ثم العملُ، ثم الحفظُ، ثم النشرُ» (٢).

وفي نشره والخوف من كتمانه وضع أهل العلم ضابطًا لذلك، يقول الشاطبي: «إنّه ليس كلّ علمٍ يُبثّ ويُنشر وإن كان حقًّا، وقد أخبر مالك عن نفسه أنّ عنده أحاديثَ وعلمًا ما تكلّم فيها، ولا حدّث بها، وكان يكره الكلامَ فيما ليس تحته عمل، وأخبر عمّن تقدّمه أنّهم كانوا يكرهون ذلك، فتنبّه لهذا المعنى.

وضابطه أنّك تعرِضُ مسألتك على الشريعة فإن صحّت في ميزانها فانظر في مآلها إلى حال الزمان وأهله، فإن لم يؤدّ ذكرُها إلى مفسدة فاعرِضْها في ذهنك على العقول، فإن قبلتها فلك أن تتكلّم فيها إمّا على العموم إن كانت ممّا تقبلُها على العموم، وإمّا على الخصوص إن كانت غير لائقة بالعموم، وإن لم يكن لمسألتك هذا المساغ فالسكوت عنه هو الجاري

---

(١) «عيون الأخبار» (١: ٥٢١).

(٢) «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (٣: ٤١).

على وَفق المصلحة الشرعية والعقلية» (١).

ونقل ياقوت الحموي عن الجاحظ قوله: «واعلمْ أنّ مذاكرة العلم عونٌ على أدائه، وزيادة في الفهم، ولا بدّ للعالم من جهلٍ، أي: أنّه يجهلُ كثيرًا ممّا يُسأل عنه، إمّا لأنّه ما سمعَه، أو نَسِيَهُ» (٢).

ويقول الزمخشري: «لا طريقَ إلى تحفّظ العلوم إلاّ ترديد ما يُراد تحفّظه منها، وكلّما زاد ترديده كان أمكنَ له في القلب، وأرسخَ في الفهم، وأثبتَ للذكر، وأبعدَ من النسيان» (٣).

وهذه الموضوعاتُ(٤) الهاديةُ لطالب العلم إلى سلوك العلم النافع بمنهجيّة صحيحة تقرّب له البعيد، وتجعل له الصعب سهلاً، والقاصيَ دانيًا، وتحققُ له النجاحَ والظفرَ إن

---

(١) «الموافقات» (٥: ١٧١).

(٢) «معجم الأدباء» (١: ٥٠).

(٣) «الكشاف» (٣: ١٢٧).

(٤) أصلها محاضرات ألقيت على طلاب العلم، نسخت وجمعت وأخرجت على طريقة الكتب المصنّفة، ليعمّ بها النفع إن شاء الله تعالى.

ترسّمَ خطاها، وسار على توجيهاتها، بتوفيق الله — سبحانه وتعالى —، وجاءتْ هذه الموضوعاتُ في عشرة أبواب رئيسة، تحت كلّ باب عدّة فصول، وإليكَ بيانَها:

١- المنهجيّة في طلب العلم.

٢- طالب العلم والاعتناء بالسنّة والحديث.

٣- من ثمرات العلم.

٤- المنهجية في قراءة كتب أهل العلم.

٥- ضرورة التفقه في الدين.

٦- طالب العلم والبحث

٧- أدب السؤال.

٨- طالب العلم وعنايته بالكتب.

٩- الصبر على العلم.

١٠- العوائق عن طلب العلم.

والله أسأل أن ينفعنا بالعلم، وأن يرزقنا العمل بما علمنا.



المنهجية في طلب العلم

الحمد لله ربّ العالمينَ، والصلاةُ والسلام على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

اللّهم اهدِنا فيمَنْ هديتَ وعافِنا فيمَنْ عافيتَ وتولّنا فيمنْ توليتَ، اللّهم إنّا نسألُك صلاحًا في قلوبنا وصلاحًا في أعمالنا وصلاحًا في أقوالنا. اللّهم وفقْنا لما تحبُّ وترضَى واجعلْنا في مسيرنا متّبعينَ لنبيّك ﷺ.

نذكر مقدمة مهمة نافعةً إن شاء الله تعالى في طريق طلبِ العلمِ، والداعي لها أنّنا نرى إقبالًا من الشبيبة - بارك الله فيهم - ومحبةً لطلبِ العلمِ لكنّ كثيرًا منهم لا يعرفونَ طريقَ الطلبِ. بعضُهم يُمْضي أوقاتًا طوالًا وربما سنواتٍ، ولا يحصّل من العلم ما حصّله غيرُه بزمنٍ قصير.

والسببُ هو أنه لم ينهجْ في طلبِه للعلمِ النهجَ الصحيحَ، الذي يحصّلُ معه طالبُ العلم طرفًا مما كتبَ الله له، طرفًا

ينفعه، طرفًا ثابتًا مؤصلًا يمكنه أن ينقُلَه إلى غيره نقْلًا واضحًا لا شكَّ معه ولا ارتياب.

كثيرٌ من الشبابِ يقرؤون قراءاتٍ متنوعةً تارةً في الحديثِ، وتارةً في التفسيرِ، وتارةً في الفقهِ، يسمعونَ ويحضُرونَ مجالسَ أهلِ العلمِ، سنةً أو سنتين تجدُه لم يفهمِ المادةَ التي أُلقيتْ عليه، أو لم يؤسسْ حضورُه علمًا مؤصّلًا يمكن معه أن ينطلقَ ويقيسَ على منوالِه، وينهجَ نهجه.

والسببُ في ذلك انعدامُ المنهجيةِ الصحيحةِ في طلبِ العلم؛ لأنّ طالب العلم لابد أن يسلكَ في طلبه منهجًا واضحًا محدّدًا، إذا لم يسلكْه تخلفَ عن الطريق، وملَّ وتركَ.

لذا ننصحُ طالبَ العلمِ المقبلَ على العلم أن يتحلّى بخصلتَيْن:

الأولى: أن يكونَ سائرًا على منهجِ الطلبِ الذي سار

عليه مَنْ قبلَنا من أهلِ العلمِ وصاروا علماءَ بعد مسيرهم ذلك السيرَ.

والثانية: أن يوطِّنَ نفسَه على أن يكون باذلًا للعلم وقتَه، وألَّا يملَّ مهما كان الطريق طويلًا.

روى الخطيب البغدادي - رحمه الله - أنّ أحدَ طلبةِ علم الحديثِ رام طلبَه ورغبَ فيه وحضرَ عندَ الأشياخِ، وجلسَ مجالسَهم ثم لما مرّ عليه مدة رأى أنّه لم يستفدْ شيئًا، ولم يحصّلْ كبير علمٍ، فعزمَ على تركه فمرّ على صخرةٍ يقطرُ عليها ماءٌ قطرةً تِلوَ قطرةٍ، وقد أثَّر ذلك الماءُ في تلك الصخرةِ فحفرَ فيها حفرةً فتوقّف معتبرًا ومتأملًا ومتدبرًا فقال: الماءُ على لطافتِه قد أثّر في هذه الصخرةِ على كثافتها، والله لأطلبنَّ العلمَ. فطلبَ فأدركَ [1].

---

(١) انظر «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢: ١٧٩).

هـذا يـدلُّك عـلى أنّ طالـبَ العلـم يحتـاجُ إلى العزيمـةِ وألّا يمـلّ، لا يقـول: أنـا درسـتُ ودرسـت فـما اسـتفدت. ليس السببُ هـو أنّهـم لا يفهمـونَ، ولكـنّ السـببَ في عـدمِ تحصـيلهِ العلـمَ لأنّـه لم يسـلُكْ طريقَـه، ولم يأخـذْه عـلى المنهاجِ الذي به تَخرَّجَ مَنْ سَبقنا من أهلِ العلمِ.

ما هي المنهجيةُ الصحيحةُ في طلبِ العلم:

يحتاجُ طالبُ العلمِ إلى أن يَتَحلَّى بأخلاقٍ وصفاتٍ ملازمةٍ له في مسيره لطلب العلم وهي ما يأتي:

١- أن يكونَ مخلِصًا لربّه - جلّ وعلا - في طلبِه للعلمِ؛ لأنّ طلبَ العلمِ عبادةٌ، و «إنّ الملائكةَ لَتَضَعُ أجنحتَها لطالبِ العلم رضًا بما يصنعُ» كما في الحديث الصحيح[1]؛ فهذه

---

(١) أخرجـه «أبـو داود» في «سـننه» في أول (كتـاب العلـم) (٣٦٤١) و«الترمـذي» في «جامعـه» في (كتـاب العلـم) (٢٦٨٢) و«ابـن ماجـه» في «سننه» في (كتاب السنة) (٢٢٣) وصححه ابن حبان (٨٠) من حديث أبي الدرداء، رضي الله عنه.

العبادةُ لابدّلقبولها ولتوفيقِ الله - جلّ وعلا - لصاحبِها أن يكونَ مخلصًا فيها لله - جلّ وعلا - يعني لا يطلب العلمَ لنيلِ مرتبةٍ دنيويةٍ،وجاهٍ أو سُمعةٍ، أو ليصبحَ معلمًا أو ليصبحَ محاضرًا أو ليشارَ إليه بالبنان، أو ليكونَ ملقيًا للدروس ونحو ذلك، بل يكون قصدُه التعبدَ لله بهذا وأنْ يتخلصَ من الجهالة فيعبدَ الله - جلّ وعلا - على بصيرةٍ.

سُئل الإمامُ أحمدُ: كيف الإخلاصُ في العلمِ؟ قال: الإخلاصُ فيه أن ينويَ رفعَ الجهالةِ عن نفسِه؛ لأنّه لا يستوي عالمٌ وجهولٌ. قال - جلّ وعلا -:﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْأٓخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (الزمر: ٩) وقال - جلّ وعلا -: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ (المجادلة: ١١).

٢- أن يكون رفيقًا في طلبِ العلمِ؛ لأنّ النبيَّ ﷺ قال:

«إنّ اللهَ - تعالى - رفيقٌ يُحبُّ الرفقَ في الأمرِ كلّه، ويُعْطي على الرفق مالا يُعطي على العُنْفِ[١]» وقال - عليه الصلاة والسلام -: «إنّ الرِّفقَ لا يكونُ في شيءٍ إلا زانَه ولا يُنْزَعُ من شي إلا شانَه[٢]».

كيف يكونُ الترفقُ في طلبِ العلمِ؟

يكونُ الترفُّقُ في طلبِ العلمِ بألَّا يَرُومَ طالبُ العلمِ العلمَ جملةً.

قال الإمامُ الزهريُّ ليونسَ بنِ يَزيدَ: يا يونسُ، لا تُكابِرِ العلمَ؛ فإنَّ العلمَ أوْديةٌ، فأيُّها أخذتَه فيه قطَعَ بك قبلَ أن تَبْلُغَه، ولكن خُذْه مع الليالي والأيامِ، ولا تأخُذِ العلمَ جملةً؛ فإنَّ مَن رَام أخْذَه جملةً ذهَبَ عنه جملةً، ولكن يأخذُ الشيءَ

---

(١) أخرجه «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب البر والصلة والأدب) (٢٥٩٣) من حديث عائشة، رضي الله عنها.

(٢) أخرجه «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب البر والصلة والأدب) (٢٥٩٤) من حديث عائشة، رضي الله عنها.

بعدَ الشيءِ مع الليالي والأيامِ[١].

وقد أفصحَ عن هذا المعنى الشاعرُ حيث قال:

اليـــومَ علمٌ وغـــدًا مثلُـــه ... من نُخَـبِ العلمِ التـي تُلْتَقَط

يُحَصِّلُ المـرءُ بها حكمـــةً ... وإنّمـا السَّيْلُ اجتماعُ النُّقَط[٢]

مثال الرفقِ في العلمِ: إنسانٌ يريدُ أن يرومَ علمَ التفسير يذهبُ فيقرأ تفسيرَ ابن جرير، وتفسيرُ ابنِ جرير فيه كلُّ التفسيرِ، هذا رامَ العلمَ جملةً، فلا يحصِّلُ العلمَ، يبدأ ثم ينتهي من تفسيرِ ابن جريرٍ، وإذا سألتَه عن تفسيرِ آيةٍ لم يعلقْ بذهنِه من التفسيرِ إلا القليلُ، يتذكرُ أنه قرأ كذا وقرأ كذا، ولكنه لا يُفْصِحُ لك عن تفسير آيةٍ على الوجهِ المطلوبِ، إذن كيف

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١: ١٠٤)، والخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١: ٣٥٧)، من طريق عبدالله بن وهب، عن يونس، عن الزهري.

(٢) البيتان لابن النحاس الحلبي المصري - رحمه الله - وبحرهما الرجز. كما في «بغية الوعاة» (١: ١٤) برواية (اليوم شيء).

يكونُ؟ لا بدّ من التدرُّج، والتدرُّجُ سنةٌ لابد منها.

كذلك رجلٌ يريدُ أن يطلبَ علمَ الحديث تجده يذهبُ إلى «نيل الأوطارِ» يبدأ به، أو «فتح الباري» يقول: أنا انتهيتُ من مجلدٍ من «فتح الباري»، هذا الرجلُ أَعْلَمَ أنه لن يحصِّل العلمَ على ما كان عليه أهلُ العلمِ فيكون قارئًا مثقّفًا، عنده معلوماتٌ متناثرةٌ لكنها غير مؤصَّلة.

كذلك في الفقه يقول: أنا أقرأُ في «المغني» أنا أقرأُ في «المجموع» هذا يصدق عليه أنه لم يأخذ بالترفق، رامَ العلمَ جملةً، الكتبُ الكبارُ هذه إنّما يعي مسائلَها الكبارُ من أهل العلمِ، لكنّ طالبَ العلم المبتدئ لا يقرؤُها قراءةً من أوّلها إلى آخرِها، لا شكَّ أنّه قد يحتاجُ إلى بحثِ مسألةٍ بخصوصِها يرجعُ فيها إلى المطولاتِ، لكن لا يقرؤها سردًا يمرّ عليها.

أيضًا لا يهتم طالبُ العلمِ بالتفصيلات، فإنه إذا اهتمَّ بدقيقِ المسائلِ وبالتفصيلاتِ فإنه ينسَى ولن يحصِّلَ علمًا؛ لأنّه

لم يؤصِّلْ. بعضُنا يذهبُ إلى دروسٍ في كتب مطولة جدًّا يمكثُ أصحابُها في كتابٍ سنينَ عددًا، ما انتهوا منه، أو في البابِ الواحد يجلسون أشهرًا ويظنّ أنّ هذا يحصِّل معه علمًا.

هذه الطريقةُ ليستْ بطريقةٍ مجدية؛ لأنها غيرُ منهجيةٍ؛ لأنّه لم يترفَّقْ صاحبُها فيها، ولقد قال - جلّ وعلا -: ﴿وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ (آل عمران: ٧٩).

«كونوا ربانيين» فسرّها أبو عبد الله البخاريُّ - رحمه الله - في صحيحه قال: «الربانيُّ هو الذي يُرَبِّي الناسَ بصغارِ العلمِ قبلَ كبارِه»[1].

فضيلةٌ وميزةٌ أن يذكرَ العالمُ كلَّ ما يعلمُ في المسألة، وكلَّ ما وصلَ إليه تحضيرُه، وهذا شرفٌ له، ولكنّه ليس بنافعٍ

---

(١) انظر «صحيح البخاري» في (كتاب العلم - بابٌ العلمُ قبل القولِ والعملِ) (١٠).

للمتعلمين؛ لأنه هو يستعرضُ ما عَلِمَ، والعالمُ إنما يُعطي ما يَحتاجُ إليه السامعُ، لا يعطي ما هو فوقَ مقدارِ السامعِ وفهمِه.

٣- أن يكونَ مواصِلًا في طلبِ العلم، يُخصِّصُ للعلم أعزَّ أوقاتِه وأحْلاها، لا يَجْعَلُ للعلم الأوقاتَ الميتةَ التي كَلَّ فيها ذهنُه، وضَعُفَ فيها فهمُه.

إذن العلمُ تعطيه أعزَّ الأوقات التي فيها صفاءُ الذهنِ، ولا بدّ من أن يكونَ طالبُ العلمِ مشغوفًا بالعلمِ ليلًا ونهارًا، ذهنُه مشغولٌ بالعلمِ، همُّه العلمُ. إذا أرادَ أن ينامَ يطّجع وبجانبه كتابٌ ربّما يحتاجُ فيه إلى مسألةٍ. ولهذا يقول بعضُهم: إذا رأيتَ كُتُبَ طالب العلم مُرَتَّبَةً فاعلم أنه هاجِرٌ لها.

طالبُ العلمِ يصبحُ ويمسي وذهنُه مشغولٌ بمسائلِ العلمِ في فترةِ شبابِه، التي بها يُحَصِّلُ بهمةٍ عاليةٍ، وهنا تتوزعُ الأوقاتُ:

١- الأوقاتُ الجليلة التي يَقْوَى فيها ذهنُه يَخْتَارُ لها العلومَ التي تَحتاج إلى كدِّ ذهنٍ، مثلُ الفقهِ، وعلمِ الأصولِ، وعلمِ النحوِ.

٢- الأوقاتُ المتوسطةُ يختارُ لها العلومَ التي لا تحتاجُ إلى كدّ ذهنٍ، مثلُ التفسيرِ والحديثِ والمصطلحِ.

٣- الأوقاتُ التي يضعفُ فيها فهمُه يختارُ لها قراءةَ كتبِ الآدابِ، وكتبِ تراجمِ الرجالِ، والتاريخِ، والسِّيرِ، والثقافةِ العامةِ، إذن هو مشغولٌ بطلب العلم، لا يسليه عن طلبِ العلم نزهةٌ ولا صحبةٌ، ولهذا نرى أنه من أكبرِ ما يُعابُ على بعضِ مَنْ يظنُّ أنّه طالبُ علمٍ أنّه يُمضي الساعاتِ الطوالَ في قيلٍ وقالٍ، وأحاديثَ لا تمتُّ إلى العلمِ بصلةٍ.

هذا لا يكون طالبَ علمٍ، وإنما يكون شيئًا آخرَ بحسبِ ما أشغلَ به نفسَه.

أمّا طالبُ العلم فمشغولٌ، سَلْواه وهَواه ورغبتُه في طلب

العلم، المجلسُ الذي فيه كلامٌ عن مسائلِ العلمِ، وبيانُ ما أنزلَ اللهُ- جلّ وعلا -وما قاله رسولُ الله ﷺ هذا مكانُ انشراحِ الصدرِ له، ومكانُ سعةِ الصدرِ، أو مكانُ تعليمٍ أو مكانُ بيانٍ للعلمِ الذي أنزلَه الله، جلّ وعلا.

إذن من خصالِ طالبِ العلم أن يكونَ ملازمًا للعلمِ لا يُعطي العلمَ بعضَ وقته، إنما يعطيه كلَّ وقته أو جُلَّ وقتِه في فترةِ شبابِه، الفترة التي فيها تحصيلُ العلم، ولهذا قيل: «أعطِ العلمَ كلَّك يُعْطِكَ بعضَه[1]» لأنّ العلمَ غزيرٌ، مسائلُه كثيرةٌ شتَّى، ولهذا كان بعضُ أئمةِ الحديث حَدَّثَ بحديثٍ وهو على فراشِ الموتِ فقال لكاتبه: اكتبْه. علمٌ حصَّلَه في هذه اللّحظةِ.

---

(١) قال أبو يوسف – رحمه الله – العلمُ لا يعطيكَ بعضَه حتى تُعطيَه كُلَّكَ، فإذا أعطيتَه كُلَّك فأنت من عطائه إيَّاك بعضَه على خطر.

انظر «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢: ١٧٤) و«الفقيه والمتفقه» (٢: ٢٠٥).

هذا يدلُّكَ على إخلاصِه ومتابعتِه وشَغَفِ قلبِه بذلك الشيءِ.

والإمامُ أحمد لما كان في مرضِه الأخيرِ ربّما أصابَه بعضُ الوجَعِ فأنَّ أنينًا، فأتى بعضُ تلامذَتِه فروى له بالإسناد عن محمدُ بن سيرين أنّ أنسَ بنَ مالكٍ- رضي الله عنه - كان يكرهُ الأنينَ قال: فما سُمِعَ أحمدُ أنَّ حتى ماتَ[1].

هذه النفسيةُ لطالبِ العلمِ وللعالمِ هي التي بها يجعلُ اللهُ - جلّ وعلا - طالبَ العلمِ عالمًا علمًا نافعًا، ما يحتقر فائدةً يذكرها صغيرٌ، بعضُهم يأتيه مَنْ هو أصغرُ منه بفائدةٍ فيستكبرُ عليه، أو لا يُصغي لها، وهذا لأجلِ أنّه عظَّم نفسَه على العلمِ، فإذا عظَّم نفسَهُ على العلمِ فإنّه لا يكونُ من المحصِّلينَ للعلم، بل إنّ العلمَ قد يكونُ مع الصغيرِ مما فات

---

(١) انظر «صفة الصفوة» (٢: ٣٥٧) و«المنهج الأحمد» (١: ٩٥).

الكبيرَ، بعضُ العلمِ يفهمُه مَنْ هو أصغرُ ويفوتُ الأكبرَ فإذا وضّحَه له استفادَ، وهذا مِثْلُ قصةِ سليمانَ -عليه السلام -مع الهدهدِ، فإنّ الهدهدَ مع صغره قدرًا وذاتًا، ومع رفعةِ سليمانَ -عليه السلام - قدرًا وذاتًا ومنزلةً عند الله - جل وعلا - وعند الخلق قال له الهدهدُ: ﴿أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ (النمل: ٢٢) عَلِمَها الهدهدُ وجَهِلَها سليمانُ-عليه السلام- فهذا استفاد منه أهلُ العلمِ ألا تتكبرَ على مَنْ أتاكَ بفائدةٍ صَغُرَ أم كَبُرَ، يأتيك بفائدة أَرْعِه سمعَك؛ لأنه قد يفتحُ لك بابًا كاملًا.

هذه الخصالُ الثلاثُ مهمةٌ جدًّا لطالب العلم وهي الإخلاصُ، والرفق، والاستمرارُ في العلم.

الآن نأتي للسّؤال المهم: **ما هو المنهجُ في طلبِ العلم؟**

الجواب: أنّ العلومَ الشرعيةَ متنوعةٌ ومختلفةٌ وهي على قسمين:

١- علومٌ أصليةٌ.

٢- علومٌ مساعدةٌ، يسميها بعضُهم علومَ الآلة، ويسميها آخرون علومًا صناعيةً.

فالعلومُ الشرعيةُ الأصليةُ هي علمُ الكتابِ والسنةِ، ويشملُ علمَ التوحيدِ وعلمَ الفقهِ وعلمَ التفسيرِ وعلمَ الحديث.

والعلوم الشرعيةُ المساعدة هي أصول التفسير المسمى بعلوم القرآن، وأصولُ الحديثِ المسمى بمصطلح الحديثِ، وأصولُ الفقهِ والنحوِ وعلومِ اللغة.

ثم هناك تقسيمٌ آخرُ: وهو أنّ العلوم على قسمين:

أصولٌ ومُلَحٌ، الأصولُ هي جميعُ العلومِ الأصليةِ والمساعدةِ. والمُلَحُ هي الأخبارُ، والتراجِمُ والغرائبُ والقصصُ والتاريخُ والسِّيَرُ.

كيفية التأصيل في علم التفسير:

علمُ التفسير تتدرجُ فيه بأن تبدأ بتفسيرٍ مختصرٍ جدًّا، تَطَّلع فيه على معانيَ كلامِ الله - جلّ وعلا - وخاصة إذا كنتَ حافظًا للقرآنِ فإنه يكونُ من أنفعِ الأشياءِ لك أن تمرّ على تفسيرٍ مختصرٍ.

كان العلماءُ يعتنون بتفسيرِ الجلالينِ في الأعصرِ المتأخرَةِ، وهو نافعٌ مفيدٌ لكن تحترز في قراءته على ما فيه من التأويلاتِ، وقد صنّفه الجلالان: جلالُ الدين المحلّي، وجلالُ الدين السّيوطيّ، تمرُّ فيه من أوَّلِ المفصلِ حيث إنّك تسمعُه كثيرًا في الصلاة تفهمُ المعاني باختصارٍ، فإذا مررتَ على خمسينَ صفحةً أخذتَ المفصلَ كاملًا فتكون قد فهمتَ المعاني التي تسمعُها في الصلاةِ، فيكون معكَ علمٌ واضحٌ.

كيف تعرف أنك فهمتَ التفسيرَ حتى تنتقلَ إلى غيره؟

الجواب: استطاعَتُك أن تفسرَ السّورةَ على نفسِك، مثلًا تقرأ

سورةَ ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾ تغلق التفسيرَ وتبدأ تُفَسِّرُ على نفسِك، فإذا استطعتَ أن تفسِّرَ بصواب، وبدون تلكؤ، وبوضوحٍ في فَهْمِ الآياتِ عند نفسك فإنكَ تكونُ قد درجتَ في فهم معنى تفسيرِها ويمكنُ أن تنتقلَ بعدَها إلى غيرِها.

وبعد تفسيرِ الجلالينِ تنتقلُ إلى ما هو أعلى منه مثل تفسير الشيخِ ابن سعدي، أو مثل تفسير البغويّ أو ابنِ كثير أو مختصراتِه إذا كان هناك مختصراتٌ سالمةٌ من المعارضاتِ فترجعُ إليها تمرُّ عليها مرورًا تعرفُ معه المعاني التي هي أطولُ من الجلالين، قد أتت إلى ذهنِك بعد فهمِك لما أورده الجلالانِ، فإذا أتتِ المعلوماتُ الأوسعُ تكون المعلومات المختصرة واضحةً؛ لأنّك استطعتَ أن تفسّر ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾ فسرتَها على نفسِك، إذا قرأتَ تفسيرَ ابنِ كثير أو تفسيرَ البغوي ونحو ذلك من الكتبِ التي هي أكبرُ قليلًا ستحسّ من نفسِك أنك

أدركتَ أكثرَ، وهكذا مع مرورِ الزمنِ تحسُّ أنك قد نمَّيت فهمَك لكلامِ الله، جلّ وعلا.

كيفية التأصيل والتدرُّج في علم التوحيد:

التوحيد قسمان:

القسم الأول: العقيدةُ العامة.

القسم الثاني: توحيدُ العبادةِ.

هذا تقسيمٌ للتوحيد من حيث هو علمُ العقيدةِ العامة، أُلّفت فيها كتب منها: «لمعة الاعتقاد»، ومنها «الواسطيةُ» لشيخ الإسلام ابن تيمية، ومنها «العقيدةُ الطحاوية» ذُكرتْ فيهامباحثُ الاعتقادِ كلِّها، مثلُ الإيمانِ بالله وأسمائِه وصفاتِه وربوبيتِه وما يتعلقُ بذلك من الإيمانِ بالملائكةِ، والإيمانِ بالكتبِ، والإيمانِ بالرسلِ، والإيمانِ باليومِ الآخرِ، وأحوالِ القيامةِوأحوالِ القبرِوالبعثِ، وما يحصلُ في عَرَصاتِ القيامةِ الجنة والنار، والقَدَرِ وما يتعلقُ به، ثم يذكرون تفاصيلَ

الاعتقادِ من الكلامِ في الأولياءِ وكراماتِهم والكلامِ في الصحابة - رضوان الله عليهم - والكلامِ في الإمامةِ وحقوقِها، والكلامِ في الأمرِ بالمعروفِ والنهي عن المنكرِ، والكلامِ في الأخلاق ونحوِها كما ذكر ذلك شيخُ الإسلامِ في آخرِ الواسطيةِ. هذه تسمى عقيدةً عامةً.

عقيدةُ أهلِ السنةِ والجماعةِ هذه تأخذُها بالترتيب. تبدأ بكتابٍ مختصرٍ، تقرأُ على شيخِ التفسيرِ ما تَحتاجُ أن تقرأَه، فإذا أشكلَ عليك شيءٌ فسلْ فيه، أو عنه.

أمَّا التوحيدُ فلا بدّ من قراءتِه، تأخذُ مختصرًا مثل «لمعة الاعتقاد» إن حفظتَها فحَسَنٌ وهو المرادُ، وإن لم يتيسرْ لك حفظها فكررْها حتى تفهمَ مباحثَها.

من الأغلاطِ التي تواجِهُ طلابَ العلمِ أنهم يأخذونَ كتابًا دون أن يستعرضوا مباحثَه وأبوابَه، فلا يعرفونَ إلا الموضعَ الذي وصلَ المعلمُ إليه. وهذا غَلَطٌ بل الواجبُ أن يعرفوا

مسائلَ الكتابِ ومباحثَه.

«لمعةُ الاعتقاد» تمرُّ عليها من أولها إلى آخرها، تعرفُ ترتيبَها والمسائلَ التي تعرَّض المؤلفُ لها، ثم بعد ذلك تقرؤُه على معلمٍ أو شيخٍ.

إذا شرحَه لك المعلمُ، وقررَ عليه تقريراتٍ كتبتَها، وبعد ذلك اضبطْه، فإذا ضبطتَ هذا الشرحَ وعرفتَ من نفسِك وأنِسْتَ أنك أحكمتَه تنتقل بعده إلى «الواسطية».

كيف يَعرف الطالبُ بأنه قد أحكمَ فهمَ الباب؟

بعضُ الناسِ يقرأ فإذا أتى يعبرُ عما قرأ إمّا أن يعبرَ بعبارةٍ غير علميةٍ، وإمّا أن يعبِّرَ خطأً على غيرِ المرادِ، بسبب فهمه الخاطئ.

مثلًا قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ في أول «الواسطية»: هذا اعتقادُ الفرقةِ الناجيةِمن أهل السنةِ والجماعةِ.

تبدأ تشرحُ مَنْ هم الفرقةُ الناجيةُ؟ مَنْ هم أهلُ السنةِ

والجماعةِ؟ حتى تعرفَ من نفسِك أنك أدركتَ معاني هذا الكلامِ. مثلًا صفةُ العلوِّ لله - جلّ وعلا - والاستواءِ على العرش تذكر ما تعرّضَ له الشارحُ من المسائلِ ولا تكتفي أن تأخذَها سماعًا أو قراءةً متحدثًا أنك قرأت «الواسطية». هذا لا يحصُل معه العلمُ، لابدَّ أن تدرسَ وتذاكرَ، وهذا الذي يسميه أهلُ العلمِ معارضةَ العلمِ، ومدارسةَ العلمِ، ومذاكرةَ العلم، له ثلاثةُ أسماء.

يستعملُ أهلُ الحديث له لفظَ المذاكرةِ يقول: ذاكرتُه بكذا، كما مرّ في بعضِ أخبارِ الإمامِ أحمدَ أنه صلّى العشاءَ هو وأبو زُرعةَ الرازيُّ عبيدُ اللهِ بنُ عبدِ الكريم[1]، صلّيا العشاءَ معًا ثم دَخلا إلى المنزلِ فما زالا يتدارسانِ إلى أذانِ الفجرِ. مكثا الليلةَ يتذاكرانِ. كيف يتذاكرانِ[2]؟

---

(١) المتوفي سنة أربع وستين ومئتين. له ترجمة في «تذكرة الحفاظ» (٢: ٥٥٨).

(٢) انظر «صفة الصفوة» (٢: ٣٣٧).

هذا يذكرُ إسنادًا، وذاك يذكرُ المتنَ، وآخرُ يذكرُ شرحَ المتنِ، وكلام العلماءِ عليه من فقهٍ و غيرِ ذلك، وفي هذا تثبيتٌ للعلمِ. أما أنْ تحضرَ عند الشيخ أو المعلِّم وتسمعَ وتذهبَ وعهدُك به آخرُ ما سمعتَه. هذا لا يحصّلُ علمًا.

علامةُ فهمِك عند إغلاقِ الكتابِ تبدأ تشرحُ وتوضِّحُ المسائل إذا كنتَ فاهمًا مئةً في المئةِ لن يكون في ذهنك اشتباهٌ، أمّا إذا كان فهمُك ناقصًا أو مضطرِبًا أو مشوّشًا ستلاحظُ أنك في أثناء الشرحِ في هذه الكتب الأساسيةِ أنك تلعثمتَ واضطربتَ، لا تعرفُ كيف تعبر! اختلطتِ المسألةُ مع أنّك كنتَ حين أمررتَه كنتَ فاهمًا له، ولكن عند الاختبارِ يكرمُ المرءُ أو يُهانُ، فأنت بالنظر إلى نفسِك تعرفُ أنك فاهمٌ أو لستَ بفاهمٍ، فإذا ما استطعت أن تشرحَ هذا المقطع أو تلك الجملةَ فمعنى ذلك أنّك تحتاجُ إلى إعادتها فلا تنتقلُ إلى ما بعدَها إلا بعدَ إحكامِها.

ومن الحسنِ في طلبِ العلم أن تتخذَ لك صاحبًا واحدًا ولا تكثر الأصحابَ، فهذا الصاحبُ تراجِعُ معه العلمَ، تشرحُ له ويشرحُ لك، تبين له خطأَ فهمِه ويبينُ لك خطأَ فهمِك، فيُكَمِّلُ أحدُكما الآخرَ.

إذا انتهيتَ من فهم «الواسطية» تنتقل إلى «الحَمَوية» أو إلى «شرح الطحاوية» وإذا فهمت «الواسطية» تمامًا تستطيعُ أن تأتيَ لكتب شيخ الإسلام تمرُّ عليها فتفهمها -بإذن الله تعالى- لكن من العجبِ أن يأتي بعضٌ منّا ويفتحَ مجموعَ الفتاوى ويقرأَ فيها وهو ما أحكمَ أصولَ علمِ الاعتقادِ يقرأُ وهو في ملل، ما عنده إلا عَشْرُ دقائقَ أو ربعُ ساعةٍ قال: نقرأُ في مجموع الفتاوى، يفتحُ ويقرأ ثم بعد ذلك يجادلُ في بعضِ المسائلِ وهو ما فَهِمَها أصلًا؛ لأنه قرأ وهو متعجِّلٌ، يأتي يقولُ قال شيخُ الإسلام: كذا، وإذا راجعتَ وجدتَ أنّ شيخَ الإسلامِ ما قاله.

السبب في ذلك أولاً: لأجل أنه مستعجلٌ أعطاه وقتًا قصيرًا، وما أعطاه حقَّه، هذا ليس بجيد.

ثانيًا: لأجلِ أنّه ما عنده أصولُ تلك المسألةِ فيكون فهمُه لكلامِ العلماءِ ليس بقوي. الأعظمُ من ذلك ألّا يكونَ أحكمَ فهمَ «الواسطية» أو «الحَمَوية» أو «لمعة الاعتقاد» ثم يقرأ في كتب السلف، كـ «السنةِ» لعبد الله بن الإمام أحمد، و«الإيمان» لابن مَنْدَه، و«التوحيد» لابن خزيمة، و«التوحيد» لابن مندَهْ ونحو ذلك من الكتبِ الكبارِ التي ليستِ المسائلُ فيها مؤصَّلة كما أُصّلت في كتبِ المتأخرينَ. لكن إذا أُصِّلَتِ المسائلُ ثم قرأت في تلك الكتبِ يكون استدلالُك بكلام السلف على أتمِّ وجهٍ فتعرفُ في المسألة:

١ – معناها.

٢ – ومرادَهم بها.

٣ – ومحترزاتِها.

٤ – وما تحوى من أمثلة.

ذلك مثل الكلمةِ التي في أول «لمعة الاعتقاد» قال صاحبُ اللمعة في الإيمان بالأسماء والصفات: بلا كيفٍ ولا معنى.

تفهم ذلك في ضوء ماذكرت لك.

كيفيةُ التأصيلِ والتدرّج في علم الحديث:

أولُ ما يبدأُ طالبُ العلمِ بحفظ «الأربعين النووية» وربما لو سألتَ أكثرَ الحاضرين هل حفظوا الأربعينَ النوويةَ يقولون: لا، ما حفظوها وانتقلوا إلى دراسةِ الكُتُب الكبارِمن كتبِ السنةِمثلُ «نيل الأوطار» أو «سبل السلام» أو «فتح الباري» علمًا أن الأربعين النووية هي القاعدة.

ارجعوا إلى تراجِمِ العلماء فلا تجدون أنّهم ذكروا في ترجمة عالمٍ أنّه قرأ كتابًا كبيرًا مثل «فتح الباري» أو «المجموع» أو «نيل الأوطار» ونحو ذلك لكن تجدون في تراجمهم أنه: حفظ مثلًا الأربعين النووية، حفظ «المُلْحَة» في النحو، حفظ

«العُمْدَة» في الفقه، حفظَ «عمدةَ الأحكامِ» وذلك لأمرين:

الأول: ليدلَّك على أنّ طريقَ العلمِ هو هذا لا غيرُ.

الثاني: ليبينَ مكانةَ هذا العالمِ وأنّ علمَه مرسّخٌ مُؤَصّل؛ لأنه ابتدأَ بتلك المتونِ فأحكَمَها ودرسَها على الأشياخِ.

إذن تبدأ في الحديث بحفظِ الأربعين النووية حفظًا مثلَ الفاتحة، وفي كلّ أسبوعٍ تختِمُها، بعد ذلك تقرأُ شرحًا لها، وحبذا أن تتلقّى الشرحَ على شيخٍ، وإن لم يكنْ فتقرأ شرحًا وتضبطُه وتسألُ أحدَ العلماءِ فيما أشكلَ عليك.

ويحسنُ أن تقرأَ شرحَ النوويّ عليها، ثم شرحَ ابن دقيق العيد، ثم شرحَ ابن رجب الحنبلي «جامع العلوم والحكم».

وفائدتها: إذا أردتَ أن تعظَ في مسجدٍ تبتدِئ من أيّ حديثٍ من الأربعين النووية وكذلك إذا حضرتَ المسجدَ لصلاة الجمعة والخطيبُ لم يحضر فتخطب أنت وقد أحكمت قراءة الحديث والشرح وستكون - بإذن الله - مشاهدًا لعظم

النفع بحفظ الأربعين النووية مع إحكام شرحها؛ لأنها اشتملت على أهم أحكام الشريعة.

وبعد ذلك تنتقلُ إلى «عمدة الأحكام» في الحديث، ثم بعد ذلك تنتقل إلى «بلوغ المرام» حفظًا لا بأس، وإن لم يكن فـ «عمدة الأحكام» وفي ذلك بركةٌ ونعمةٌ.

ثم لا مانع أن تقرأَ في كتبِ السنة كـ «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»وفي غيرهما، لكن لا تقرأُ فيها وأنت ما ضبطتَ تلك الأصولَ؛ لأنّه يمرّ معك أحاديثُ ما تعرفُ معناها أحاديث فيها تعارض، ربما تعزُّ عليك المسائل الفقهية المستنبطة منها.

كيفية التدرُّج والتأصيل في الفقه:

يبدأ الطالبُ بمتنِ «العمدة في الفقه» لا بن قدامة - رحمه الله- ومَنْ لم يكنْ في هذه البلاد يبتدئ بأيِّ متنٍ من المتونِ الفقهيةِ من أيِّ مذهبٍ، لكنّ مذهبَ الحنابلةِ هو أقلُّ المذاهبِ

مخالفةً أو أقلُّ المذاهبِ مسائلَ مرجوحةٍ، فإنّ المسائلَ المرجوحةَ مثلًا في «زاد المستقنع» قليلةٌ وأكثرُه راجحُ.

إذن تأخذُ متنًا مثل «عمدة الفقه» وتضبطُ مسائلَ كلِّ بابٍ، فمثلًا تمرُّ على باب المياهِ فتمرُّ عليه مرًّا سريعًا فتعرفُ تقسيمَه في الباب، بأي شيء بدَأَ؟ وبأيِّ شيء انتهى؟ وما مسائلُه؟ ثم بعد ذلك تبدأُتقرأُ فيه على المعلّم.

كيف يقرأُ الطالبُ الفقهَ؟ كثيرون يقرؤون الفقهَ ولا يعرفونَ كيف يقرؤونَه، هو ليس كالتوحيدِ، فالتوحيدُ تصوّرُ مسائِله سهلٌ، مسائلُ الصفاتِ فيها إثباتٌ، فيها تأويلٌ، تأوّلوا العلوَّ إلى علوِّ القدرأو علوِّ القهرِ، تأوّلوا الاستواءَ إلى كذا، تصوُّرُها واضحٌ، لكنَّ الفقهَ تصوّرُه ليس بالواضح، لابد من فَهْمِ صورِ المسائلِ لئلا تشتبهَ بمسائلَ أُخَرَ، يحتاجُ منك درسُ الفقهِ إلى تؤدةٍ وأناةٍ.

أوّلًا: كيف تتعاملُ مع هذا المختصرِ بالسؤالِ والجوابِ؟

تقول مثلًا: المياهُ ثلاثةُ أقسامٍ. تسأل الشرحَ: كم أقسامُ المياهِ؟ يجيبُك: أقسامُ المياه ثلاثةٌ الأول: هو الطهور. تسألُ: ما تعريفُه؟ وهكذا.

تسألُ ويجيبُ، تلاحظ أنك إذا تعودتَ على هذه الأسئلةِ سَهُل عليك فهمُ جوابِ سؤال: ما تعريفُ الطهور؟ «هو الماء الباقي على أصلِ خلقتِه»، أو كما يقول غيره: «هو الطاهرُ في نفسِه المطهرُ لغيره».

إذن تعاملتَ مع كتاب الفقهِ كأنه معلِّمٌ تسألُ أنت، وهو يجيبُ. إذا أتى احترازٌ أو أتى شرطٌ تسألُ بالأسئلة المناسبةِ تقول مثلًا: إذا قال: «الماء الباقي على أصل خلقتِه» تسأل: مطلقًا؟وهو يجيبُك يذكر لك الحالات هل خالطه ممازجٌ أم غيرُ ممازجٍ؟ وهكذا.

والعلمُ في الفقهِ إنّما هو بشيئين أولًا: بالتصوُّر.

ثانيًا: بالتقاسيمِ. أنفعُ شيء لك في الفقه التقسيمُ. تقول:

هذه تنقسم إلى ثلاثةِ أقسام: كذا وكذا. الأشياءُ العارضةُ على الماء الباقيةُ على أصلِ خلقتِها قسمان: ممازجة وغيرُ ممازجة. تسأل: ما مثالُ الممازجة وغير الممازجة؟ يجيبُكَ الشارحُ ابنُ قدامةَ في «العمدة».

لا تهتم في درس الفقه بالراجحِ بالدليل؛ لأنه لا يرادُ منك أن تكون مفتيًا، أنت الآن متعلِّمٌ يرادُ من درسِك الفقهَ أن تصوّرَ المسائلَ الفقهيةَ، وتفهمَ تعبيرَ أهلِ العلمِ في الفقهِ. مثلًا: مختصرُ الزاد، الزادُ يحوي ثلاثين ألف مسألةٍ. فكيف نعرفُ كلَّ واحدةٍ بدليلها، والراجحَ والمرجوحَ منها، نكون قد أمضينا زمنًا طويلًا وما فهمنا الزاد، ولذلك الآن قليلٌ مَنْ شَرَحَ «الزاد» من العلماء؛ لأن الطريقة التي يستعملُها العلماءُ سابقًا في الشرحِ والتي نفعتِ الطلابَ وجعلتْهم أهلَ علمٍ ليستْ هي الموجودةَ الآن، تفصيلاتٌ وتعليلاتٌ يطولُ الكلامُ في مسألةٍ واحدةٍ.

ولا يرادُ من طالب العلم أن يتصوّر في المسألة كلَّ ما قيل عنها، إنّما يتصورُ المسألةَ وحكمَها بناءً على هذا المذهبِ.

إذا انتهيتَ من القسمِ الأولِ من أقسام المياه تغلقُ الكتابَ، وتعيدُ هذا القسم وتشرحه لنفسك تلاحظُ إذا كان فهمُك مشرِّقًا فتلحظُ من نفسِك، وإذا كان فهمُك مغرِّبًا فتلحظُ من نفسك، وشتانَ بين مشرِّقٍ ومغرِّبِ!

سارتْ مُشَرِّقةً وسرتُ مغرّبًا ... شتَّانَ بين مُشَرِّقٍ ومُغَرِّبِ[1]

على المعلِّمِ في تدريسِه للطلبةِ مراعاةُ ماياتي:

١- صورة المسألة.

٢- وحكمها، بناءً على ما ذكرَه صاحبُ الكتاب.

٣- وبيان إن كان لشيخ الإسلام ابن تيميةَ، أو تلميذه ابن القيم أو أحدٍ من أئمة الدعوة اختيارٌ في المسألةِ مخالفٌ؛ لأنهم

(١) انظر «ديوان الصبابة» لابن أبي حجلة التلمساني. وبحره الكامل.

نَخَلوا المذهبَ فالمسائلُ المرجوحةُ بيّنوها نقول مثلًا: في المياه ثلاثُة أقسام. يقول لك المعلّم: واختار الشيخُ تقي الدين شيخُ الإسلام أنّ المياهَ قسمان، لا تحتاج إلى تفصيلٍ في كل مسألة، ولا تعليق المعلِّم يحتاج إلى معرفة ما عليه الفتوى فيقول لك: يفتي الشيخ الفلاني في المسألة بكذا، يعطيك جواب الذي تحتاجه. أما أن نأتي عند مسألة نقول: دليلُها كذا، واستدلوا لها بكذا، وهذا الدليلُ أخرجه فلانٌ وفلانٌ، وفيه الراوي الفلاني، فيه علةٌ، ولا يصحُّ الاستدلالُ، والقولُ مرجوحٌ، والصوابُ قولُ الشعبيِّ وإسحاقَ والشافعيِّ، هذا في المسائلِ لا يحتاجُ إليه طالبُ العلم الذي يعرفُ هذه المسائلَ ويتحملُها يقرؤُها في الكتبِ المطوّلةِ، والمعلّم لا يستعرض كل ما حضّره بل يعطيك ما ينفعُك، وما يناسب مستواك.

وهكذا في سائرِ أبوابِ الفقهِ كلُّ بابٍ تمرُّ عليه بهذه الطريقة. إذا ضبطتَ المسائلَ بتصوّراتٍ فمع مرور الزمنِ

تعرف هذه المسألة هل هي مرجوحةٌ، أو راجحةٌ، وما دليلُها وما القولُ المخالف؟مع الزمنِ يأتي كلُّ ركنٍ في مكانه الصحيح، يبدأ البنيان معك يرتفعُ ثم يرتفعُ، وتتصورُ المسائلَ. في البداية يكون استيعابُك عشرةً في المئةِ، فأهمُّ أدلتِها تصويرًا لمسائلِ، ثم بعد سنة تلاحظُ أنها وصلت إلى خمسةَ عشرَ في المئة، بعد سنتين تكونُ عشرين، وهكذا مع الزمن تقوى عندك الملكةُ الفقهيةُ.

أخطاء بعض الطلبة:

أمّا الطريقةُ الموجودةُ اليوم يأتي طالبُ العلمِ يعرفُ تفصيلات مسألةٍ واحدةٍ في الفقه بشكلٍ كبيرٍثم إنْ سألتَه في مسائلَ أخرى في الفقهِ فلا تجدُ عنده علمًا بها. فهذا خللٌ في طلبِ العلمِ فلا بدّ من شموليةٍ، ثم بعد ذلك ينموالعلمُ حتى يكملَ على التدريج.

وبعدَ الانتهاءِ من العلومِ الأصليةِ يسيرُالطالبُ في العلومِ

المساعدةِ على الطريقةِ نفسها التي ذكرناها فيبدأُ بالمختصراتِ، ثم يترقى شيئًا فشيئًا. ومن العلوم التاريخُ يدخلُ فيه سيرةُ النبي ﷺ و«السيرةُ النبويةُ» لابن هشام فيها كفايةٌ في ذلك.

طريقة التدريب النحوي:

كما أنه لابدّ من النحوِ؛ لأنه لا علمَ بدون النحو يقول الشاعر ابن الوردي:

جُمِّلَ المنطقُ بالنحوِ فمَنْ

يُحرَمِ الإعرابَ بالنُّطْقِ اخْتَبَلْ[1]

لا يصلحُ أن يكونَ طالبُ العلم لحّانًا في كلامه، وكيف يؤتمنُ على فهمِ معاني الكتابِ والسنةِوهو لا يفهمُ النحوَ، ولا اللسانَ العربيَّ؟ هذا خللٌ والنحوُ عمدتُه الإعرابُ. تقرأُ على شيخٍ ثم تعرِبُ كلَّ شيءٍ يقابلُك، تقرأ خبرًا في جريدةٍ، أو نصًّا في كتابٍ، أو سورةً من القرآن، أو حديثًا أو بيتًا من شعر.

(١) من لامية ابن الوردي، وبحره الرمل.

فلا بد من مجالسِ النحو، وأما في العلوم الأخرى فلا بد لفهمِ العبارة لأجل الإعراب، فيقال: ما إعرابُ قولِهِ تعالى كذا؟ وما إعراب هذه الكلمة؟ وما إعراب هذه الجملة؟ ينشطونَ مع الإعرابِ. فإذا ترقى وحفظَ الألفيةَ سيأتي بالإعرابِ والدليل من أبيات الألفية. مثلًا يقول: محمدٌ قادمٌ. محمد: ما إعرابُها؟ قال: مبتدأ. يقول المعلمُ: قلت مبتدأ فما الدليل؟ يقول قال ابن مالك في الخلاصة:

مبتدأٌ زيدٌ وعاذرٌ خبرْ   إنْ قلتَ زيدٌ عاذرٌ مَن اعتذَرْ

مثلًا لو قلت الآية: ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ (الفرقان: ٤١) يقول: الذين: اسمٌ موصولٌ لابدّ له من صلةٍ وعائدٍ يعود إليه. فأين العائدُ؟ يقول الطالبُ: العائد ضمير مفعول به محذوفٌ تقديره: بعثَه. يسألُ المعلم: ما الدليلُ؟ يقول: قولُ ابن مالك:

....

والحذفُ عندهم كثيرٌ مُنْجَلي

في عائدٍ مُتَّصِلٍ إنِ انتصَب

بفعلٍ أو وصفٍ كمَنْ نرجو يَهَبْ [١]

الدليل يربِطُنا بالنحو تمامًا.

(١) مَثّل ابن مالك للعائد المحذوف المنصوب بالفعل (نرجو) وتقديره: نرجوه. فـ «مَنْ» اسم موصول مبتدأ. وجملة «نرجو» صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وجملة «يهب» في محل رفع خبر «مَنْ» والسكون لأجل الروي.

طالب العلم والاعتناء بالسنة والحديث

الاهتمامُ بالحديثِ وبالسنةِ مما يكونُ معه طالبُ العلم قويًّا في ملكته، متّصلًا بالحقيقةِ بميراثِ الرسول ﷺ؛ لأن النبيَّ ﷺ إنما ورَّثَ أمّتَه العلمَ، والله - جل وعلا - أمرَنا في كتابِه في أكثرَ من ثلاثين موضعاً بطاعةِ الرسول ﷺ، والطاعة هنا:

- في الأخبار باعتقادها واعتقاد ما دلّتْ عليه.
- وفي الأحكامِ والأوامرِ والنواهي بامتثالها بحسبِ الاستطاعةِ، والانتهاءِ عمّا نهى الله - جل وعلا - عنه، والاستغفارِ عن التقصير.

وهذا مع غيره إنما يُعْلَمُ بالسنةِ وبالحديثِ.

ولهذا كان العلمُ في زمن الصحابة - رضي الله عنهم - وزمنِ التابعينَ وتابعِ التابعينَ إما أن يكونَ آيةً محكمةً أو سنةً ماضيةً. هذا هو العلم، والصحابةُ اجتهدوا، ثم بعد ذلك أُضيفَ اجتهادُ الصحابة وما قاله الصحابة في النبي ﷺ.

قال ابن القيم في النونية:

العلـمُ قــال الله قــال رسولُـه

قال الصحابةُ هم أولو العرفانِ

ماالعلم نصبُك للخلافِ سفاهةً

بين الرسولِ وبين رأيِ فلانِ[1]

وهذا يشملُ الخلافَ في ردّ السنة لخلافِ أحـد المتكلمـين في العقائد وهو أعظمُ الاختلافِ الـذي رُدَّت فيـه السـنةُ ولا يعذرُ فيه أحدٌ.

ثم بعد ذلك يأتي الخلافُ الذي حصـلَ بـين الصـحابة في المسائل العلميةِ والفقهيةِ، وفي تفسيرِ القرآنِ إلى آخر ما هنالك من خلافٍ في ذلك.

فصار المُتميِّز عند السلف هو الذي يَعْلَمُ الكتـابَ والسـنةَ

(١) البيتان بحرهما الكامل، وهما في «الكافية الشـافية» لابـن القـيم، ورقمهـا (٣٥٧٩ - ٣٥٨٠).

أكثرَ، فمَنْ زادَ علمُه بكتاب الله - جل وعلا - وبالسـنة كـان هو الأعلمَ وهو الأفقه.

ولهذا ذكروا في الموازنة مابين «إبراهيم النخعي» و«عـامر ابن شراحيل الشعبي» وهما فقيهان معروفان أحدهما كـان في الكوفةِ والآخر كان في البصرةِ، كانوا يقدمون الشعبيَّ لما كـان عليه مـن السـنة والعلـم بـما قـال النبـيُّ ﷺ وقلَّـت مخالفتُـه للصواب؛ لأجـل كثـرةِ اتباعـه للـدليلِ وسـماعِه لـه، فكثـرةُ معرفتِه بالأخبارِ وبالسننِ، وكثرةُ ماروى منهـا ذهـبَ طائفـة من أهل العلم إلى تقديم مايقوله أو ما يفتي به على غيره.

وهـذا هـو المعـروف في هـدي السـلف فإنـه إذا زادَ العلـمُ بسنةِ النبي ﷺ التي: منها تفسيرُ القرآنِ، ومنها تقريرُ التوحيدِ والعقائدِ، ومنها الفقهُ، ومنها الآدابُ، ومنها هديُ النبيّ ﷺ في تعامُلِه مع المشركين ومع المخالفينَ ومع صحابتِه، إذا زاد

علمُه في هذا كان أعلمَ وأفقهَ وكان أحرى بالصواب.

وهذا يعني أنّ هديَ السلفِ الصالحِ في العلمِ والتعلُّمِ هو الاهتمامُ بالسنةِ والأحاديثِ.

ثم يَسّرَ اللهُ بأن صُنفت كتبُ الحديث فكان من أوائل ماصُنف في ذلك «الموطأُ» لإمام دار الهجرة مالك بن أنس (- ١٧٩هـ) - رحمه الله - وهو على اختصاره فيه من العلم الشيءُ الكثير جدًّا، حتى قال الشافعي - رحمه الله -: ليس بعدَ كتاب الله أصحُّ من موطأ مالك بن أنس[1]، وذلك لأجل أنه كان قبلَ صحيحي البخاريّ ومسلمٍ.

ثم لما تتابعَ أهلُ العلم في التأليف في الحديث، وفي كتابةِ السنن تنوعتْ مابين صحاحٍ ومسانيدَ ومعاجمَ وأجزاءٍ حديثيَّةٍ وأنواعٍ كثيرة من التأليف.

(١) انظر «آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم الرازي (١٩٦) و«حجة الله البالغة» (٣٣١).

وكان من أجلّ ما كَتَبَ أهلُ العلم الكتبُ الستةُ المشهورةُ: صحيحُ البخاريّ لأبي عبدالله البخاري (٢٥٦ هـ)، وصحيحُ مسلم بن الحجاج (- ٢٦١ هـ)، وسننُ أبي داود السجستاني (- ٢٧٥هـ) وجامع أبي عيسى الترمذيّ (- ٢٧٩هـ) وسنن المجتبى للنسائي (-٣٠٣ هـ)، وسنن ابن ماجه (- ٢٧٣ هـ) رحمهم الله.

وهذه مصنفةٌ على الأبوابِ وعلى الموضوعات.

وأما المسانيدُ فأعظمُها مما هو بين أيدينا مسندُ إمامِ أهلِ السنة والجماعةِ الإمام أحمدَ بن عبدالله بن محمد بن حنبل أبي عبدالله (- ٢٤١ هـ) الذي كتبَ وصنفَ مسنده على الأمصار فجعلَ مسندَ العشرةِ، ثم مسندَ المهاجرين، ثم مسندَ الأنصار، ومسندَ المكّيين والمدنيّين والشاميّين، إلى آخر ذلك، ثم مسندَ النساء في آخره.

وهذه الكتبُ الستةُ مع مسندِ الإمام أحمدَ، ومع الموطأ لم يزل أهل العلم يعتنونَ بها جدًّا.

والعلمُ بالسنة من أهم ما يعتني به طالبُ العلم، والاهتمامُ بحديثِ النبيّ ﷺ تقوّي في طالبِ العلمِ الملكةَ في العلمِ، وتقوّي فيه الحفظَ، وتقوّي فيه الدرايةَ في الفقه والفهمِ، ويحصلُ له خيرٌ كثيرٌ في السلوك، وفي معرفةِ الهدي والسنن في أموره كلِّها كاللباسِ وفي أمور بيته، وفي لفظه وفي حوارِه، وفي تعامله وفيما يأتي وفيما يذر وفي حسنِ خُلُقِه، فسنةُ النبيِّ ﷺ أبوابُها واسعةٌ.

وإذا كان الأمرُ كذلك فطلابُ العلم بحاجةٍ كبيرة جدًّا إلى العنايةِ بهذا العلمِ، ويمكن أن نجعلَه في عدّة نقاطٍ أو موضوعاتٍ.

علم الحديث قسمان: علمُ روايةٍ وعلمُ درايةٍ:

القسم الأول: علمُ الروايةِ:

وهو نقلُ الحديثِ بالإسنادِ فقد كان الصحابةُ والتابعون في غالب أحوالهم يذكرون سندَهم إلى النبي ﷺ وربما لم

يذكروا السندَ، وإنما قالوا: قال النبيُّ ﷺ، وكانوا إذا نشطوا أسندوا، وإذا تقاصروا لم يسندوا وأرسلوا.

والروايةُ نقلُ الحديثِ بالإسنادِ، يتحرى أن يسمعَ من المشايخ الأحاديثَ في نقلِها ويرويَها، ويكتبَ عنده ماسمعَ، أو يكونَ عند الشيخ الذي سمعَ منه أجزاءً أو كتبًا فيأخذه إجازةً ويقرأ عليه، يكون عنده سماعٌ في ذلك ثم يرويه كما سمعه.

وهذه الرواية جاء فيها من الفضل قولُ النبي ﷺ: «نضَّر اللهُ امرَءًا سمعَ مقالتي فوعاها فأدّاها كما سَمِعَها، فربَّ مبلَّغٍ أوعَى من سامعٍ[1]»، وهذا الدعاء العظيم منه ﷺ بقوله: «نضَّر اللهُ امرءًا» يعني جعل وجهَه في نضرةِ النعيم، وهو دعاء له بالجنة. وكفى خادمَ الحديث فضلًا دخولُه في دعوته ﷺ.

---

(١) رواه «أبو داود» في «سننه» في (كتاب العلم) (٣٦٦٠) و«الترمذي» في «جامعه» في (كتاب العلم) (٢٦٥٦) بألفاظ مختلفة عن زيد بن ثابت – رضي الله عنه – وانظر في تعدد رواياته «قواعد التحديث» (٤٨).

وأعظمُ مَنْ جاهدَ في العلم في الحقيقة هم أهلُ الحديثِ بروايته، وكانوا ربما يرحلونَ إلى الأمصارِ لأجل حديثٍ واحدٍ رحلةً طويلة، فقد رحلَ بعضُ الصحابة – رضوان الله عليهم– لأجل حديثٍ، رحلَ بعضُهم من مصر إلى المدينةِ، ومن بغداد إلى الكوفةِ، ومن الشامِ إلى مصر من أجل حديث واحد؛ كما رحلَ أحدُ الصحابةِ من الأنصارمن المدينة إلى عقبةَ بنِ عامر وهو بمصرَ حتى لقيه في سماع حديثٍ: «مَنْ سَترَ مؤمنًا في الدنيا ستره الله يومَ القيامة [1]» فحَرِصَ الصحابةُ ومَنْ بعدَهم على السماع حتى تكونتِ الروايةُ. وهذه الروايةُ بقيت منقولة بـ (حدّثنا) و(أخبرنا) و(أنبأنا) و(عن) حتى زمنِ التصنيفِ، فصار لا يُنقلُ السماعُ المفصَّلُ

(١) رواه «أبو داود» في «سننه» في (كتاب العلم) (٣٦٦٠) و«الترمذي» في «جامعه» في (كتاب العلم) (٢٦٥٦) بألفاظ مختلفة عن زيد بن ثابت – رضي الله عنه – وانظر في تعدد رواياته «قواعد التحديث» (٤٨).

لأحاديثَ مجموعةٍ، وإنما يُنقل سماعُ الكتب، فنُقلَ مثلًا مصنفات «ابن أبي عَروبة[1]» سماعًا، ونُقل «موطأ مالك» سماعاً ونُقل «جامع ابن وهب» سماعًا و«مصنفُ عبد الرزاق» و«مصنفُ ابن أبي شيبة» والكتبُ الستةُ المعاجمُ والمسانيدُ والأجزاءُ نُقلت بالسماع، فكان في القرن الأول والثاني يذهبُ طالبُ علمِ الحديث يجمعُ من هذا البلدِ وهذا البلدِ وهذا البلد ثم ينسقُها، ثم صارَ الأمرُ مدوَّنًا في الكتبِ فصارتْ أسهلَ، فنُقلت بالسماع.

ظلتِ الروايةُ بعد ذلك لقراءةِ كتبِ الحديثِ أو كتبِ التفسيرِ وكتبِ اللغةِ وأي كتاب إنما يُنقل بالرواية ظلتْ هكذا عدةَ قرون، ثم تُرِكَ قراءةُ الكتبِ على الشيخ من أوله إلى آخره، وصار الأمرُ في أواخرِ القرنِ السادسِ ثم السابعِ إلى إجازته إجازةً مجملةً للحافظ لأن يُقرأ؛ ثم يحضرُ مَنْ يحضرُ

(١) رواه «الخطيب البغدادي» في «الرحلة في طلب الحديث» (١٢١).

للختم، ويجيزُ الحاضرينَ في كل مارواه.

فكثرتِ الإجازاتُ، وهذا يسمى الروايةَ، والإجازاتُ باقية في الأمة إلى وقتنا هذا، ويعتنى طائفةٌ من الناسِ ومن طلبةِ العلم بهذه الإجازاتِ بقاءً لهذه السنةِ والمحافظةِ على الرواية سواءٌ أكانت روايةً للكُتبِ أو كانتْ روايةً للأحاديثِ بدون كُتُبٍ وهي نادرة، وغالبًا مايُسمِع المجيزُ المجازَ الحديثَ الذي لُقِّبَ بالحديث المسلسلِ بالأوليةِ وهو حديث «الراحمونَ يرحمُهم الرحمنُ، ارحموا مَنْ في الأرض يرحمْكم مَنْ في السماء [1]» وهذا يسمَّى بالحديثِ المسلسلِ بالأولية؛ لأنه كان أولَ حديثٍ يسمعُه الطالبُ من شيخه من أواخر القرنِ الثاني ثم الثالث إلى زمننا الحاضر. هذا القسم يسمى بالرواية.

---

(١) أخرجه «أحمد» في «مسنده» (١١: ٣٣) طبع الوزارة و «الترمذي» في «جامعه» في (كتاب البر والصلة) (١٩٢٤) وقال: حديث حسن صحيح و«الحاكم» في «المستدرك» (٤: ١٥٩) من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص، رضي الله عنهما. انظر «فهرس الفهارس» للكتاني (١: ٩٣).

أحوال طالب العلم مع الرواية:

اهتمامُ طالبِ علمِ الحديثِ بالروايةِ: بأن يكونَ عارفًا بكيفيةِ الروايةِ بالتلقِّي، كيف يُنقل الحديثُ، وصيغ التحديث؟ وكيف يبتدئُ المحدّثُ بالحديث سابقًا؟ وكيف كتبتِ الكتبُ، واختلافُ هذه الرواياتِ المنقولة؟ وكيف نُقلت الأحاديث بالرواية بالزيادةِ أو بالنقصان؟ وما يتعلقُ بالرواية التي هي نقْلٌ وليست بحثًا بالاتصالِ وعدمِه، وكيف تكونُ الإجازاتُ وأنواعُ الإجازات؟ ومَنْ هو مثلًا البخاريُّ؟ ومَنْ هم رواةُ مسلمٍ؟ ومَنْ هم رواةُ سننِ أبي داود؟ ومَنِ الذي روَى المسندَ؟ وماحالُ المسندِ من جهةِ الروايةِ؟ وأشباهُ ذلك.

لأنّ طالبَ العلمِ لابدّ له من هذه المعرفةِ إذا أراد التمكُّنَ؛ لأنه يحصلُ له بذلك فهمٌ لكلامِ العلماءِ في مسائلَ كثيرةٍ: في الترجيحِ وفي النظرِ وفيما يُجيبونَ به عن الشبهاتِ والأقوالِ المختلفةِ.

كان طائفةٌ من أهلِ العلم لايهتمون كثيرًا بالروايةِ في

العصور المتأخرةِ؛ لأنها أصبحتْ للنقل لا للحفظِ، وإنما يحرصُ الطالبُ على الإجازات وعلى كثرة السماعِ، يرحلُ من بلدٍ إلى بلد؛ لتحصيلِ كثرةِ المشايخِ وكثرةِ مَنْ سمع منهم وأجازوه، وهذا صار فيه قُصور في المقصودِ من الرواية، وهو حفظُ السنةِ إلى أن يكونَ المقصودُ من الروايةِ هو التكاثرَ كما حصل في الأعصرِ المتأخرةِ [١]، ولهذا امتنعَ كثيرٌ من العلماءِ عن

(١) قال «ابن الجوزي» في «صيد الخاطر» رقم (١١٤): «منهم مَنْ يتشاغل بالحديث وعلمه وتصحيحه، ولعله لا يفهم جواب حادثة، ولعله عنده لحديث «أَسْلَمُ سالَمَها اللهُ» مئةُ طريقٍ. قد حُكِيَ لي عن بعض أصحاب الحديث أنه سمع جزء ابن عرفة عن مئة شيخ، وكان عنده سبعون نسخة، ومنهم من يجمع الكتب ويسمعها ولا يدري ما فيها لا من حيث صحتُها، ولا من فهم معناها». وقال في موضع آخر رقم (٣٣١): «قال أبو زرعة: كتب إليّ أبو ثور: فإن هذا الحديث قد رواه ثمانيةٌ وتسعون رجلًا عن رسول الله ﷺ والذي صحّ منه طُرقٌ يسيرة. فالتشاغلُ بغير ما صحّ يمنع التشاغل بما هو أهم» ثم قال: فأنا أَنْهى أهل الحديث أن يشغلهم كثرةُ الطرق».

الإملاءِ، وامتنعوا عن تلاوةِ الأحاديثِ بإسنادها منهم إلى النبيّ ﷺ؛ لأنه يكون بينهم عشرةٌ إلى خمسةَ عشرَ نفسًا، وقلَّ ذلك في الأعصرِ المتأخرةِ لأجلِ كثرةِ الإجازات.

فامتنعَ طائفةٌ من كثرةِ السماع كالحافظ ابنِ كثير مثلًا وانشغلوا بغيره، لهذا قال الحافظ «ابن حجر» لما ذكر «ابن كثير» في «الدرر الكامنة»: «ولم يكن على طريقِ المحدثينَ في تحصيلِ العوالي، وتمييزِ العالي من النازلِ، ونحو ذلك من فنونهم، وإنّما هو من محدثي الفقهاء [١]».

بمعنى لم تكنْ له همةٌ في تحصيلِ الأسانيدِ والإجازاتِ كعادة أهل الحديث.

أمّا في زماننا الحاضرِ فثَمَّ من طلابِ العلم من المشتغلين بتحصيلِ الأسانيد مَنْ بَالغ في تحصيل الإجازاتِ،

(١) انظر «الدرر الكامنة» (١: ٣٧٤).

وصار ذلك شغلَه الشاغلَ، وهمَّه الذي يفكرُ فيه دائمًا.

وهذا في الواقع ليس مقصودًا؛ لأنَّ تحصيل الإجازاتِ والأسانيد وبقاءَ الرواية هذا مطلوبٌ، لأجل الحِفاظ على هذه السُّنّة، وعلى هدي أهلِ العلم في ذلك؛ لكنه مقصودٌ لغيره، والمقصودُ هو الفقه في الدين؛ لأن الله -جل وعلا- أثنى على مَنْ يتفقَّه في الدين، أمّا مجردُ تحصيلِ هذه الإجازات دونَ علمٍ بما فيها، فهذا ليسَ مطلوبًا؛ بل ليس مرغوبًا فيه.

فوُجد مَنْ عنده إجازاتٌ عاليةٌ وأسانيدُ في بعض الأمصارِ وليس هو من أهلِ الاستقامةِ أصلًا.

مثلًا يقعُ في كبائر الذنوب، و الموبقات، وفي أشياء ليست بحسنةٍ، وبعضُهم ليس على طريقةِ أهل الحديثِ في سلوكِه، وبعضُهم على عقائدَ باطلةٍ، ومغالاة في التصوف، أو في المذاهبِ البِدعية في العقائدِ كالأشعرية وغيرها.

وبعضُ المتنسبين لعلمِ الحديثِ بالغوا في ذلك حتى صاروا

يجمعونَ هذه الرواياتِ من هاهنا وهاهنا. هذا ليس مقصودًا لذاته، وإنما إذا حصلَ هذا فهو شيء طيب، ويحرص عليه طالبُ العلم، لكن إذا لم يحصلْ إلا بتعبٍ فليس هو المقصودَ من العلمِ.

ومما يدخلُ في بحثِ الروايةِ عند بعضِ العلماءِ معرفةُ طبقاتِ الرجالِ والحفّاظِ ورواةِ الأحاديث حتى يُمَيِّزَ في الروايةِ مابين السماعِ وصحَّتِهِ، يعني في طريقةِ الأداءِ واللُّقيّ ونحو ذلك، لكنَّ هذه تدخلُ في القسمِ الثاني وهو الدرايةُ.

وممّا يتّصل بالروايةِ أن كثيرًا من كُتُبِ أهلِ العلمِ التي طُبعتْ وخاصةً الكتبَ الستةَ والمسندَ ونحوَها لا تطبع على روايةٍ واحدةٍ معروفةٍ لكنَّ الأكثرَ طُبع على نسخٍ خَطِّية؛ لكن ليستْ على روايةٍ معروفةٍ، بأن يقال مثلًا في صحيح البخاري: هذه رواية الفَرَبْرِيّ[1]،

(١) الإمام الحافظ أبو عبدالله محمد بن يوسف الفَرَبْري الراوي الأول للجامع الصحيح عن البخاري المتوفّ سنة (٣٢٠ هـ).

وهـذه نسـخة الكُشْـمَيْهنِيّ[1]، وهـذه روايـة ابـن شـاكر[2] عـن البخاريّ وهي غيرُ موجودةٍ، وهذه نسخة أبي الوقت[3].

وفي سنن أبي داودَ يقال: هذا من أوّله إلى آخرِه هي روايـةُ اللُّؤلُؤيّ[4]، أو روايةُ ابنِ الأعرابيّ[5] يَدخلُها أشياءُ ليسـتْ من الروايةِ.

---

(١) الإمـام الحـافظ أبـو الهيـثم محمـد بـن مكـي الكُشْـمَيْهني. راوي الجـامع الصحيح عن الفَربريّ المتوفّى سنة (٣٧٩ هـ).

(٢) الإمام الحافظ حماد بـن شـاكر الـراوي للجـامع الصـحيح عـن البخـاري المتوفى سنة (٣١١ هـ).

(٣) الإمام الحافظ أبو الوقـت عبـد الأول بـن عيسـى السِّـجْزي المتـوفى سـنة (٥٥٣هـ) «وفيات الأعيان» (٣: ٢٢٦).

(٤) الإمام الحافظ أبو علي، محمد بن أحمد البصري اللؤلؤيّ. سمع من أبي داود السنن ورواها عنه. المتوفى سنة (٣٣٣ هـ).

(٥) الإمام الحافظ أبو سعيد، أحمد بن محمد الأعرابي. سمع من أبي داود السنن وله في فصول الكتاب زيادات في المتن والسند. المتوفى سـنة (٣٤٠ هــ) انظـر «الأصول الستة» د. محمد إسحاق.

لذلك كثـرَ الغَلَـطُ في هـذه الأيـامِ عنـد الـذينَ يُخَرِّجـونَ الأحاديثَ في أنهم جعلوا هـذه الكتـبَ المطبوعـةَ معتمـدةً في التخريج، ويتعقبون العلماءَ الأوائلَ إذا نسبوا حـديثًا وعَـزَوْه إلى السننِ أو إلى الصـحيح أو ماشـابَه ذلـك، يعتمـدون عـلى مـابين أيـديهم مـن الكُتُـبِ في نفـيٍ أو إثبـاتِ كـلامِ العلـماء السالفين، وهذا غَلَطٌ جرّهم إليه عدمُ المعرفةِ بالروايات.

ولقد أحسنَ كثـيرًا الحـافظ الزَّيْلَعِـيُّ في «نصـب الرايـة» حينما تكلّم في عدد من المواضع على أحاديثَ نُسِبَتْ مـثلًا إلى سنن ابن ماجه، و «سننُ ابنِ ماجَهْ» بالذات فيهـا اخـتلافٌ في التقديم والتأخير.

والمطّلع على السننِ لايقـول: هـو لـيس في السـننِ، وإنـما يقول: ليس في نسختنا من السننِ.

لهذا بعضُ العلماءِ المعاصرين المدققين يقول مثلاً: لم أره في طبعـة كـذا مـن سـننِ أبي داود، ولم أره في طبعـة صـحيح

البخاريّ الموجودة في فتح الباري الطبعة السلفية، أو راجعت مواضعَ كذا وكذا ولم أره. ومن غير هدي المتحققين بالعلم والعالمين بمنزلة أهلِ الحديث السالفين والعلماء والأئمة الحفاظِ من غير اللائق بأهل العصر أن يقولَ: غَلِط فلانٌ، ووَهِمَ فلان، يُغَلِّطونهم وهم لم يطلعوا على رواياتِ كتبِ الحديثِ، وما فيها من الاختلاف.

القسم الثاني: علمُ الدراية.

وهذا التقسيمُ للمتأخرين أنّ علمَ الحديثِ ينقسم إلى علمِ روايةٍ ودرايةٍ.

والدرايةُ اختلفَ فيها أهلُ العلمِ على قولين:

الأول: أنَّ الدرايةَ يُقْصَدُ بها درايةُ روايةِ الحديثِ من حيث صحةُ السندِ أو عدمُ صحته، ومنزلةُ الرجال من الثقة وعدمُ الثقةِ، فترجع الدرايةُ إلى درايةِ التخريجِ والحكمِ على الأحاديث.

الثاني: الدرايةُ إنما هي درايةٌ بالمتن لا بالسند؛ يعني بفقهِ

الحديثِ، وبما يحملُه من العلم.

والأظهرُ في ذلك أن كلمةَ الدرايةِ راجعةٌ إلى دَرَى يدري، وأنها لفظٌ مصطلحٌ، والاصطلاح لا مشاحة فيه. والأظهرُ أنها تشمل الأمرين معًا حيث هناك درايةٌ في السند و درايةٌ في المتن ودرايةُ السند بتصحيحِه ومعرفةِ رجالِه، ودرايةُ المتنِ بالفقه فيه.

وهذه الدرايةُ هي التي تنافسَ فيها العلماءُ، وتميّزَ فيها الأئمةُ وأهلُ العلم بالحديث عن أهل السماع والنقل.

فأهلُ المرتبةِ الأولى قد لايكونُ عندهم فقهٌ ولا عندهم علمٌ، وإنما هم نَقَلَةٌ وقد أدَّوْا ماسَمِعوا.

والرسول ﷺ دعا لهم بنضارةِ الوجوه.

أما الدرايةُ فهذه تشملُ درايةَ الأحاديثِ المرويةِ صحةً وضعفًا، ومنزلةَ الرجال، وطبقاتِ الرجال، وكلامَ أئمة أهلِ الجرح والتعديل، وما يتّصلُ بذلك من المباحث، ودرايةَ في المتن بمعرفة فقهِه وتفصيلاتِ العلماء في ذلك.

الكلام على رجال الحديث:

معرفةُ رجالِ الحديثِ هي جزءٌ من علمِ درايةِ الرواةِ، ودرايةُ الحديث تشملُ درايةَ الرواةِ، ودرايةَ الإسنادِ من حيث الاتصالُ وعدمُه، ودرايةَ الحديثِ من حيث الصحةُ والضعفُ.

أمّا علمُ الحديث في معرفة الرجال فهو علمٌ طويلٌ وصعبٌ، وكان العلماء سابقًا يستصعبونَ البحث في معرفةِ رجال الحديث، وقليلٌ منهم مَنْ يُحسن ذلك؛ وذلك لأن المسألَةَ ليستْ مقتصرةً على تحصيل كتبِ الجرحِ والتعديلِ، كتهذيبِ الكمالِ في علم الرجال، وتهذيبِ التهذيب، أو التاريخِ الكبيرِ، والجرحِ والتعديلِ، والضعفاءِ للعقيلي، والكاملِ لابن عديّ، وسلاسلِ طبقاتِ الحفاظِ إلى آخره، فتحصيلُ هذه الكتبِ ليس كافيًا في أن يكونَ طالبُ العلمِ عارفًا بالرجال.

وعلمُ الرجالِ مهمٌّ، لكن لا يمكن لكلِّ أحدٍ أن يبرّز فيه،

لذلك هناك قدرٌ يحتاجُه طالبُ العلمِ لمعرفةِ الرجالِ، وهو أن يعلم أسانيدَ حفّاظِ الحديثِ في كلِّ طبقةٍ من الطبقات.

وهذا ميسرٌ في مثلِ كتاب «طبقات الحفاظ» للحافظ شمس الدين الذهبيّ -رحمه الله- أو«مشاهير علماء الأمصار» لابن حبان، رحمه الله.

يعلمُ في كل طبقة المشاهيرَ، لا يعلمُ عشرةَ آلاف راوٍ مثلًا، لكن في كل طبقة يعلم المشاهيرَ.

يعني يركّزُ على الصحابةِ المشهورين الذين رووا الحديث. بأن تأتي أسماؤهم دائمًا على الذهن من كثرة مايسمعُ، مثل أبي هريرة عبدِالرحمن بنِ صخرٍ الكوفي، وعائشةَ، والخلفاءِ الأربعة، وجابرِ بن عبدالله، وعبدِالله بن عُمَر، وعبدِالله بن عَمْرو، وأبي الدرداء، وعبادَةَ بنِ الصامت، والعشرةِ المبشرينَ -رضي الله عنهم- وثَمَّ كثيرٌ من الصحابة لكنهم ليسوا كثيرين جدًّا، ليسوا بالمئات إنما قد يبلغ عددُهم ثلاثينَ من

المشهورين بالروايةِ، والبقيةُ تكون رواياتُهم أقلَّ.

يعرفُ طالبُ العلم زمنَهم وبلدانهم، وتلاميذَهم الذين نقلوا عنهم الحديثَ [١].

فستجد مثلًا أن الرواةَ المشاهير عن «أبي هريرة» محصورون عددُهم أربعةٌ أو خمسةٌ، وأكثرُ الأحاديث نقلتْ من طرقهم.

ثم تجد أنّ الرواةَ المشاهير عن «ابن عمر» عددُهم عشرٌ أو إحدى عشرةَ.

فهذا الذي عرفتَه من علمِ الجرحِ والتعديلِ، والرواةِ وطبقات الرواةِ ستجده متداولاً كثيرًا في التفسيرِ وفي شروحِ الأحاديثِ إلى آخره.

وهذا لا يتطلَّبُ منك زمنًا طويلًا، وجهدًا كبيرًا إنما هو لبضعةِ أشهرٍ إلى سنةٍ وتعرفُ هذا بتفاصيله؛ يعني هذا

(١) بذلك يميز بين الاسمين المتفقين في اللفظ. انظر «تدريب الراوي» (٢: ٣٨٤).

الراوي لم يُرْوَ عنه أو روي عنه وكان في أيِّ بلد، المهم أن تعرفَ انتقالَ الأسانيدِ والرواةِ، ومتى كان الحديثُ مدنيًّا ثم كيف صار شاميًّا، ثم كيف صار مصريًّا، ثم كيف صار كوفيًّا إلى آخره، هذه لها فوائدُ كثيرةٌ في فَهْمِ كلامِ العلماء، وتحريرِ المسائلِ، والدقةِ في النقل.

وهكذا في التابعين و تابعِ التابعينَ. ثم الحُفّاظُ الذين تدور عليهم الأحاديثُ كثيرًا تجدُ أنها تدورُ على الزهريّ وأصحابه كالشعبيّ، وإبراهيمَ النخعيِّ وأصحابِه. وأبي إسحاق السَّبيعي ومَنْ معه، والأعمشِ، وسفيانَ الثوريّ، وسفيانَ بن عُيينة، ومالكٍ وأصحابِه و نحو ذلك.

ومن الدراية أن تعلمَ مَنْ همُ الرجالُ الذين من الحفاظ، وأئمةِ الحديث الذين تكلموا في الرجالِ، مَنْ هم الذين جُرّحوا وعُدّلوا؟ مَنْ هم الذين تدورُ أسماؤُهم في أن يقولَ: قال فلان: هذا ثقة؟ مَنْ هم أئمةُ الجرحِ والتعديلِ؟

طبقات الرواة ثلاثة:

١- منهم المتشدّدُ الذي يقدحُ ويطعنُ في الراوي لأدنى مخالفةٍ من الغَلَطِ.

٢- منهم المتساهلُ الذي يُوَثِّق مَنْ ليس بثقةٍ، أو بحسبِ مارأى بدون سَبْرِ أحاديثه والنظرِ ويوثِّق المجاهيلَ أو ما أشبه ذلك.

٣- منهم المتوسطُ المعتدلُ الذي يأخذُ بالنظرةِ الشموليةِ للراوي، ويَسْبُرُ أحاديثَه ولا يكتفي بالقليل.

وهذا ذكره «السخاوي» في جزئه، وذكرَ أمثلةً لهم، وهؤلاءِ تعرفُهم في كُتُبِ الجرحِ والتعديل.

ومن المهم أن تعلمَ مكانَ العالِمِ، في أي بلدٍ؟

يعني مثلًا راوٍ من أهل المدينة قدحَ في أحدِ علماءِ الشامِ، وراوٍ في الشامِ من أئمةِ الجرحِ والتعديل في الشام وثّقه، فالقريبُ منه أوثقُ وأعرف.

مثال آخر: أهلُ الكوفة يوثِّقون أحدَ رواةِ الكوفةِ، وراوٍ من مصرَ يضعفه، هل يُقْبَلُ كلامُه بناءً على قاعدة: الجرحُ مقدَّمٌ على التعديل [1]؟ ليس الأمرُ كذلك.

لأن الحاصلَ في كثيرٍ من الذين يعلّقون على الكتبِ الآن يأخذونَ بحسب مايصادِفُهم في الكتبِ. هذا قال فيه: ثقة، وهذا قال فيه: صدوق.

حتى قال بعضُهم: نجمع عددَ الذين وَثّقوا وعددَ الذين ضَعّفوا ونحكمُ على حسبِ الأكثر.

هذه قضايا لا تخضعُ للانتخابِ ولا للأكثرِ، هذا علمٌ لابدّ له من أصولٍ.

إذن فمسألةُ أقوالِ أئمةِ الجرحِ والتعديلِ والقولُ الذي يؤخذُ به وما لا يؤخذُ به، هذه مسألةٌ عظيمةٌ تحتاجُ إلى نظرٍ من الأئمةِ

---

(١) انظر «تدريب الراوي» (١: ٣٠٩).

وأهلِ العلمِ بالحديثِ، وليس كلُّ أحدٍ يستطيعُ ذلك.

لكنّ طالبَ العلم في أيامنا هذه يكفي أن يعرفَ طبقاتِ أئمةِ الجرح والتعديل، وفي أيّ بلدٍ كانوا، ومَنْ هو المتشدّدُ منهم والمتساهلُ والمتوسطُ، ويكون عنده خلفيةٌ بحيث إذا قرأ شرحًا من شروحِ الأحاديث، أو أراد ترجمةً من تراجمِ الرجالِ يعرفُ الكلامَ الذي يدورُ، ماذا يُعنى به وكيف يُنَزِّلُه منزلتَه.

تصحيح الأحاديث وتضعيفها:

تصحيحُ الأحاديثِ وتضعيفُها هي داخلةٌ في علم الحديثِ درايةً.

وهذه مما اعتَنَى بها الصحابةُ والتابعون وأئمةُ أهل العلم والحديث، وكان الحفظُ وكتابةُ الأجزاء والمقابلة والمقارنة والسبر والاعتبار وجمع الشواهد لتُعرف الأحاديثُ الصحيحةُ من غيرها.

والحديثُ الصحيحُ عرّفه طائفة من المتأخرين بأنه:

ماااتَّصلَ سندُه بنقلِ العدلِ الضابطِ عن مثلِه إلى منتهاه، وكان خاليًا من الشذوذِ والعلةِ [١].

معرفةُ الحديثِ الصحيحِ تكون مبنيةً على السندِ والثقةِ والعدالةِ والخلوِّ من الشذوذ والعلّة إلى آخره.

وهذه المسائلُ راجعة إلى الاجتهادِ؛ لأنّ معرفةَ أنّ هذا الراويَ عدلٌ وضابطٌ يختلفُ فيها العلماءُ، هذا يقول: فلانٌ ثقةٌ، وهذا يقول: فلانٌ صدوقٌ، مَن الذي يُرجَّحُ؟

الإمام مسلمٌ - رحمه الله - عند أكثرِ العلماء ثقةٌ وإمامٌ، وعند بعضِ أهل عصرِه صدوقٌ. وعند غيره كان ثقةً لكن ربما يُغرِب ويخطئُ في بعض الأحاديثِ إذا كان في بلدٍ من البلدان.

إذن المسألة راجعةٌ إلى الاجتهادِ مثلًا «معمر [٢]» إمامٌ

---

(١) انظر «تدريب الراوي» (١: ٦٣) و «توجيه النظر» (٦٩).

(٢) هو «معمر بن راشد» توفي سنة (١٥٣هـ) تقريبًا. انظر «تهذيب التهذيب» (١٠: ٢٤٣ - ٢٤٥).

وعالمٌ وهو شيخُ «عبد الرزاق» الذي يروي عنه في الطريقِ المعروفِ طريق الصحيفةِ الصادقة صحيفةِ أبي هريرة[١]، وكانت الأحاديثُ التي يرويها في كلِّ البلدانِ صحيحةً، إلا ماروه في البصرةِ ففيه نظر، عالمٌ جليل يروح للبصرة يتلخبط ويضطرب، بعضُ العلماء يقول: هذا عالم ثقة يُصَحَّح حديثُه؛ لكنَّ المدققين من أهل العلمِ ينظرونَ هل هذا مما يُعَلّ أو لا يُعَلّ؟ هل روايتُه مقبولةٌ أو ليستْ مقبولةً؟

إذن الحكمُ على حديثٍ بالصحةِ راجعٌ إلى اجتماعِ شروطٍ، هذه الشروطُ تحققُها اجتهاديٌّ، كون العالمِ يحكمُ بأن هذه

---

(١) هي التي يرويها عبد الرزاق الصنعاني عن معمر بن راشد عن همّام بن مُنَبِّهْ عن أبي هريرة وقد نقلها الإمام أحمد في مسنده كاملة في (١٣: ٤٧٥ - ٥٤٧) ط الوزارة بالإضافة إلى الأرقام الآتية بترقيم ط الوزارة (١٣: ٧٦٥٥، ٧٧٤٣، ٨٠٧٨) وهي (١٤٠) حديثًا كما ذكر «ابن حجر» في «تهذيب التهذيب» (١١: ٦٧) وانظر «السنة قبل التدوين» لمحمد عجاج الخطيب (٣٥٥).

متحققةٌ أو ليست متحققةً، هذا أمر اجتهاديٌّ، فرجعَ الأمر إلى أن مسألةَ التخريجِ، ومعرفةَ الأحاديثِ الصحيحةِ من غيرها أمرٌ اجتهاديٌّ.

لكن يوجدُ من الأحاديثِ ماهي ظاهرةُ الصحةِ، ويوجد أحاديثُ فيها اجتهادٌ، بعضُهم يصححُ وبعضُهم يضعفُ.

هذا البخاريُّ - رحمه الله - لما عرض كتابَه و قد مكث في جمعِه، والتحرّي في صحته سنينَ طويلةً عَرَضَه على علماءِ عصرِه[١] وافقوه على ما أوردَه، وأنّ أحاديثَه صحيحةٌ خلا أربعةَ أحاديثَ لم يوافقْه عليها علماءُ عصرِه، لكنّ بعضهم قال: الصوابُ في هذه الأحاديثِ الأربعةِ مع البخاريّ - رحمه الله

---

(١) قال أبو جعفر العقيليّ: لما ألّف البخاريُّ كتابه الصحيح عرضه على ابن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل وغيرهم فامتحنوه. وكلهم قال: كتابُك صحيحٌ إلا أربعة أحاديث.

قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة. انظر «هدي الساري» (٤٨٩) و«تهذيب التهذيب» (٩: ٥٤).

- لكنَّ أهلَ العصرِ من العلماءِ كأحمدَ وأبي زُرعةَ وغيرهما لم يوافقوه على ذلك. إذن المسألة فيها اجتهادٌ.

كذلك مسلمٌ – رحمه الله – عرضَ كتابَه على العلماءِ فما قالوا فيه: هذا صحيح أبقاه، وماقالوا فيه: غيرُ صحيحٍ أزالَه[1]، ومع أنه كان يَرى أنه صحيحٌ.

والإمامُ أحمدُ صحّح أحاديثَ وغيرُه ضعّفها، صحّحها الشافعيُّ، ومالكٌ وغيرُهما ضعفَها. إذن هذه المسألةُ فيها اجتهادٌ.

وإذا كان الأمرُ كذلك وجبَ على طالب العلمِ أن ينظرَ في الأحاديث على تؤدةٍ ومهلٍ، ولايتسرعُ فيقول: هذا الحديث صحيحٌ، ويطعن في كلام عالمٍ وهو أعلمُ منه، أو مَنْ هو متحققٌ بعلم الحديثِ، أو مَنْ هو مِنْ الأئمةِ السابقين، وكونُ

(١) قال مكي بن عبدالله سمعت مسلم بن الحجاج يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زُرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علّةً تركتُه. «هدي الساري» (٣٤٧).

عالمٍ من المعاصرينَ صحّح حديثًا لايعني أنه صحيحٌ عند الجميع، وأنه متفقٌ على صحّته.

المتفق على صحته هو الذي رواه الشيخانِ: البخاريُّ ومسلمٌ، واتفقا عليه كما هو الاصطلاح وإنْ كان في بعضها مناقشةٌ.

إذن معرفةُ طالبِ العلمِ بأنّ اجتماعَ طرائقِ الحديثِ لأجل أن يكونَ صحيحًا إنما هي مسألةٌ اجتهاديةٌ، وذلك يجعله يهتمُّ أكثرَ بعلم الحديثِ، ويطلبُ مشاركةَ أهلِ العلم في التخريج، وفي صحة الأحاديثِ، ولابدّ أن يكونَ متواضعًا، متطامنَ الرأسِ والنفس لأئمةِ أهلِ الحديث السالفين، وهذا سمةُ طلابِ العلمِ المتحققين بأخلاقِ أهلِ العلمِ.

مثلاً ليس من صفةِ طالبِ العلمِ أن يقول: هذا الحديثُ صححَه الإمامُ أحمدُ، ويقول بعدها: وليس كما قال. هذا لايقولُه طالبُ علمٍ يعرف معنى الاجتهادِ في الحديث، وفي

التخريجِ، وأنّها مسألةٌ اجتهاديةٌ في التصحيحِ والتضعيفِ، ويتكلم على اجتهادِ الإمام أحمدَ بأنه ليس كما قال.

الإمامُ أحمدُ يحفظ ألفَ ألفِ حديث، أنت هل تحفظُ ألفَ حديثٍ؟ هل تحفظ ألفين؟ لو حفظتَ ألفَ ألفِ حديثٍ يعني مليون حديث، ففي مسنده نحو أربعين ألف حديث من سبع مئة ألف حديث مسموعة كما يقول عبدُ الله بن الإمام أحمد.

إذن المسألةُ تحتاجُ من طلابِ العلم إلى غوصٍ في علمِ الحديثِ بقوّةٍ وفرحٍ به ومعرفةٍ؛ لكن بتواضعٍ لأهلِ العلمِ السابقين، وألّا يرفعَ رأسَه، وطالبُ العلمِ إذا رفعَ رأسَه وبدأ يقول: هؤلاءِ بحثوا ونحن بحثنا هنا تأتي مرحلةُ الضعفِ؛ لأن علمَ الحديثِ إنما هو بالحفظ ليس هو بالبحثِ، البحثُ يوصلُك إلى أشياءَ لكن قد تغيبُ عنك أشياءُ كثيرةٌ، والحافظُ يقارِن بين الرواياتِ.

إذن المسألةُ تحتاج إلى عنايةٍ حتى يُعْرَفَ كلامُ العلماء، ومنزلةُ كلامِ أئمة أهلِ الجرحِ والتعديلِ، والذين يصححون الأحاديثَ، ويتكلّمون فيها عليهم أن يَستنيروا بأقوالِ السابقينَ والمتأخرينَ، وبعد ذلك تحصلُ مشاركةٌ ومعرفةٌ، مع التحلي بأخلاقِ العلماءِ في الأدبِ مع مَنْ تقدمَ.

فقه الحديث:

الدرايةُ من حيث فقهُ الحديثِ: في الحقيقة أنّ هذا هو المقصودُ وهو المطلوبُ شرعًا، لأنّ الله – جل وعلا – أثنى على الذين يتفقهونَ في الدينِ فقال – جلّ وعلا –: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ (المجادلة: ١١)، والعلمُ هو العلمُ بالكتاب والسنةِ – العلمُ بالدين – وهو الذي قال الله – جل وعلا – فيه: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ﴾ (التوبة: ١٢٢)، ماهو الدين؟ هو القرآنُ وسنةُ النبي ﷺ قولاً وفعلاً.

وفقه الحديث ثلاثةُ أقسامٍ:

القسم الأول: هو توحيدُ الله – جل وعلا – وما ينبغي لله من صفاتِ الجلالِ والكمالِ، وما يستحقُّه في العبادةِ، وما يجبُ له من الخوفِ والرجاءِ والمحبة إلى آخر ذلك من أنواعِ العبادةِ، هذا هو أصلُ السنة.

وعند طائفةٍ من المتأخرينَ انقلبتِ المسألةُ إلى أنّ العلمَ بالسنةِ هو العلمُ بالآدابِ كأدبِ المشي واللباسِ والأكلِ وما أشبه ذلك. هذا بانفراده في الحقيقة ليس من أهل السنة والجماعة؛ لأنه وإن اهتم في الحديث بأشياء؛ لكنّ أصلَ السنةِ هي مابُعِثَ به الرسولُ ﷺ للناس ليدعوهم إلى كلمةِ التوحيدِ (لا إله إلا اللّه محمد رسول الله) وللإيمانِ بالله والكفرِ بالطاغوتِ، هذه المسائلُ من سنتِه. والسنةُ منها ماهو واجبٌ – يعني مسائل الآداب – ومنها ماهو مستحبٌّ، ومنها ماهو من خصائصه ﷺ، فالعلمُ بها مطلوبٌ، والعملُ بها مطلوبٌ

شرعًا؛ لكنها ليستْ في منزلةِ توحيدِ الله – جل وعلا – ولا في منزلة العلم بأحكامِ الطهارةِ والصلاةِ والعباداتِ، وحقوقِ الخلقِ، وما أشبهَ ذلك.

فحقيقةُ العلمِ بالسنة إنّما هو العلمُ والعملُ بمعرفة ما يستحقُّه الله – جلّ وعلا – في توحيدِ عبادتِه وربوبيتِه وألوهيتِه وأسمائِه وصفاتِه، ومسائلِ الإيمانِ والقضاءِ والقدرِ، ومسائلِ اليومِ الآخرِ، وهذه المسائلُ العظامُ هي التي بها نورُ الإيمانِ، وبها نورُ الصدر، ويكون الخروجُ من الابتلاءِ بالإيمانِ بالنبيّ ﷺ لأنه بُعِثَ للابتلاء: «إنما بعثتُك لأبتليَكَ وأَبْتَلِيَ بكَ[1]».

فالعلمُ بالسنة درايةً أن تهتمَّ بمسائلِ التوحيدِ والعقيدةِ في

(١) طرف من حديث أخرجه «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الجنة (٢٨٦٥) من حديث «عِيَاضِ بن حِمَارٍ المجاشِعِيِّ» رضي الله عنه.

السنةِ، وأن تحفظَ الأدلةَ فيها من كتابِ الله - جل وعلا - ومن سنةِ رسولِه ﷺ المبيِّنةِ للقرآنِ، وأن تعلمَ مكانَ الاستدلالِ من الدليلِ، هذه درايةُ فقهِ السنةِ، ثم إذا انتهيتَ من توحيدِ العبادة وتوحيدِ الأسماءِ والصفاتِ، تنتقلُ بعدَ ذلك إلى مسائل القَدَرِ والإيمانِ، تعلمُ هذا شيئًا فشيئًا، هذا هو المطلوب من العلمِ بالسنة وهو الاهتمامُ بالحديثِ.

مثلًا قد يأتي طالبُ العلم ويكون مهتمًّا بالسنةِ بالتخريجِ، وفي معرفةِ الصحيحِ والضعيفِ؛ لكن الأحاديثَ الواردةَ في التوحيدِ لا يعرفُ فِقْهَهَا، والأحاديثَ الواردةَ في الأسماءِ والصفاتِ، وفي القَدَرِ، وفي الإيمانِ، لايعرفُ حسنَ توجيهها، هذا فيه نقصٌ في العلم بالسنَّة.

القسم الثاني: هو الأحكامُ: هذا صنَّفَ فيه العلماءُ مصنفاتٍ جمعتْ أحاديثَ الأحكامِ بما فيها من صحيحٍ وغيره ومما احتجّ به طائفةٌ من العلماءِ، مثلُ كتابِ «الإلمامِ» لابن

دقيقِ العيد، و«المحرَّر» لابن عبدالهادي، و«بلوغ المرام» و«عمدة الأحكام» للحافظ المقدسي، و«منتقى الأخبار» للمجد بن تيميةَ، هذه صنفتْ في الأحكامِ تجمع ما في الصحيحين، وما في السننِ والمسندِ إلى آخره.

بمثلِ هذا تكونُ العنايةُ بالسنةِ من أحكامٍ، وفقهٍ، ومعرفةِ كيفيةِ ضبطِ الأحكامِ، واختلافِ العلماء في ذلك.

القسم الثالث: الآدابُ العامةُ: هذا يحتاجُه طالب العلم في الوعظِ للعوام، وفي بيتِه من الآدابِ والرقائقِ والمواعظِ.

والمتصوفةُ اخترعوا أشياءَ من عند أنفسِهم في العباداتِ للتقرّب إلى الله بغير ماشرّعَ اللهُ ورسولُه ﷺ، وهذا لا يجوزُ وهو خللٌ في العبادة[1] وقد ألّفَ علماءُ الحديثِ كتبًا في الزهدِ، والرقائقِ مثلُ كتابِ الزهدِ لابن المبارك، أو للإمام أحمدَ،

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمة - رحمه الله -: «باستقراء أصول الشريعة نعلم أن العبادات التي أوجبها الله أو أحبها لا يثبت الأمر بها إلا بالشرع. وهذه قاعدة عظيمة» «مجموع الفتاوى» (٢٩: ١٦ - ١٨).

أو صحيحِ البخاري فيه كتابُ الرقائقِ، أو صحيحِ مسلمٍ فيه كتابُ الزهدِ والرقائقِ وغير ذلك.

لماذا أُلفتْ هذه الكتبُ؟ لأنها قسمٌ من السنةِ لابدّ أن يعلمَها أهلُ العلم، وأن تُبيَّنَ للناسِ، وربما كانت حاجةُ الناس في الوعظِ والإرشادِ وفي الترقيقِ إلى هذه المسائلِ أعظمَ فيما يبين حقيقةَ الدنيا والآخرةِ، وكذلك في سيرةِ النبيِّ ﷺ وأخبارِ الصحابةِ، وكيفيةِ الآدابِ العامةِ، وآدابِ المجالسِ، وآدابِ المسجدِ، وآدابِ الحديثِ، وآدابِ الطعامِ والشرابِ، هذه مهمةٌ أيضاً لابدّ من طالبِ العلمِ أن يعتني فيها بسنةِ النبيِّ ﷺ.

التعريف بالجامع الكبير، والجامع الصغير، وكنز العمال:

كتابا (الجامع الكبير، والجامع الصغير) لجلال الدين السيوطيِّ.

و(الجامع الصغير) قسمَه العلامة الألباني - رحمه الله - إلى قسمين:

١- صحيح الجامع.

٢- وضعيف الجامع.

وهما قسمان مفيدان، وإن كان الحكمُ على أنّ هذا صحيحٌ، وهذا ضعيفٌ، لا يُسَلَّم له في كلِّ موطنٍ، وعلى طالب العلم أن يبحثَ ويدقق، وهو كتابٌ مفيد للغاية في هذا الباب.

والجامعُ الكبير للسيوطيّ له شرطُه، وكتب كثيرة نقل عنها، وقد قسمه إلى قسمين:

١- قسم الأقوال.

٢- قسم الأفعال.

وهو كتاب كبير جدًّا مطبوع في مجلدات كثيرة جدًّا، كما أن كتاب الجامع الكبيرُ صُوِّر عن المخطوطة في مصر، في الهيئة العامة للكتاب في مجلدين وكان خطُّها دقيقًا جدًّا والبحثُ فيه

سهل.

والأحسن منه «كنزُ العمّال» للمتقي الهندي.

و(كنزُ العمّال) رتّب الجامعَ الكبيرَ على الأبواب، ترتيبًا مثاليًّا وطيبًا، والرجوعُ إلى كنز العمال أحسنُ؛ لأن الجامعَ الكبير لا يلتزم جمعَ الأحاديثِ في الباب الواحد، يعني مثلًا إذا بحثنا عن السلب في الجهاد، أو حرم المدينة، كيف تجدها؟ قد تجد حديثًا واحدًا في الباب، وقد لا يأتي غيرُه، لكنْ في كنز العمال ترجعُ إلى هذا الموضوع فتجد الأحاديث والآثار، عن الصحابة في هذا الباب مجموعةً.

السنة تتسم بالاعتدالِ وليس فيها غلوٌّ ولا جفاءٌ:

هديُ أهلِ العلمِ الراسخين من أهل السنة هو الاعتدالُ وليس في السنّة غلوّ ولا جفاء.

فالذين غَلَوْا وجعلوا مسائلَ من السنة كالأصولِ والقواعدِ العظيمةِ في الشريعةِ من حيث الدعوةُ إليها،

والإنكارُ فيها، والكتابةُ فيها، والاهتمامُ بذلك اهتمامًا أكبرَ من الاهتمام بالسنةِ في العباداتِ، وبالسنةِ في التوحيدِ وأشباهُ ذلك، غلَوْا في بعضِ المسائلِ وهي من المسائلِ المختلفِ فيها أصلًا والسنةُ فيها محتملةٌ، وهذا مما لا ينبغي؛ لأن هذا تشدّدٌ وغلوٌّ والله -جل وعلا- والنبيُّ ﷺ نهانا عن الغلوّ في الدين.

وأناسٌ جفَوْا وهم أكثرُ الذين لا يعتنونَ بالسنةِ من المنتسبين إلى العلومِ المختلفةِ كعلومِ الآلةِ، وكبعضِ المنتسبينَ للتفسير، وبعضِ المنتسبين لعلمِ الكلام، وما أشبهَ ذلك من قديمٍ وحديثٍ جَفَوْا حتى لا يُرى للسنة عليهم أثرٌ، ولا يعلمون السنة، فينطقون بالآراءِ وبالقواعدِ التي ورثوها ودَرَسوها في بعضِ الكتبِ، فهؤلاءِ كما عندهم جفاءٌ وتقصيرٌ فكذلك عندَهم عدمُ علمٍ؛ لأنّ حقيقةَ العلم: هو العلمُ بقالَ الله وقالَ رسولُه ﷺ وقال الصحابةُ. هذا هو العلمُ النافعُ.

أمّا أهلُ العلمِ الراسخون فهم أهلُ الاعتدالِ، يعظِّمون

السنّة، ويُنزلون مسائلَها بحسبِ مقتضى الشريعةِ، ويعلمونَ مسائلَ الواجباتِ ومسائلَ المحرماتِ ومسائلَ المستحباتِ والمكروهات، والمسائلُ التي فيها السنةُ ظاهرةٌ ومشهورةٌ، والمسائل التي فيها السنةُ خفيةٌ، ويأخذون الناس بما يصلحُهم لا بما يفرّقهم.

مثلًا كَتَبَ أحدُ الدعاةِ رسالةً لسماحة الجدّ الشيخ محمد بن إبراهيم – رحمه الله – جاء فيها: إني ذاهبٌ إلى الهندِ للدعوةِ، وإنّهم إذا رأوني أجهَرُ بالتأمينِ، وأرفعُ اليدينِ في غيرِ تكبيرةِ الإحرامِ، وأضعُ اليد اليمنَى على اليسرى يقولون: هذا وهّابي، وربّما لم يسمعوا لي، وربما لا يمكنونني من الحديثِ في مساجدِهم.

فكان الجوابُ من سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم – رحمه الله –: إنك إذا رجوتَ في تركِ هذه السننِ بينهم أنْ تدعوَهم إلى توحيدِ الله – جل وعلا – وإلى السننِ العظيمةِ فهذا هو

الواجبُ عليك، بأن تتركَ السنةَ لما هو أوجبُ. لكن إذا لم ترجُ ذلك فلا تتركِ السنةَ.

وهذا هو الذي ينبغي على الداعيةِ أن يعملَه؛ لأنه يدرّجُ الناس إلى الأعظمِ.

تركُ بعضِ الأشياءِ لتحصيلِ أشياءَ أهمَّ مطلوبٌ. لكن لو جادلْتَ في كلِّ شيء فاتَك أن ترتِّب على إفهامِ الناس المسائلَ العُظْمَى.

مثلًا بعضُ المسائل في حكمِها أقوالٌ منهم من يَرى الوجوبَ، والجمهور مثلًا يقولون بالاستحبابِ، ومنهم مَنْ يَرَى أن الصوابَ الحرمةُ، والجمهورُ مثلًا يرى بالكراهةِ. فتجد أنه يشدّد الإنكارَ فيها، أو يجعلُها من المسائلِ التي السنةُ فيها كذا، والسنةُ فيها أمرٌ يأتي ويدخلُها تحت قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (النور: ٦٣)، هذه ليستْ في مثلِ هذه المسائلِ،

إنما هذه في المسائلِ العظيمةِ أو المسائلِ التي استبانَتْ فيها السنةُ وليس فيها خلافٌ في فَهْمِ ودرايةِ السنّةِ.

أما التي فيها خلافٌ فلا يكونُ فيها الإنكارُ شديدًا إنّما هو تعليميٌّ.

مثلًا الأكلُ بالشمالِ نهى عنه النبيُّ ﷺ والظاهريةُ، وبعضُ أهلِ العلم قالوا بحرمةِ الأكلِ بالشمالِ، وجمهورُ أهلِ العلم قالوا: مكروهةٌ لمشابهتِه الشيطانَ، ولنهيِ النبيّ ﷺ عن ذلك، إذا علمَ طالبُ العلم حقيقةَ السنّة في ذلك، وكلامَ أهلِ العلمِ في توجيهِه بالأسلوبِ المناسبِ الذي يبينُ فيه الأمرَ.

يقول الداعيةُ المعتدِل: السنةُ الأكلُ باليمينِ، والنبيُّ ﷺ نَهى عن الأكلِ بالشمالِ.

يقول شخصٌ آخر: هذا حرامٌ عليكَ، قد تدخلُ في كبيرةٍ؛ لأنك شابهتَ الشيطان.

فإذن العلمُ بالسنة، ومعرفةِ مراتبِ خلافِ العلماء يجعل

طالبَ العلمِ تبعًا للأئمةِ الأوائلِ في الاعتدالِ فيما يأتي وفيما يَذَرُ.

مثلاً الشربُ قائمًا اختلفَ فيه العلماءُ، وعامةُ العلماءِ أو أكثرُ العلماء على كراهته إذا كان لغيرِ حاجةٍ أو في غير شربِ ماءِ زمزمَ، ومن أهلِ العلمِ مَنْ قال بالتحريم.

ومنهم من قال بالنسخ؛ لأن النبيَّ ﷺ شربَ في حجة الوداعِ قائمًا فقالوا: هذا ناسخٌ للذي قبلَه، وعليٌّ بن أبي طالبٍ شرِبَ في رحبةِ الكوفة قائمًا.

وعامةُ أهلِ العلم من الأئمة الأربعةِ وشيخِ الإسلام يقولون بالكراهةِ لغيرِ حاجةٍ.

والداعيةُ الموفَّقُ لا يجادلُ في كلِّ مسألةٍ و ينكرُ ويُغَلِّظُ في الإنكارِ حتى يُظنَّ أنَ كلَّ مسألةٍ هي مسألةُ مجادلةٍ. هذا ليس صفةَ المتحققِ بالسنةِ، وإنما هو يُرشدُ ويعلِّمُ يقول مثلًا: النبيُّ ﷺ نهى عن الشربِ قائمًا، والسنةُ الشربُ جالسًا، ولا يقولُ:

الشربُ قائمًا حرامٌ.

فإذن الناس في الآدابِ في السنةِ مابين غالٍ مشددٍ وجافٍ، وما بين أهلِ اعتدالٍ، وهم أهلُ العلمِ الراسخون الذين هداهُم اللهُ – جل وعلا – ووفقهم.

والأمثلةُ في مسائلِ الخلاف كثيرةٌ.

والاهتمامُ بالسنة واجبٌ، والعنايةُ بعلمِ الحديثِ وفقهِ السنةِ مع فقهِ القرآن هو حقيقةُ العلمِ. لهذا نوصي الجميعَ بذلك، وأن يعتنوا به أكملَ العناية، ودائمًا مَنْ كان همُّه كتابَ الله – جلّ وعلا – حفظًا وتلاوةً ومدارسةً، والسنةَ أيضًا حفظًا وقراءةً ومدارسةً فإنه سيشعُّ النورُ في قلبه وفي صدرِه، ويرى أنّ الفتنَ وما يَعرض على النفوسِ أنها تضمحلُّ؛ لأجل قوةِ الوارد عليه من الحق الذي يحبط الله – جل وعلا – به ما يعرض للقلوبِ من الباطلِ.

من ثمرات العلم

إنَّ العلمَ والحرصَ عليه من علاماتِ محبةِ الله – جلّ وعلا – للعبدِ، وقد صحّ عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «مَنْ يردِ اللهُ به خيرًا يفَقِّهْه في الدين»، فدلّ الحديثُ بمنطوقِه على أنّ من تفقّه في الدين وكان فِقْهُه نافعًا له أنه من علامات إرادة الله – جلّ وعلا– به الخيرَ؛ لأن العلمَ يرفعُ العبدَ كما قال – جلّ وعلا –: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَـٰتٍ﴾ (المجادلة: ١١)، فأهلُ الإيمانِ مرفوعونَ عن غيرِهم، وأهلُ العلمِ من أهلِ الإيمانِ أعلى من عمومِ أهلِ الإيمانِ بدرجات، ﴿وَلَلْـَٔاخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَـٰتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾ (الإسراء: ٢١)، فللهِ – جلّ وعلا – الحمدُ على أنْ وَفَّقَ مَنْ وَفَّقَ منّا إلى الإقبالِ على العلمِ والحرصِ عليه.

لا شكّ أنّ العلمَ له ثمراتٌ فمِنْ ثمراتِه المنصوصِ عليها في القرآنِ أنَّ أهل العلم مرفوعون درجاتٍ.

ومن ثمراته المذكورةِ في القرآنِ ما جاء في قوله جلّ وعلا:

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا (٦٦) وَإِذًا لَّءَاتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا (٦٧) وَلَهَدَيْنَٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا (٦٨) وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُو۟لَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ (النساء: ٦٦ – ٦٩).

فدلتِ الآياتُ على أنّ الذي عَلِمَ وعَمِلَ فإنّ هذا خيرٌ له في دنياه وخيرٌ له في آخرته، وأنّه إن أورثَه العلمُ الطاعةَ فإنه مع الأنبياءِ والصديقين والشهداءِ والصالحين وحَسُنَ أولئك رفيقًا، وفي القرآن لم يأمرِ اللهُ – جلّ وعلا – نبيًّا أن يسألَ المزيدَ من شيء إلا من العلمِ فقال – سبحانه – في سورة طه: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ (طه: ١١٤)، وهذا مما يدلُّ على جلالةِ قَدْرِ العلمِ حيث إنّ اللهَ – جلّ وعلا – خصّ به أنبياءَه، وأولياءَه، وأن أحقّ الناس خشيةً هم الذين يعلمون الربَّ – جلّ وعلا – بذاته وأسمائه

وصفاتِه، وما جاء في شريعةِ أنبيائه – عليهم الصلاة والسلام –.

للعلمِ ثمراتٌ، وثمراتُ العلم لا تحصى ولابدّ لكلِّ أحدٍ أن يسعَى إلى العلم أوّلًا، ثم ينظرَ في نفسه هل حصّلَ ثمراتِ العلم بمقدار ما ناله العلماءُ من ذلك أم لم ينلْ من ذلك شيئًا أم كان متوسطًا إلخ.

والعلم الذي يعتني به الناسُ قسمانِ:

علمٌ يرادُ للدنيا، وعلمٌ يراد للدينِ، والدنيا يعطيها الله – جلّ وعلا – مَنْ يُحِبُّ و مَنْ لا يُحِبُّ، ولكنّ الدينَ لا يعطيه اللهُ – جلّ وعلا – إلا لمن يُحِبُّ.

والعلمُ لما كان منقسمًا إلى علمٍ يُراد للدنيا، وإلى علمٍ يُرادُ للدين، فإنّ العلماءَ نظروا في التفضيل بينهما كما قال الشافعي – رحمه الله –: «إنما العلمُ عِلْمانِ: علمُ الدينِ، وعلمُ الدنيا. فالعلمُ الذي للدِّين هو الفقه، والعلم الذي للدنيا هو الطبُّ»[1]

(١) انظر «آداب الشافعي ومناقبه» (٣٢١).

وكان الشافعيُّ ممن نال طرفًا من علومٍ مختلفةٍ من الطبِّ والأدبِ إلخ، لهذا إذا قلنا: ثمرةُ العلم، فنعني به العلمَ الذي هو أعظمُ فائدةً، وأجزلُ عائدةً، وهو الذي يُصلِحُ اللهُ - جلّ وعلا - به الدنيا والآخرةَ.

وهذا العلمُ النافعُ هو العلـمُ المـوروثُ عـن النبـيّ -عليه الصلاة والسلام- فقد صحّ عن النبي - عليه الصلاة والسلام - أنه قال: «مثلُ مابَعَثَني اللهُ به من الهُدَى والعلم كمثلِ غيْثٍ أصابَ أرضًا فكانتْ منها طائفةٌ طيبةٌ قَبِلتِ الماءَ، فأنبتتِ الكلأَ والعُشْبَ الكثيرَ، وكان منها أجادبُ أمسكتِ الماءَ، فنفعَ اللهُ بها الناسَ فشَربوا منها وسَقَوْا وزَرَعوا، وأصابَ طائفةً إنّما هي قِيعانٌ، ولا تمسكُ ماءً ولاتُنْبِتُ كَلَأً، فذلك مثلُ مَنْ فَقِهَ في دينِ الله ونَفَعَهُ ما بعثَني اللهُ به فعَلِمَ وعَلَّمَ[1]».

[1] أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب العلم) (٧٩) و«مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الفضائل) (٢٢٨٢) من حديث أبي موسى الأشعري، رضي الله عنه.

وهذا الحديثُ يدُلُّ على أنّ العلمَ الذي خَصَّ اللهُ - جلّ وعلا - به أنبياءَه، وخصّ به أعلى الأنبياء مقامًا محمدًا ﷺ بأعلَى العلمِ هو العلمُ الذي ورّثَه النبيُّ -عليه الصلاة والسلام- لهذا صحّ عنه - عليه الصلاة والسلام - أنه قال: «العلماءُ ورثةُ الأنبياءِ، فإن الأنبياءَ لم يُوَرِّثوا دينارًا ولا دِرهمًا، إنّما ورّثوا العلمَ، فمَنْ أخذَه أخذَ بحظٍّ وافرٍ[1]».

والعلمُ النافعُ هو علمُ الدين وهو الذي تكلَّم عنه شمسُ الدين ابنُ القيم - رحمه الله - تلميذُ شيخ الإسلام ابن تيمةَ وناقلُ علمِه وحافظُ سيرتِهِ حيث قال في نونيته في أبياته المشهورة لما تكلم عن الجهل والعلمِ فقال:

[1] طرف من حديث أخرجه «ابن ماجه» في «سننه» في (كتاب السنة) (٢٢٣) من حديث أبي الدرداء، رضي الله عنه.

والجهلُ داءٌ قاتـلٌ وشِفـاؤُه … أمـرانِ في التركيـبِ مُتَّفِقـانِ
نَصٌّ من القـرآنِ أو مـن سُنَّةٍ … وطبيـبُ ذاك العـالمُ الربّـاني
والعلـمُ أقسامٌ ثـلاثٌ ماله … مِـنْ رابـعٍ والحَـقُّ ذو تِبْيَانِ
عِلْمٌ بأوصافِ الإلهِ وفِعْلِـه … وكذلـك الأسْماءُ للـرَّحْمَنِ
والأمرُ والنَّهْيُ الذي هودينُـه … وجزاؤُه يـومَ المعـادِ الثَّـاني
والكُلُّ في القـرآنِ والسُّنَنِ التـي … جاءَتْ عـن المبعوثِ بالفُرقـانِ
واللهِ ما قـالَ امرُؤٌ مُتَحَـذْلِقٌ … بسواهما إلّا مِـنَ الهَذَيـانِ [1]

فجعل العلمَ النافعَ الذي يضادُّ الجهلَ، ويُثمر الثمراتِ النافعةَ العظيمةَ في الدنيا والآخرة، ثلاثةَ أقسامٍ:

العلم الأول: «علمٌ بأوصافِ الإله ونعتِه»، أو «وفعلِه»، وهذا يعني به التوحيدَ. والعلم بالتوحيدِ الذي هو حقُّ الله على العبيد هو أعظمُ أنواعِ العلومِ بل هو أفضلُ العلوم، لِمَ؟ لأنّ العلمَ يتنوّعُ بتنوّعِ المعلومِ، والتوحيدُ يبحثُ في أيّ شيء؟

(١) هذه الأبيات في «الكافية الشافية» وأرقامها هي (٤٢٣٦، ٤٢٣٧، ٤٢٣٨، ٤٢٣٩، ٤٢٤٠، ٤٢٤١، ٤٢٤٢).

يبحثُ في أسماءِ الله - جلّ وعلا - وفي صفاتِه، وفيما يستحقُّه - جلّ وعلا - وفي حقِّ الله - جلّ وعلا - على العبيدِ وما يتّصل بذلك. قال العلماءُ: لأنّ فضلَ العلمِ بفضل المعلومِ، وشرفَ العلمِ بشرفِ المعلوم، وأيضاً التوحيدُ هو أفضلُ العلومِ النافعةِ؛ لأنه يُصلحُ اعتقادَ العبدِ ويصلحُ باطنَه، والنبيُّ - عليه الصلاة والسلام - قال في بيان تفضيلِه وعظمِ قدره: «فواللهِ إني لأعلمُكم بالله وأشدُّهم له خشيةً[1]»، فكلما زادَ العبدُ علماً بالله - جلّ وعلا - وبما يستحقُّه وبما يُضافُ إليه - جلّ وعلا - كان لاشك أعلمَ، فهذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أُخرى؛ فإنَّ العلمَ بالله - جلّ وعلا - هو العلمُ

(١) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب الإيمان) (٢٠) و (كتاب الأدب) (٦١٠١) و (كتاب الاعتصام) (٧٣٠١) و «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الفضائل) (٢٣٥٦) من حديث أم المؤمنين عائشة، رضي الله عنها .

بالتوحيدِ وصلاحِ الباطنِ، وصلاحِ القلبِ، وصلاحِ العبدِ فيما بينه وبين اللهِ - جلّ وعلا - ولهذا قال العلماء: إنَّ عملَ القلبِ متنوّعٌ، وقولَ القلبِ هو اعتقادُه في الله - جلّ وعلا - يعني العلمَ بالتوحيدِ، وما يتّصل بالاعتقادِ هذا قولُ القلبِ، والإيمانُ قولٌ وعملٌ ولابدّ من قولِ اللسانِ وعملِ الجوارحِ في الإيمان، لهذا يَعْظُمُ العبدُ إخلاصًا ونيةً إذا كان له الحظُّ الأكبرُ من هذا العلمِ النافعِ الذي هو توحيدُ الله - جلّ وعلا - والعقيدةُ الصحيحةُ، لهذا ينبغي لك أن تلحظَ المعنَى هذا في قولِه - عليه الصلاة والسلام -: «إنّما الأعمالُ بالنيّاتِ وإنَّما لكلِّ امرئٍ ما نَوَى [1]»، وقولِه - عليه الصلاة والسلام -: «ألا وإنَّ في الجسدِ مضغةً إذا صَلَحَتْ صَلَحَ الجسدُ

---

(١) طرف من حديث أخرجه «البخاري» في أول «صحيحه» وفي (كتاب الإيمان) وغيره و «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الإمارة) (١٩٠٧) من حديث عمر - رضي الله عنه - وهو الحديث الأول من الأربعين النووية.

كلُّه، وإذا فَسَدَتْ فَسَدَ الجسدُ كلُّه، ألا وهي القلبُ [1]».

العلم الثاني: من العلوم النافعة «علمُ الأمرِ والنهي» وهو علمُ الحلالِ والحرام، علمُ ما يصحُّ من عبادتك وما لا يصحُّ، يعني علمَ الظاهرِ، وهذا هو الذي يُسمّى علمَ الفقهِ، لظاهرِ قولِ الله - جلّ وعلا -: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (التوبة ١٢٢)، وما جاء في الأحاديثِ من ذكرِ الفقه، والفقهُ في القرآن هو الفهمُ، فلهذا صار الفقيهُ هو العالمَ الذي يفهمُ معنى كلامِ الله - جلّ وعلا - وكلامِ رسولِه ﷺ وهذا كما في قوله - جلّ وعلا -: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن

---

(١) طرف من حديث أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب الإيمان) (٥٢) و«مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الإيمان) (٥٢) و(كتاب البيوع) (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير. وهو الحديث السادس من الأربعين النووية.

يَفْقَهُوهُ﴾ (الأنعام: ٢٥، الإسراء: ٤٦)، يعني أن يفهموه.

فمَنْ عَلِمَ أحكام الشريعة تصرّف في أحواله على وَفقِ تلك الأحكامِ فيكون مأجورًا في كل حاله بخلاف من هو جاهلٌ فإنه لا يعلمُ حلالًا ولا حرامًا ولا يخشى اللهَ، وهو سادرٌ في غيّه، غافلٌ عن ربِّه، لهذا صار أعظمُ الناس علمًا بالحلالِ والحرامِ وبالفقه هم أشدُّ الناسِ استغفارًا لله - جلّ وعلا - وكان المصطفى ﷺ يقول: «إنه لَيُغانُ على قلبي وإني لأستغفرُ اللهَ في اليوم مئةَ مرّةٍ[1]».

والعلم الثالث: علمُ الجزاء يومَ القيامة. يعني ما يحصلُ يومَ القيامةِ وما يكونُ فيها وما يُجازي به اللهُ العبادَ، وكيف تكونُ الحسناتُ وكيف تكونُ السيئاتُ، وكيف يحاسَبُ الإنسانُ في قبرِه ويعلمُ العقوباتِ ومكفراتِ الذنوبِ إلى آخر ذلك.

---

(١) أخرجه «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الذكر والدعاء) (٢٧٠٢) من حديث الأغر المُزَنيّ، رضي الله عنه.

هذا من العلمِ العزيز الذي هو نورٌ في صدورِ أهلِه، ولهذا تجدُ أكثرَ ما جاء في القرآنِ التوحيدُ ثمّ القيامةُ ثمّ الأوامرُ والنواهي، يعني الحلالَ والحرامَ والأحكامَ.

العلماءُ يقومون مقامَ الأنبياءِ في البيانِ والإرشادِ والجهادِ وبيانِ الحقِّ وبيانِ ضدِّه حتى يكونَ الناسُ على بصيرةٍ وقد قال - عليه الصلاة والسلام-: «لا تزالُ طائفةٌ من أمتي ظاهرينَ على الحقِّ لا يضرُّهم من خَذَلَهم ولا من خالَفَهم حتى يأتيَ أمــــرُ الله[1]»، قال ابن المبارك: هم عندي أصحابُ الحديث.

فالعلمُ يُؤخَذُ عن أهله، وأهلُ العلمِ هم الذين يُبيِّنون

---

(١) قريب منه أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب المناقب) (٣٦٤٠) و(كتاب الاعتصام) (١٣١١) و (كتاب التوحيد) (٧٤٥٩) و«مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الإمارة) (١٩٢١) من حديث المغيرة بن شعبة، رضي الله عنه. وانظر «شرف أصحاب الحديث» (٢٥).

معانيَ الكتابِ والسنة.

طوائفُ من الخوارج لم يأخذوا العلمَ عن الصحابة بل أخذوه عن أنفسِهم فضلُّوا وأضلُّوا. قال فيهم – عليه الصلاة والسلام-: «يأتي في آخر الزمان قومٌ حُدَثاءُ الأسنانِ، سُفهاءُ الأَحْلامِ، يقولونَ من خير قولِ البَرِيّةِ يَمْرُقونَ من الإسلام كما يمرُقُ السهمُ من الرميّةِ، لا يُجاوزُ إيمانُهم حناجرَهم، فأينما لَقِيتُمُوهُم فاقْتلوهم، فإنَّ قتلَهم أجْرٌ لمن قَتَلَهم يومَ القيامة[1]»، وهذا يدلُّك على أن الشأن ليس في أخْذِ القرآنِ والسنةِ، وإنّما الشأنُ في حُسْنِ الفهمِ للقرآن والسنة.

إنّ العلمَ له ثمراتٌ منها ما هو قاصرٌ على العبدِ في نفسه،

(١) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب المناقب) (٣٦١١) و(كتاب فضائل القرآن) (٥٠٥٧) و (كتاب استتابة المرتدين) (٦٩٣٠) من حديث علي، رضي الله عنه. و«النسائي» في «سننه» في (كتاب المحاربة) (٤١٠٨) من حديث أبي برزة بألفاظ متقاربة.

ومنها ما هو متعدٍّ، ومنها ما هو قليلٌ ومنها ما هو كثيرٌ.

وإليك بعضَ ثمرات العلم:

١ - **أعظمُ ثمراتِ العلمِ في العبد** خشيةُ الله - جلّ وعلا - ولا شكّ أنّ الإيمانَ عند أهلِ السنةِ والجماعةِ يتبعّضُ ويزيدُ وينقُصُ، لهذا من أعظمِ ما يزيدُ به الإيمانُ العلمُ قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ (فاطر: ٢٨)، قال «ابن رجب» في «فضل علم السلف على الخلف»: قال بعض السلف: ليس العلم بكثرة الرواية، ولكنَّ العلمَ الخشيةُ.

وقال بعضهم: مَنْ خَشِيَ الله فهو عالم، ومَنْ عصاه فهو جاهل.

وحقيقةُ هذه الخشيةِ أنه خوفٌ مع اضطراب، وعدم سكينة.

هذ الخوف يُحدثُ للعبد نوعًا من الاضطراب، لكن إذا كان الخوفُ خوفَ خشيةٍ لله تعالى، فإن هذا هو خوفُ الملائكةِ وخوفُ الأنبياءِ الذي هو خوفُ الخشيةِ، لهذا جعل الله – جلّ وعلا – خوفَ العلماء منه خوفَ خشيةٍ فقال – جلّ وعلا –:

﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾، وكما أنَّ الإيمانَ يتبعّضُ كذلك الخشيةُ تتبعّضُ، فلهذا كلما زاد العلمُ زادت الخشيةُ، وإذا كان هو أضعفَ خشيةً فإنه يُذكِّر صاحبَه بأنْ يعودَ إلى الله تعالى؛ لهذا قال بعض السلف: «طلبنا العلم لغير الله، فأبى أنْ يكون إلا لله[1]».

بمعنى أن العلمَ أوْرَثَه صلاحَ النية في طلبه للعلم.

٢- من ثمرات العلم: أن يكونَ العبدُ مخلصًا، العلمُ النافعُ يقودُ صاحبَه إلى الإخلاصِ، في نيته، وفي تعظيمِ حقّ ربّه - جلّ وعلا -، ويلاحقُه في نبذِ الشركِ بأنواعِه من الشركِ الأكبرِ وهو كثيرٌ في زمانِنا هذا، وكذلك الشركُ الخفيُّ الذي هو في هذه الأمةِ أخفَى من دبيبِ النملةِ السوداءِ على صَفاةٍ سوداءَ في ظلمةِ الليلِ. لأنّ التعاملَ مع ربّ العالمينَ - جلّ وعلا - فالإخلاصُ بأن يكونَ القصدُ وجهَ الله، جلّ وعلا.

(١) انظر «تذكرة السامع والمتكلم» (٤٧) و«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١: ٣٤٠).

وقد جاء الأمرُ ببرِّ الوالدين مع الإخلاص في قوله، سبحانه: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا ﴿٢٤﴾ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِى نُفُوسِكُمْ ۚ إِن تَكُونُوا۟ صَٰلِحِينَ فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلْأَوَّٰبِينَ غَفُورًا﴾ (الإسراء: ٢٣ - ٢٥)، قال العلماء: لابدّ للإنسان إذا رعَى والدَيْه في حال الكِبَر أن يكونَ عنده نوعُ مللٍ ونوعُ فتورٍ ورغبةٌ في أنه لا يفعلُ هذا الشيءَ، ونادرٌ مَنْ يكونُ صابرًا محتسبًا في كلّ حركة وفي كلّ قولٍ وفي كلّ عمل، قال - سبحانه -: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِى نُفُوسِكُمْ﴾، هل تعملونَ هذا احتسابًا وامتثالًا ورغبةً فيما عنده - جلّ وعلا - أو تعملونَه كُرْهًا، ﴿إِن تَكُونُوا۟ صَٰلِحِينَ﴾؟ إذا صلحتْ منكمُ القلوبُ والنيةُ باطنًا، وصلحت منكم الأعمالُ ظاهرًا ﴿فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلْأَوَّٰبِينَ﴾، الذين يكثرونَ الرجوعَ إليه استغفارًا مما قد يحصلُ من القصورِ، ﴿غَفُورًا﴾، يغفرُ الذنبَ مغفرةً واسعة.

هذا تنبيهٌ للإخلاص في معاملةِ الأهلِ، ومعاملةِ الأولادِ، والتعاملِ مع أهلِ الحقوقِ جميعًا، سواءٌ كانوا كبارًا أو صغارًا.

إذن أعظم مايُثمرُ العلمُ النافع أنه يُلاحِق صاحبه بالإخلاص في كل عمل.

ماهو الإخلاصُ في طلب العلم؟ قال العلماءُ: أن ينويَ رفعَ الجهلِ عن نفسه وعن غيرِه، فيعملَ بنيةٍ عملاً موافقًا للشريعة وأن يَعْلَمَ ليعلِّمَ غيرَه، ويبلّغَ شريعةَ الله.

والإخلاصُ في برّ الوالدين له حالٌ، والإخلاصُ في العمل له حالٌ، والإخلاصُ في الجهاد له حالٌ، والإخلاصُ في الدعوةِ له حال فأعظمُ ما يلاحقُك به العلمُ ويُثمر في قلبك الثمراتِ النافعةَ أن تكون مخلصًا لله – جلّ وعلا – في جميع أحوالِك.

٣-من ثمرات العلم: أنَّ العلمَ النافع يورثُ العملَ الصالحَ، يعني أن يعملَ بما علمَ، أما الذي لا يعملُ بما علمَ فهو داخلٌ في قول الله – جلّ وعلا –: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ (البقرة: ٤٤)، فقال السلفُ – رحمهم الله –: العلمُ يهتفُ بالعملِ فإن أجابه وإلّا ارتحلَ [1].

قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ (النساء: ٦٦) تثبيتًا في الإيمانِ، وتثبيتًا للمعلوماتِ، ولهذا نرى من علمائنا الصالحين – حفظهم الله – العملَ الكثيرَ الصالحَ مما ثبَّتَ العلمَ في قلوبِهم، وفي صدورِهم، فنفعوا الناسَ عقودًا من السنينَ.

٤- من ثمرات العلم: الصلاحُ، مَنْ هو الصالح؟ الصالحُ من عباد الله: هو القائمُ بحقوقِ الله، وحقوقِ عباده.

٥-من ثمرات العلم: الاقتداءُ بأهلِ العلمِ. وقد كان السلفُ يظنون بطالب العلم خيرًا إذا كان يُصاحبُ الأشياخَ،

(١) نسب لمحمد بن المنكدر – رحمه الله – في «اقتضاء العلم العمل» (٣٦) ولسفيان الثوري – رحمه الله – في «جامع بيان العلم وفضله» (٢: ١٠).

ويظنون به شرًّا إذا كان يُصاحب الأحداثَ؛ لأنّ صحبةَ الأشياخِ والكبارِ تحملُ على الاقتداءِ بهم، ومَنْ كان يصاحبُ الأحداثَ فإنه لابدّ أن يكون عندَه نقصٌ وربما شرٌّ كما جاء في قول مَنْ سلفَ:

فكـلُّ خيرٍ في اتباعِ مَنْ سَلَف

وكلُّ شرٍّ في ابتداعِ مَنْ خَلَف[1]

العلمُ يتوارثه العلماء هديًا وسمتًا ودلًّا[2] ويتفاوتون فيما بينهم في التزام مادلّ.

لهذا فطالبُ العلمِ يُثمرُ له العلمُ أن ينهجَ نَهجَ العلماءِ، وأن يقتديَ بهم، وأن ينظرَ إلى سيرتِهم.

---

(١) البيت من «جوهرة التوحيد» لبرهان الدين اللقاني، وبحره الرجز.

(٢) روي عن الحسن أنه قال: «كان الرجل يطلب العلم، فلا يَلْبث أن يُـرَى ذلـك في تَخَشُّعه وهَدْيه ولسانه وبصره ويده» انظر «جامع بيان العلـم وفضـله» (١: ١٢٧) و«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١: ١٤٢).

٦- **من ثمرات العلم**: أن العلمَ النافعَ يُورثُ صاحبَه التؤدةَ، وعدمَ العجلةِ إلّا في الخير، وعندما قيل لأبي ذر – رضي الله عنه – في بعض أمورِه التي استعجل فيها من أمور العبادات: إنّ العجلةَ مذمومةٌ، قال: ليس كلُّ عجلةٍ مذمومةً، فالعجلةُ إلى الله (أي: إلى العبادة) محمودةٌ، وإلّا لو كانتْ مذمومةً لم يقلْ موسى لربه: ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ﴾ (طه: ٨٤)، إذا كان الواحدُ يستعجلُ للذهاب إلى المسجدِ، فلا يقالُ له: لا تستعجلْ؛ لأنه يستعجلُ في خيرٍ كما قال الشافعي، رحمه الله:

إذا هَبَّتْ رياحُك فاغتنمْها ... فإنّ لكلِّ عاصفةٍ سكونُ[1]

إنْ كان فيك نشاطٌ لقيام الليلِ ونشاطٌ لحفظِ القرآنِ،

---

(١) رَوِيّ القصيدة بالرفع والإعراب هكذا: سكون: مبتدأ مؤخر. ولكل عاصفة: متعلق بخبره وإنّ: اسمها ضمير شأن محذوف، تقديرة: فإنه والجملة بعد «إنّ» في محل رفع خبر لها. وقبل هذا البيت:

إذا درّتْ نياقُك فاحتلبها ... فما تدري الفصيلُ لمن يكونُ

ونشاطٌ للأمرِ بالمعروف والنهي عن المنكرِ، ونشاطٌ إلى الدعوة فبادرْ فورًا، فالاستعجالُ فيما يحبُّ اللهُ - جلّ وعلا - ويرضَى من الأقوالِ والأعمالِ محمودٌ. وهذا لا يمنعُ أن يتحلّى العالمُ بالحلمِ والأناةِ في شأنه كلِّه. لأن هذه من الخصالِ المحمودةِ التي تفيدُ المرءَ في عملِه، وفي تعامُله مع الناسِ.

٧- من ثمرات العلم: أنَّ العلمَ يورثُ صاحبَه التواضعَ، فلا تجدُ عالمًا متكبرًا، يَرُدُّ الحقَّ، ويَغْمِطُ الناسَ، أي: لا يقبلُ الحقّ، ويحتقرُ الناسَ ويقعُ فيهم، هذه ليستْ من صفاتِ أهلِ العلمِ، فكلما زادَ العلمُ في العبد رسوخًا وصار العلمُ في حقّه نافعًا تواضعَ لله - جلّ وعلا - وقد صحَّ عن النبيّ -عليه الصلاة والسلام - أنه قال: «إنَّ اللهَ أوحَى إليَّ أنْ تواضعوا حتى لا يفخرَ أحدٌ على أحدٍ، ولا يبغيَ أحدٌ على أحدٍ[1]»،

---

(١) أخرجه «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها) (٢٨٦٥) من حديث عِياضِ بن حمار، رضي الله عنه.

لاتجدُ طالِبَ علمٍ متحققًا بالعلمِ يفتخرُ افتخارَ الجاهليةِ، يفتخرُ بنسبِه، ويحتقرُ الناسَ في أنسابهم، ولا تجدُ طالبَ علمٍ متحققًا بالعلم يرى نفسَه أعظمَ من الآخرينَ، بل كلّما كان العلمُ أنفعَ في حقّه ظنَّ في طلبةِ العلم الآخرينَ أنهم أنفعُ للعبادِ، وأنهم أخشَى لله - جل وعلا - منه، ويحتقرُ نفسَه ويتواضعُ لله - جل وعلا - لأنه يعلمُ من نفسِه ما يعلمُ، ويتعاونُ معهم على الخيرِ والهدَى، ويبذُلُ ما يستطيعُ. الحسدُ قد يكونُ بين طلبة العلمِ، وقد يكونُ بين العلماءِ، قد حصلَ في الزمنِ الأول كما أنه يحصلُ في كلّ زمانٍ لكنّ العلمَ يوجبُ على العبد أن يكونَ متواضعًا، و ألّا يكونَ حاسدًا، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

لاتحسدْ مَنْ هو أحفظُ منك، أو أعلمُ منك، أو أنفعُ للعباد منك، بل افرحْ أن يقوم قائمٌ بحقّ الله - جل وعلا - وحقِّ العبادِ، وأنْ يأمرَ بالمعروفِ وينهى عن المنكر، وأن يدعوَ إلى

الله، جلّ وعلا.

لاشكَّ أنّ العلمَ يجعلُ صاحبَه لا يحسدُ إخوانَه، ولا يحتقرُهم وقد قال – عليه الصلاة والسلام –: «بحَسْبِ امرئٍ منَ الشرِّ أنْ يحقِرَ أخاه المسلمَ (١)».

٨- **من ثمرات العلم** النافعِ أنه يُورثُ أصحابَه وحملته الخلقَ الجميلَ، والأدبَ الفاضل، في أقوالهم وفي أعمالهم، ولهذا أحقُّ الناسِ بالأخلاقِ الفاضلةِ هم العلماءُ؛ لأنهم ورثة الأنبياءِ. فأهلُ العلمِ يرثونَ العلمَ والخُلُقَ الفاضلَ، و الكلامَ الجميل، وبذلَ النَّدَى والعفوَ عمن أساء.

(١) أخرجه «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب البرّ والصلة والأدب) (٢٥٦٤) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

المنهجية في قراءة كتب أهل العلم

إذا نظرت إلى كُتُبِ أهلِ العلمِ في هذا الزمنِ وجدتَها تصلُ إلى عشراتِ الآلافِ في الفنونِ المختلفةِ، فهل العلمُ كثيرٌ بكثرةِ هذه الكُتُبِ؟

أجاب الخليفة الراشد علي بن أبي طالب – رضي الله عنه –: «العلمُ نقطة كثَّرهاالجاهلون» (١)، يعني أنّ أصلَ العلمِ الذي فَقِهَهُ الصحابةُ – رضوان الله عليهم – قليلٌ، هو فقهُ الكتابِ وفقهُ أحاديثِ النبيّ ﷺ، وهذا قليلٌ بالنسبة إلى ما كَثُرَفي زمن عليّ – رضي الله عنه – من كثرةِ المسائلِ والتفريعاتِ التي لا يحتاجُ إليها الناسُ،وكلّما ازدادَ الناس بُعدًا عن الزمنِ الأول احتاجوا إلى ازديادٍ في العلمِ، أو ازديادِ الكُتُبِ لأجل أنْ يفقهوا، فكَثُرَ التأليفُ وكثرَ التصنيفُ بسببِ

(١) ذكره «العجلوني» في «كشف الخفاء» (٢: ٦٧) ولم يزد على قوله: ليس بحديث بل من كلام بعضهم.

وجودِ الجهل، لتبسيطِ العلمِ لأهله، كذلك إذا تقدمَ الزمنُ وجدتَ أنّ الكتبَ في أولِ الإسلامِ قليلةٌ،ثم تكثُرُ شيئًا فشيئًا، وهذه الكتبُ تنوعتْ بتنوّعِ العلومِ والفنونِ، فأوّلُ ما دُوِّن من الكتبِ بعد القرآن الكريم السنةُ النبويةُ، على اختلافِ أنواعِ التدوينِ ما بين صحائفَ محدودةٍ، إلى أشياءَ كثيرةٍ، ثم تلاها تدوينُ التفسيرِ عن ابنِ عباسٍ – رضي الله عنهما – في الصحيفةِ الصادقة التي رواها «عليّ بن أبي طلحةَ» عن ابن عباسٍ – رضي الله عنهما – والتي قالَ فيها الإمامُ أحمدُ – رحمه الله –: «إنّ بمصرَ صحيفةً في التفسير، رواها عليّ بن أبي طلحةَ، لو رحَلَ رجلٌ فيها إلى مصرَ قاصدًا ما كان كثيرًا» وهذه الصحيفةُ صحيحةٌ عن ابن عباس وإنْ لم يلقَ عليُّ بنُ أبي طلحةَ ابنَ عباس، فهي مروية بالوِجادة عن مجاهدٍ عن ابنِ عباس، كما حرّره الحافظ ابن حجر في أول (كتاب التفسير) من «فتح الباري» [1].

---

(١) (٨: ٤٣٨) وانظر «الإتقان» (النوع السادي والثلاثون) (٣: ٧٣٦) ط الوزارة و«التفسير والمفسرون» (١: ٧٧).

ثم صُنِّفتْ مصنفاتٌ في التوحيد –في العقيدةِ–لما ظهرتِ الفِرَقُ المختلفةُ من خوارجَ ومرجِئةٍ.

ثم جاءتِ الرسائلُ ومختصراتُ التصنيفِ في كُتُبِ أهلِ الحديث، وجاءت مفردةً شيئًا فشيئًا، ثم توالى الزمانُ، حتى صارَ لكلِّ فنٍّ كُتُبٌ كثيرةٌ.

المنهجيةُ في قراءةِ الكتب:

إنَّ المنهجيةَ في قراءةِ الكتبِ على قسمين:

١- منهجيةٌ عامةٌ: تَصْلُحُ لقراءةِ أيِّ نوعٍ من كتبِ أهلِ العلمِ، سواءٌ في العقيدةِ، أو التفسيرِ، أو الحديثِ أو الفقهِ، إلى آخِرِ فنونِ العلمِ الأصليةِ والمساعدةِ.

٢- منهجيةٌ خاصةٌ: وقَواعدُ خاصةٌ لكلِّ علمٍ وفنٍّ، ينْفَرِدُ بها عن غيرِه من العلومِ، فعلمُ العقيدةِ له قواعدُ خاصةٌ، وعلمُ التفسيرِ له قواعدُ خاصةٌ، وعلمُ الحديثِ كذلك.

وهكذا كلُّ فنٍّ له منهجيةٌ وقواعدُ خاصةٌ به.

القسم الأولُ: وهو الضوابطُ العامةُ لقراءةِ أيِّ نوعٍ من الكتبِ، وهذه لها مُقَدِّمةٌ، وهي أنَّ العلمَ الشرعيَّ يَنْقَسِمُ إلى قسمين:

١ - علمٌ مقصودٌ لذاتِه.

٢ - علمٌ مقصودٌ لغيرِه.

أولاً: العلمُ المقصودُ لذاتِه:

هو علمُ الكتابِ والسنةِ، وهذان العِلْمانِ هما المَقْصودانِ بالأصالةِ، وبهما يُمْدحُ أهلُ العلمِ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَـٰتٍ ﴾ يعني الذين فَقهوا عن الله – جلّ وعلا – مرادَه، وعن الرسولِ ﷺ مرادَه.

والعلمانِ المقصودانِ لذاتِهما في طلبِ العلمِ هما:

١- علمُ التوحيدِ، وهو علمُ العقيدةِ.

٢- علمُ الحلالِ والحرامِ، وهو علمُ الفِقْهِ.

فهذان العلمانِ؛ التوحيدُ والفقهُ، عِلْمانِ مَقْصودان لذاتِهما.

ثانيًا: العلمُ المقصودُ لغيرِه:

وهو ما كان من العلومِ الصناعيةِ، أو علوم الآلةِ، وهي علومُ اللغةِ العربيةِ بعامةٍ؛ مثلُ: النحوِ، والصَّرْفِ، وعلومِ الاشتقاقِ، وعلومِ البلاغة من المعاني والبَيانِ، والبديع، ومفرداتِ اللغةِ، وأصولِ التفسيرِ، وأصولِ الحديثِ، وأصولِ الفقهِ، والسيرةِ، والتاريخ.

فهذه العلومُ المساعِدةُ يَقْرَؤُها طالبُ العلمِ للتوصُّلِ إلى فهمِ العِلْمَيْنِ المقصُودَيْنِ لذاتِهما، وهما علمُ التوحيدِ وعلمُ الفقهِ.

فإذا رامَ أنْ يجعلَ الوسيلةَ غايةً، فإنه لا يكونُ فاقهًا الكتابَ والسنةَ، وإنّما يكون قد قام بفرضٍ كفائي في تعلّم وسيلةٍ مساعدةٍ لفقه الكتابِ والسنةِ.

ماالمنهجيةُ العامةُ لقراءةِ كتبِ العلومِ المقصودةِ لذاتِها، والمقصودةِ لغيرِها؟

المنهجيةُ أن تَعْرِفَ وتَعْلَمَ أن لقراءتِها ضَوابِطَ:

أولاً: أنَّ أيَّ علمٍ له كتبٌ تَنْقَسِمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

١- كتبٌ مُخْتَصَرَةٌ (وهي التي تُسَمَّى المتُونَ).

٢- وكتبٌ مُتَوَسِّطةٌ.

٣- وكُتبٌ مُطَوَّلَةٌ.

فالتفسيرُ، والتوحيدُ، والحديثُ، والفقهُ لها ذلك التقسيمُ.

فمَن رام المُطَوَّلَ قبلَ المُخْتَصَرِ أدَّى ذلك إلى فُقْدانِه مَنْهَجيةً مهمةً في استقرارِ الأصولِ.

فالمختصراتُ لها فائدةٌ مهمّة، وهي: تَثْبِيتُ أصولِ العلمِ، كالبناءِ الذي لابدَّ له من القواعدِ التي يَقُومُ عليها.

فالمختصراتُ طريقٌ للمُطَوَّلِ، والمُتَوَسِّطِ، فمَنْ لم يُحْكِمْ هذه المُخْتَصَرَاتِ فلا يُدِيمَنَّ النظرَ في المُطَوَّلاتِ.

فإذن: أولُ المنهجِ العامِّ في قراءةِ كُتُبِ أهلِ العلمِ بعامةٍ أن يكونَ ثَمَّةَ انتقالٌ من المختصرِ إلى المُطَوَّلِ.

الأخطاءُ في تطبيق هذا الضابط:

لايَحْسُنُ في طالبِ العلمِ المُبْتَدِئِ أن يقولَ: قرأْتُ «فتح الباري»، أو قرَأْتُ «المُغْنِيَ» أو قرَأْتُ «المجموعَ» أو «المُحَلَّى».

أولاً: المنهجيةُ في القراءةِ أن تبْدأَ في قراءةِ المُخْتَصَراتِ، فإذا وجَدْتَ في نفسِك أنك قد أحْكَمْتَها، وضبَطْتَها، وتصَوَّرْتَ مسائلَها، انْتَقَلْتَ منها إلى الكتبِ المتوسِّطةِ، فإن أحْكَمْتَها تَنْتَقِلُ بعدَها إلى الكتبِ المُطَوَّلةِ.

ولامانعَ إذا أَرَدْتَ قراءةَ مسألةٍ في المُطَوَّلاتِ تكونُ قد أَشْكَلَتْ عليك عند قراءتِك لها في المُخْتَصَراتِ، بل الممنوعُ هو إدمانُ النظرِ في المُطَوَّلِ دونَ إحكامِ المُخْتَصَرِ.

فالتأسيسُ في طلبِ العلمِ لابدَّ له مِن تدرُّجٍ يَقُومُ عليه.

فمثلاً بعضُ طلبة العلم، يرجحُ دائمًا ما في شروح كُتُبِ الحديثِ على ما في الشروح المطوّلة في كتب الفقه، لأنّ شارحَ الحديث عندهم أكثرُ استقلالًا وأميلُ للاجتهادِ من الذي

أَلَّف في الفقه، فينظر إلى أنّ ترجيحَ صاحب كتاب الحديثِ أوثقُ من ترجيح صاحب كتاب الفقه، وهذا ليس صوابًا على إطلاقه.

ثانيًا: لابدَّ لطالبِ العلمِ عندَ القراءةِ مِن معرفةِ مذهبِ المؤلِّفِ وكتابه المُؤَلَّفِ؛ فبعضُ العلماءِ يكونُ تأليفُه بحسَبِ نَزْعَتِه المذهبيةِ.

وقد يُرَجِّحُ بعضُ طلابِ العلمِ شروحَ كتبِ الحديثِ على كتبِ الفقهِ، فيَرَى أنَّ ترجيحَ الحديثِ هو الصحيحُ، وهذا ليس على إطلاقِه، فقد يَنْزِعُ صاحبُ الشرحِ في شرحِه للحديثِ إلى مذهبِه الفقهيِّ، ويكونُ الصوابُ خلافَ مارجَّحه.

فمثلًا: النوويُّ في شرحِ «صحيح مسلمٍ» رجَّحَ مذهبَ الشافعيةِ في الفقهِ، وفي أصول الفقهِ.

وقد يُرَجِّحُ شارحُ الحديثِ كثيرًا من المسائلِ، فيَذْهَبُ فيها إلى قولٍ، والصحيحُ خلافُه؛ لأنه رجَّحَ بِناءً على صحةِ

الإسنادِ، أو صحةِ الحديثِ.

وهذا لا يَكْفِي في الفقه بل الأهمُّ أن ننظرَ في وجهِ الاستدلالِ من الحديثِ؛ كيف استنبطَ الحكمَ من الدليلِ وهذا يُرْجَعُ فيه إلى علمِ أصولِ الفقهِ.

والحكمُ بصحة الإسنادِ يُرْجَعُ فيه إلى مصطلح الحديثِ وإلى علمِ الرجال، وعلمِ أصولِ الفقه، هذه كلّها لها تبعاتٌ ولها خلفياتٌ سابقةٌ، فتجد أنّه رجّحَ صحةَ الإسنادِ لمذهبٍ له في الإسناد.

فمثلاً، تجدُ أنّه يرجحُ صحةَ الترجمة المعروفة «عَمْرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه» [1]، أو يرجحُ صحةَ «بَهْز بن حكيم عن أبيه عن جده» [2]، أو ما أشبه ذلك. وغيرُه قد ينازعُه في ذلك، كذلك من جهة الحكم على رجلٍ، هل هو ثقةٌ

---

(١) انظر الكلام على هذا السند في «ميزان الاعتدال» (٣: ٢٦٣) و«تهذيب التهذيب» (٨: ٤٨) و«تدريب الراوي» (١: ٨٢).

(٢) انظر الكلام عليه في «ميزان الاعتدال» (١: ٣٥٣) و«تهذيب التهذيب» (١: ٤٩٨).

أم ليس بثقةٍ، هل هو صدوق أم هو يَهِمُ؟ هل هو مقبولُ الرّواية في هذا الباب أم ليس بمقبولِ الرواية؟ هل هو مقبولُ الروايةِ عن هذا الشيخ أم ليس بمقبولِ الرّوايةِ عنه؟ وهذا ممايدخلُ في علمِ عِلَلِ الحديثِ.

إذن ربما يُضَعِّفُ الشارحُ الحديثَ، أو يُصَحِّحُه بِناءً على أصولٍ عندَه في المصطلحِ.

وكذا في ترجيحِه للمسألةِ رجَّحَ فيها على ماعندَه من أصولٍ يَقُومُ عليها مذهبُه الفقهيُّ، فيقالُ مثلاً: رجَّحَه الحافظُ ابنُ حجر أو النوويُّ.

وكذا في ترجيحه للمسألةِ بِناءً على مذهبِه في أصولِ الفقهِ. فيُقالُ مثلًا: رجَّحَه الحافظُ ابنُ حجرٍ، أو النوويُّ.

المطلوبُ أنْ تنتبه إلى الفرقِ ما بين وجهِ الاستدلال، وما بين حكمِ صاحبِ الكتاب،وهذه مسألة كبيرة تُدْخِلك في أنواع من البحث في قراءة كتبِ أهلِ العلمِ.

هناك مسائلُ يَكونُ الخَلَلُ فيها من جهةِ العقيدةِ راجعًا لأسبابٍ:

١- عدمُ إحسانِ تطبيق أصولِ الفقه.

٢- أو عدمُ معرفةِ هَدْيِ السلفِ فيها.

٣- أو أنَّ المُؤَلِّفَ لم يُكْمِلِ الآثارَ في هذا البابِ.

إذن: لابدَّ من الانتباهِ إلى الفرقِ مابينَ وجهِ الاستدلالِ، وما بينَ حكمِ صاحبِ الكتابِ.

فالضابطُ العامُّ: هو أن تتبيَّنَ منهجَ المؤلفِ.

فليس كلُّ عالمٍ رجَّح مسألةً تكونُ راجحةً، بل لا بدَّ من صحةِ الدليلِ، ورُجْحانِ الاستدلال.

متى يكونُ القولُ راجحًا؟

يكونُ القولُ راجحًا إذا كان الاعتراضُ عليه أضعفَ من الاعتراضِ على القولِ الثاني، ولهذا تَجِدُ أن المسائلَ التي يَكونُ فيها القولُ صوابًا مُطْلَقًا، والقولُ الآخرُ خطأً مطلقًا قليلٌ.

وإنما أكثرُ المسائلِ هي التي يكونُ فيها وجهٌ ونظرٌ لكلا القولين، ولكن ما يُرَجِّحُ أحدَهما على الآخرِ إنما هو ضعفُ الاعتراض على أحد القولين، فيكونُ راجحاً على القول الآخرِ.

ثالثًا: على طالبِ العلمِ أن يَتَنَبَّهَ في المسألةِ التي يَقْرَؤُها إلى لغةِ العلمِ:

فالعلمُ له لغةٌ، وله مُصْطَلَحٌ، فأهلُ العلمِ دَوَّنوا العلمَ بلغةِ العلمِ، وليس بلغتِهم في زمانِهم حتى يَتَوَاصَلَ العلمُ زمنًا بعدَ زمنٍ.

فالعلمُ له ألفاظٌ، فيَجبُ فهمُ العلمِ بالوعاءِ الذي احتوى تلك الألفاظَ.

فالألفاظُ وعاءٌ للمعاني، فكلُّ لفظٍ في كتبِ أهلِ العلمِ لا يَسُوغُ أن يُفْهَمَ إلا بما هو مقرَّر في ذلك العلم؛ فإنه إن لم يفهم على ذلك كان فهمُه على غيرِ مرادِ أهلِ العلمِ.

كيف تُدْرَكُ تلك الألفاظُ؟

تُدْرَكُ بطلبِ العلمِ على أهلِه[1]، فيقالُ للمتعلِّمِ: أمّا مرادُهم في الفقهِ بهذه الكلمةِ فهو كذا وكذا، وأما مرادُهم بهذه الكلمةِ في العقيدةِ فهو كذا، وهكذا في سائرِ العلومِ.

رابعًا: إنَّ كُتُبَ أهلِ العلمِ المُطَوَّلَةَ، والمُتَوَسطةَ، والمختصرةَ تَحْتاجُ من طالبِ العلمِ عندَ القراءةِ فيها إلى تدوينٍ للمُهِمِّ منها.

فلا بدَّ مع القراءةِ من تقييدٍ وكتابةٍ، ولذا تَجِدُ بعضَ أهلِ العلمِ يَخْتَصِرون الكتبَ، فتَجِدُ العالمَ الفلانيَّ اخْتَصَرَ كتابَ كذا، وكتاب كذا.

---

(١) قيل: العلمُ ما أُخذ من أفواه الرجال، لأنهم يحفظون أحسنَ ما يسمعون، ويقولون أحسنَ ما يحفظون. «تعليم المتعلم» للزرنوجي (١٢٣). ثم لابدّ من أن يأخذَ كلَّ فنٍّ عن أهله. انظر «طلب العلم وطبقات المتعلمين» للشوكاني (٤٢).

لماذا هذا الاختصارُ؟

الاختصارُ نوعُ فهمٍ للمُخْتَصَرِ، ولذلك انْتِخابُ طالبِ العلمِ مِن كتبِ أهلِ العلمِ ما يَنْفَعُه من فهمِ العلمِ مُهِمٌّ جدًّا، فيَأْخُذُ طالبُ العلمِ في قراءتِه للكتبِ الفوائدَ، ويَجْعَلُها في دَفْتَرٍ مُسْتَقِلٍّ، تَتَرَقَّى معك هذه الفوائدُ في تَرَقِّيك في طلبِ العلمِ.

تَكْتُبُها تارةً بالعُنْوانِ، وتارةً بالتفصيلِ، فتَقْرَؤُها مراتٍ؛ حتى تَتَأَصَّلَ لديك، ويكون مابعدَها من العلمِ يسيرًا عليك.

القسمُ الثاني: وهي الضوابطُ الخاصةُ بكلِّ فنٍّ من الفنونِ:

أولاً: علمُ التفسيرِ:

هذا العلمُ هو أصلُ العلومِ؛ لأنه فقهُ القرآنِ، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (النساء: ٨٢).

كيف يقرأ طالبُ العلم كتبَ التفسيرِ؟

المنهجيةُ العامةُ بفنِّ التفسير أن يُرَتِّبَ طالبُ العلمِ فيه القراءةَ على هذه المراتبِ:

المرتبةُ الأولى: معرفةُ الوجوهِ والنظائرِ في التفسيرِ، فالتفسيرُ بيانٌ لمعاني القرآنِ، والقرآنُ فيه كلماتٌ كثيرةٌ تكَرَّرَت في السورِ، فتكونُ الكلمةُ في سورةِ البقرةِ مثلًا، والمعنى نفسُه في سورةِ آلِ عِمْرانَ، هذه تُسَمَّى الكلماتِ ذاتَ المعنى الواحِدِ.

وكذا الكلمةُ واحدةٌ، ولكن لها عدةُ معانٍ في القرآنِ، وهذه تُسَمَّى «الوجوهَ والنظائرَ».

ما أمثلُ الكتبِ في معرفةِ الوجوهِ والنظائرِ في القرآنِ الكريمِ؟

من أمثلِها كتابُ ابنِ الجَوْزيِّ «الوجوهُ والنظائرُ»، فتجدُه يقولُ مثلًا: كلمةُ (السماء) جاءَتْ في القرآن على مَعْنَيَيْنِ،

وكلمةُ (الأرض) جاءَتْ على ثلاثةِ معانٍ، وكلمةُ (الدابة) جاءَت على أربعةِ معانٍ... وهكذا.

أمثلُ الكتبِ في معرفةِ مُفْرَداتِ القرآنِ:

من أمثلِ الكتبِ في معرفةِ معاني مفرداتِ القرآنِ – على غلَطٍ عندَه في الاعتقادِ – كتابُ «مفرداتِ القرآنِ» للراغب الأَصْبَهانيِّ.

هذه هي **المرتبةُ الأولى** في قراءةِ كتبِ التفسيرِ، وهو أن تَطْلُبَ معانيَ الكلماتِ التي يَكْثُرُ ورودُها في القرآنِ، فإذا ضبَطْتَها، فمع تَكْرارِ ورُودِها في القرآنِ تَرْسَخُ عندَك.

المرتبةُ الثانيةُ: أن تَرْجِعَ في التفسيرِ إلى اشتقاقِ الكلماتِ، بمعنى أن تَضْبِطَ الكلمةَ وتنظرَ من أين اشْتُقَّتْ هذه الكلمة في اللغةِ، وتَبْحَثَها بحثًا لُغَويًّا؛ لأنَّ ذلك يُقَوِّي لديك المَلَكَةَ في علمِ التفسيرِ.

المرتبةُ الثالثةُ: أن تَنْظُرَ إلى كتبِ التفسيرِ، وهي مُنْقَسِمةٌ إلى

مدرستَيْنِ:

١- مدرسةُ التفسيرِ بالأثَرِ.

٢- مدرسةُ التفسيرِ بالرأيِ، وهذه على قسمين:

أ- التفسيرُ بالرأيِ المحمودِ؛ يعني: الاجتهادَ والاستنباطَ المقبولَ، الذي له أُسُسه المُعْتَبَرَةُ شرعًا.

ب- التفسيرُ بالرأيِ المجرد بغيرِ حُجَّةٍ.

فكتبُ التفسيرِ بالأثرِ هي التي يَقولُ فيها المُفَسِّرُ: فسَّرَها فلانٌ وفلانٌ؛ بمعنى نقْلِ أقوالِ السلفِ في التفسيرِ.

ومن المُهِمِّ أن تَبْدَأَ بقراءةِ كتبِ التفسيرِ بالمأثورِ قبلَ قراءتِك لكتبِ التفسيرِ بالرأيِ.

ومن المهمِّ لطالبِ العلمِ قبلَ أن يَقْرَأَ في كتبِ التفسيرِ بالرأيِ المحمودِ؛ كتفسيرِ القُرْطُبيِّ، والألوسيِّ، أن يَقْرَأَ قولَ السلفِ في التفسيرِ.

لماذا؟

لأنه من المُتَقَرِّرِ عندَ أهلِ العلمِ بعامةٍ أنه لا يَجُوزُ أن يُعْتَقَدَ أن الصوابَ في مسألةٍ من مسائلِ التفسيرِ تُحْجَبُ عن الصحابةِ - رضي الله عنهم - أو تُحْجَبُ عن التابعين، ويُدْرِكُ هذا الصوابَ مَن جاء بعدَهم.

لأنَّ الصحابةَ - رضي الله عنهم - قد عاصَرُوا تنزيل القرآنِ، فنَقَلوه إلى التابعين، فكلُّ مسألةٍ من مسائلِ التفسيرِ، وكلُّ تفسيرٍ يُضَادُّ - ولاحِظْ أنني أقولُ: يُضَادُّ، ولا أقولُ: يُخالِفُ - تفسيرَ السلفِ فإنه قطعًا غَلَطٌ.

فلا يجوزُ أن يُعْتَقَدَ أن صوابًا في التفسيرِ يُحْجَبُ عن سلفِ الأمةِ.

يُفَسِّرُ الصحابةُ - رضي الله عنهم وأرضاهم أجمعين - الآيةَ، فيأتي المتأخِّرُ، فيُفَسِّرُها تفسيرًا مُضادًّا له، ويكونُ الصوابُ مع المتأخِّرِ، هذا قطعًا ممتنعٌ.

فإذن: أساسيّاتُ القراءةِ في كتبِ التفسيرِ أن تَبْدَأَ بكُتبِ التفسيرِ بآثارِ السلفِ قبلَ أن تَنْظُرَ باجتهادات المتأخِّرين التي تكونُ مَبْنِيةً على النحوِ واللغةِ وأصولِ الفقهِ.

التدرُّجُ في قراءةِ التفسيرِ بالمأثورِ:

يكونُ التدرُّجُ فيه على نحوِ هذا الترتيبِ:

١- صحيفةُ عليِّ بنِ أبي طَلْحةَ، عن ابنِ عباسٍ[1] رضي الله عنهما.

٢- ثم تفسيرُ عبدِ الرزَّاقِ الصَّنْعانيِّ.

٣- ثم تفسيرُ ابنِ كثيرٍ.

٤- ثم تفسيرُ البَغَويِّ.

٥- ثم تفسيرُ ابنِ جَريرٍ الطَّبَرِيِّ.

فإذا أحْكَمْتَ التفسيرَ بالمأثورِ، وتدَرَّجْتَ مع التفسيرِ بالرأيِ خُطْوةً فخُطْوةً تكونُ بذلك قد أحْكَمْتَ التفسيرَ.

---

(١) انظر «فتح الباري» (٨: ٤٣٨ - ٤٣٩) و«الإتقان» (٣: ٧٣٦).

المنهجيةُ في قراءةِ كتبِ العقيدةِ:

كتبُ الاعتقادِ عندَ السلفِ على قسمين:

١ - كتبٌ أوْرَدَتِ الاعتقادَ إيرادًا إجماليًّا.

٢ - كتبٌ فصَّلَت كلَّ مسألةٍ من مسائلِ الاعتقادِ.

إنَّ المنهجيةَ في قراءةِ كُتُبِ العقيدةِ تكونُ على النحوِ الآتي:

أولًا: التدرُّجُ في القراءةِ، فيَبْدَأُ الطالبُ بقراءةِ المُخْتَصَراتِ، ثم بالمتوسطِ، ثم بالمُطَوَّلِ.

ثانيًا: للرجوعِ في مسألةٍ مُعَيَّنَةٍ لمعرفةِ تفصيلها يُنْظَرُ فيها للمُطَوَّلِ في هذه المسألةِ فقط.

ثالثًا: ضبْطُ هذه المنهجيةِ، وهذا الترتيبِ، والانتقالُ من مختصرٍ، إلى متوسطٍ إلى مُطَوَّلٍ.

رابعًا: من خلالِ تلك المنهجيةِ يَعْرِفُ الطالبُ مسائلَ المتقدِّمين التي تكونُ في كتبِهم المتقدِّمةِ، وذلك بإيضاحِها من فهمِ أصحابِ المُخْتَصَراتِ من المتأخِّرين؛ كشيخِ الإسلامِ ابنِ

تيميةَ، وتلميذِه ابنِ القيمِ، وأئمةِ الدعوةِ، رحمهم الله جميعًا.

فمتى ضُبِطَت شروحُ الكتبِ المتأخِّرةِ فإنَّ مسائلَ كتبِ المتقدِّمين ستُنَزَّلُ كلَّ مسألةٍ مَنْزِلتَها، وستُعْرَفُ في بابِها.

أما إذا أَخَذَ طالبُ العلمِ المسألةَ مباشرةً من كتبِ المتقدِّمين، دونَ النظرِ والرجوعِ إليها في شروحِ المتأخِّرين، فسيكونُ هناك خللٌ في تصوُّرِ ومعرفةِ هذه المسألةِ، ومعرفةِ عقيدةِ أهلِ السنَّةِ فيها.

ماالمثالُ على ذلك؟

مثالُه: ماوَرَدَ في كتبِ أهلِ السنةِ المتقدِّمين من الطّعنِ والكلامِ على أبي حنيفةَ - رحمه الله ورفعَ درجتَه في الجنة - فلو نظَرَ أحدٌ في كتبِ أهلِ السنةِ المتأخِّرين لَوجَدَهم هجَروا هذا الكلامَ، وتركوه.

فلا تَجِدُ في كتبِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ - رحمه الله - مقالةً سيئةً في هذا الإمامِ، مع أنَّ كتبَ أهلِ السنةِ المتقدِّمة

فيها ذمٌّ له، ولما قاله، ولما فعلَه.

أما كتبُ المتأخِّرين فلا تجدُ فيها ذمًّا للإمام أبي حنيفةَ - رحمه الله-؛ لأنَّ تلك الفَتْوَى كان لها وقتُها وظروفُها، لذا لاتَجِدُ ذلك في كتبِ المتأخِّرين من أهلِ السنةِ وفي شروحِهم.

ولكن تَجِدُهم قرَّرُوا منهجَ أهلِ السنةِ بعامَّةٍ، ولذا أَلَّف شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ - رحمه الله - كتابَ «رفع الملامِ عن الأئمةِ الأعلام»[1].

من أين يأتي الخَلَلُ فيمَن يَقْرأُ الكتبَ المتقدِّمةَ قبلَ قراءةِ الكتبِ المتأخِّرَةِ؟

يأتي الخَلَلُ من جهةِ أنَّ كلامَ السلفِ له بِساطُ حالٍ قام عليه، إذا لم يَرْعَ المتأخِّرُ بِساطَ الحالِ الذي قام عليه كلامُ السلفِ فإنه لن يَفْهَمَ كلامَ السلفِ.

---

(١) انظر «مجموع الفتاوى» (٢٠: ٢٣١).

بمعنى أن تَعْرِفَ حالَ ذلك الزمانِ، وما كان فيه مِن فتنٍ، ومذاهبَ، وأقوالٍ، فيَنْبَنِي كلامُهم على ذلك الزمانِ، ولكن إذا جاء المتأخِّرُ كشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ - رحمه الله - فترَك ذلك الكلامَ علِمْنا أنه ترَكَه لسببٍ ومنهجٍ يَسيرُ عليه.

ولذا لما طبَعَ بعضُ أئمةِ الدعوةِ كتابَ «السنةِ» لابنِ الإمامِ أحمدَ - رحمه الله - لم يَرَوْا بأسًا من انتزاعِ بابٍ كاملٍ في ذمِّ أبي حنيفةَ وأصحابِه، رحمهم الله[1].

هل انتزاعُهم ليس من أداءِ الأمانةِ العلميةِ؟

لا، بل هي أمانةٌ؛ لأنَّ الأمانةَ ليستْ مجردَ قبولِ المؤَلَّفاتِ على ماهي عليه، إنما الأمانةُ هي المحافظةُ على بقاءِ الأمةِ على وَحْدتِها في العقيدةِ والمحبةِ.

---

(١) سئل «عمر بن عبد العزيز» - رحمه الله - عن قَتَلَةِ عثمان وخاذليه وناصريه. فقال: تلك دماءٌ كفَّ الله يدي عنها، فأنا لا أحبُّ أن أغْمِسَ لساني فيها «البيان والتبيين» (٣: ١٣٠).

فإذا ذهبَ الكلامُ مع زمانِه فإنَّ تَكرارَه مع عدمِ المصلحةِ الشرعيةِ منه لاحاجةَ إليه، وهذا من الفقهِ المهمِّ.

خامسًا: وهذه المرتبةُ للمُنْتَهِين من طلابِ العلمِ، وليس للمُبْتَدِئين، فبعدَ ضبطِ كتبِ العقيدةِ من أصولٍ، ومُختصراتٍ، وكلامِ السلفِ، يُنْتَقَلُ إلى معرفةِ أقوالِ المردودِ عليهم من كتبِهم.

لأنه لايَسوغُ أن تَقْبَلَ ردًّا على مردودٍ عليه بعامةٍ دونَ أن تَسْمَعَ أو تَقْرَأَ كلامَ المردودِ عليه، إلا إذا كان الناقلُ له ثقةً، فهذا يَكْفِي.

ولكنَّ قراءةَ الكتبِ التي أُخِذَتْ منها الأقوالُ تُوَضِّحُ لطالبِ العلمِ المرادَ.

مثالُه: قال فلانٌ كذا، ومذهبُ الأشاعرةِ في المسألةِ كذا، وإذا نظَرْتَ في كتبِ القومِ وجَدْتَ فيها تفصيلًا لم يَذْكُرْه المؤلفُ في هذا الموطنِ، لكنَّ القارئَ فهِمَه على الإطلاقِ فوقَعَ

اللَّبْسُ في فهمِ منهجِ القومِ، والله – تعالى – يقولُ: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾(المائدة:٨).

المنهجيةُ في قراءةِ كتبِ شروحِ الحديثِ:

القراءةُ في كتبِ شروحِ الحديثِ تكونُ بمُراعاةِ الضَّوابطِ الآتيةِ:

الضابطُ الأولُ:

أن المسألةَ الفقهيةَ التي ذُكِرت في الشروحِ يكونُ تفسيرُها بحسَبِ مذهبِ الشارحِ، فإذا أراد الشارحُ تعريفَ المرابحةِ مثلًا، أو تعريفَ زكاةِ العُرُوضِ، أو غيرِ ذلك من المُصْطَلَحاتِ الفقهيةِ، فإنه يُعَرِّفُها بحسَبِ مذهبِه، ولذلك على طالبِ العلمِ بعامةٍ، وطالبِ الفقهِ بخاصةٍ إذا أراد:

- تفسيرَ الكلمةِ بالفقهِ.
- أو معرفةَ صورةِ المسألةِ.

فإنَّه يَأْخُذُ ذلك من كتبِ الفقهِ، لا من كتبِ شروحِ الحديثِ.

وهذا ضابطٌ منهجيٌّ مُهِمٌّ، فتَجِدُ المسألةَ في كتب الفقهِ قد تبَيَّنَت صورتُها، وشروطُها، وضوابطُها.

على طالبِ العلمِ قبلَ قراءةِ مسألةٍ مافي كتبِ شروحِ الحديثِ، أن ينظرَ هل فسَّرها هذا الشارحُ بتفسيرٍ يَسْتَوْعِبُ الاستدلالَ، أو المذاهبَ جميعًا، فيَرْجِعُ فيها، أم هو ذكَرَ تعريفًا فقط؟

فيَنْبَغِي على طالبِ العلمِ أن يَتَصَوَّرَ المسألةَ من كتبِ الفقه قبلَ الرجوع فيها إلى كتبِ شروحِ الحديث.

مثالُه: مسألةُ أوقاتِ النهيِ عن الصلاةِ.

- إيضاحُها من حيث:

١-تعريفُها يُؤْخَذُ من كتبِ الفقهِ.

٢-وضابطُها أيضًا يُؤْخَذُ من كتبِ الفقهِ.

- أما تفصيلُها فيَكونُ في:

١-كتبِ الفقهِ.

٢-وكتبِ الحديثِ.

الضابط الثاني:

أن يلاحِظَ طالبُ العلمِ أن كتبَ شروحِ الحديثِ منها:

١- ماهو تأصيليٌّ.

مثالُه: كتابُ «جامعِ العلومِ والحِكَمِ» للحافظِ ابن رجب الحنبليِّ - رحمه الله - هو كتابٌ يَنْفَعُ في تصويرِ المسائلِ، وفي ذكرِ تأصيلها.

٢- ما هو للمُجْتَهِدِين.

مثالُه: «فتحُ الباري» للحافظِ ابنِ حجرٍ - رحمه الله - هذا للمُجْتَهِدين، فإيرادُه للخلافِ وللترجيحِ وللمسائلِ، تَجِدُه بعبارةٍ عاليةٍ جدًّا، من حيث صياغتُها الأدبيةُ وصياغتُها الفقهيّةُ.

وقد غلِط مَن قال بأنَّ الحافظَ ليس بفقيهٍ، بل هو - رحمه

الله - مُحَدِّثٌ وفقيهٌ، وعبارتُه في ذكر الخلافِ من أرفعِ عباراتِ أهلِ العلمِ، لهذا فإن كتابَه يَصْلُحُ للمُجْتَهِدِ الذي تصَوَّرَ الخلافَ قبلَ قراءتِه في «الفتح».

فائدة:

كتابُ «سُبُلِ السلامِ» لم يُؤلفْه الصَّنْعانيُّ أصلًا، وإنما اخْتَصَرَ به كتابَ «البَدْرِ التَّمامِ»[1] لأحد علماء الزيدية، وأضاف عليه بعضَ الأقوال، لهذا تجِدُ في هذا الشرحِ عدمَ تحقيقٍ في المسائلِ المنسوبةِ للإمامِ أحمدَ، والإمام مالكٍ - رحمهما الله - في مذهَبَيْهما، وتَجِدُ فيه هفواتٍ كثيرةً، بسبب أن الأصلَ المختصر منه على هذا.

إذن: فالعَزْوُ لا يُؤْخَذُ من كتبِ شروحِ الحديث، فمثلاً إن قال الحافظُ في «الفتح»، أو الصنعانيُّ في «السُّبُلِ»، أو

---

(١) «البدر التمام شرح بلوغ المرام» لحسين بن محمد بن سعيد المغربي المتوفى سنة ١١١٩ هـ. بتحقيق د. محمد شحود خرفان.

الشوكانيُّ في «النيلِ»: هذا مذهبُ الحنابلةِ، أو المالكيةِ، فلا تأْخذْ هذا العَزْوَ للمذاهبِ مِن كتبِ شروحِ الحديثِ، بل لابدَّ من الرجوعِ إلى كتبِ المذاهبِ نفسِها.

لأنه وُجِد أنَّ عَزْوَ أصحابِ الشروحِ للمذاهبِ يَخْتَلُّ كثيرًا، وخاصةً في كتابِ «سُبُلِ السلامِ»، وكتابِ «نَيْلِ الأوطارِ».

الضابط الثالث:

على طالبِ العلمِ أن يَعْرِفَ في قراءتِه لكتبِ شروحِ الحديثِ أنه لا يُشْتَرَطُ في شارحِ الحديثِ أن يكونَ مِن المحقِّقين في كلِّ فنٍّ من الفنونِ.

فلا تَظُنَّ أنَّ مَنْ شرَحَ «صحيحَ البخاريِّ» أو شرح «صحيحَ مسلم»، أو غيرَهما من كتبِ الحديثِ، أنه بشرحِه للكتابِ فهو مُحَقِّقٌ في كلِّ المسائلِ التي شرَحَها، فالواقعُ يُخالِفُ ذلك.

مثالُه: لو نظَرْت إلى كتابِ «نيلِ الأوطارِ» لَوَجَدْتَ أنه إذا أَوْرَدَ مسألةً في الشرح متعلقة بأصول الفقه فهو يُحَقِّقُها؛ لأنه

مُحَقِّقٌ في فنِّ أصولِ الفقهِ.

إذن: يَجِبَ عليك أن تَعْرِفَ المَيْدانَ الذي يَمِيلُ إليه الشارحُ ويُتْقِنُه، فالصَّنْعانيُّ مثلًا يَمِيلُ إلى الظاهريةِ، ويُتابِعُ ابنَ حزمٍ في تَرْجِيحاتِه، والشوكانيُّ في «نيلِ الأوطارِ شرح منتقى الأخبار»[1] تَجِدُه مُحَقِّقًا في أصولِ الفقهِ، وأما في علمِ الحديث فهو ناقلٌ.

إذن: يَجِبُ أن تَعْرِفَ فنَّ المؤلفِ، فعندَما شَرَحَ كتابَ الحديثِ، هل فنُّه هو الاعتقادُ، أم الفقهُ، أم أصولُ الفقهِ، أم الرجالُ والأسانيدُ، أم اللغةُ؟

فإذا عرَفْتَ فنَّه الذي يُتْقِنُه، والذي يُطِيلُ في تحقيقِ مسائلِه، عندَها تَعْرِفُ مِيزةَ هذا الكتابِ، وتَعْرِفُ متى تَجْعَلُه في مراحلِ القراءةِ؟

---

(١) «منتقى الأخبار» لمجد الدين أبي البركات عبد السلام بن تيمية، المتوفى سنة ٦٥٢ هـ وهو جدُّ شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية، المتوفى سنة ٧٢٨ هـ.

الضابطُ الرابعُ:

إنَّ كتبَ شروحِ الحديثِ الكبيرةِ قَلَّ أن تَسْلَمَ مِن خَلَلٍ في العقيدةِ، وسببُه:

١- عدمُ الاطلاعِ على الآثارِ والسننِ في هذه المسألةِ تارةً.

٢- وعدمُ الاطلاعِ على كلامِ المحقِّقين في هذه المسألةِ تارةً أخرى.

ففي شروحِ الأحاديثِ صوابٌ كثيرٌ، وفيها كذلك بعضُ الغَلَطِ.

مثالُه: بعضُ شروحِ الأحاديثِ يُقِرُّ فيها لعنَ معاويةَ – رضي الله عنه – أو انْتِقاصَ أحدٍ من الصحابةِ – رضي الله عنهم – فهذا لا يَجُوزُ بأيِّ حالٍ البتَّةَ.

فشارحُ الحديثِ لا يُتابَعُ على زَلَّتِه وخَطَئِه في أنه:

١- لم يُحَقِّقِ المسألةَ.

٢- أو غُلِبَ عليه فيها.

٣- أو اتَّبَعَ ما كان شائعًا عندَه.

ومن القواعد المقررةِ عندَ الفقهاء أنَّ العالمَ لا يُتَّبَعُ على زلَّته[1]. قال بعضُ العلماء: «جعلَ اللهُ- جل وعلا - لكلِّ عالم غَلَطًا إمَّا في قول أو في فعل ويعلم الناس أنه غَلِطَ في هذا حتى لايرتفعَ عالم إلى مرتبةِ النبوة».

لايمكن أنْ يُعتقد في أحدٍ أنه على الصواب التام لا يخطئ البتة، هذا ليس إلاَّ إلى رسول الله ﷺ. وما من عالم إلا وله سهو، وهذا لايمنع من احترامهم والترحم عليهم، لكن لا يتابعون على ذلك.

---

(١) قيل: احذروا زلّة العالم، فإنه إذا زلَّ زلّ بزلته عالم. انظر «مجموع الفتاوى» وقال «أبو إسحاق الشاطبي» في «الموافقات» (٤ : ٨٨): تستعظم شرعًا زلة العالم، وتصير صغيرته كبيرة، من حيث كانت أقواله وأفعاله جارية في العادة على مجرى الاقتداء، فإذا زلّ حُملت زلته عنه قولًا كانت أو فعلًا لأنه موضوع منارًا يهتدى به، فإن علم كون زلته زلة، صغرت في أعين الناس وجسر عليها الناس تأسّيًا به، وتوهموا فيها رخصة علم بها ولم يعلموها هم تحسينًا للظن به، وإن جُهِلَ كونها زلةً ؛ فأحرى أن تحمل عنه محمل المشروع، وذلك كله راجع عليه.

ضرورةُ التفقه في الدين

لاشكَّ أن إنزالَ هذا الدينِ على نبينا محمدِ بنِ عبدالله ﷺ أمرٌ جللٌ عظيمٌ كما قال - جل وعلا - ﴿قُلْ هُوَ نَبَؤٌا عَظِيمٌ ۝٦٧ أَنتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ﴾ (ص:٦٨)، وقال سبحانه ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾ (النبأ:١-٢)، فالقرآنُ نبأٌ عظيمٌ، ودينُ الإسلامِ نبأ عظيمٌ، وبعثةُ نبينا محمد ﷺ نبأٌ عظيمٌ.

ولهذا وجبَ على الجميعِ من العقلاءِ وذوي الألبابِ الذين يعلمونَ ما يُصلحُهم في دنياهم وفي آخرتِهم أن يرفعوا رأسًا بهذا الدينِ، وأن يُقْبِلوا عليه كما أقبلَ عليه الرعيلُ الأولُ من صَحْبِ رسول الله ﷺ الذين وصفهم الله - جل وعلا - في قوله ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ (الفتح:٢٩) الآية.

والرعيلُ الأوّلُ من صحابةِ رسولِ الله ﷺ أُمِروا فأْتمروا،

ونُهُوا فانْتهوا، وعُمِّرتْ قلوبُهم بالإيمان، وعُمِّرتْ نفوسُهم بتوحيدِ الله - جل وعلا - وبالإقبالِ على القرآنِ والفقهِ فيه.

لهذا حُفِظَ هذا الدينُ بنقلِ العدول عن العدولِ عن العدولِ إلى صحابةِ رسولِ الله ﷺ، والنبيُّ ﷺ هو الذي أورثنا العلمَ، ولهذا قال - عليه الصلاة والسلام -: «إنّ الأنبياءَ لم يُوَرِّثوا دينارًا ولا درهمًا وإنَّما ورّثوا العلمَ، فمَنْ أخذَه أخذَ بحظٍّ وافرٍ[1]».

وقال - عليه الصلاة والسلام -: «مثلُ ما بعثني اللهُ به - عزوجل - من الهُدَى والعلم كمَثَلِ غَيْثٍ أصاب أرضًا[2]».

---

(١) أخرجه «أبو داود» في «سننه» في (كتاب العلم) (٣٦٤١) و «ابن ماجه» في «سننه» في (كتاب السنة) (٢٢٣) و «أحمد» في «المسند» (٥: ١٩٦) من حديث أبي الدرداء، رضي الله عنه.

(٢) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب العلم) (٧٩) و «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الفضائل) (٢٢٨٢) من حديث أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - واللفظ لمسلم.

فإذن كونُنا على ميراثٍ من دين الإسلامِ ليس هذا أمرًا هيّنًا، وليس هذا بالأمرِ السهلِ؛ بل هذا أمرٌ عظيمٌ وإنما يتفطّنُ لعظمته أولو الألبابِ، وأولو العقولِ، وهذا الدينُ أوجبَ الله - جلَّ وعلا - على عبادِه أن يتعلّموه فقال - سبحانه -: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ﴾ (محمد:١٩)، وقال - جلَّ وعلا -: ﴿فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوۡمَهُمۡ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ لَعَلَّهُمۡ يَحۡذَرُونَ﴾ (التوبة:١٢٢).

ولا شكَّ أن بقاءَ الدينِ عزيزًا إنّما يكونُ ببقاءِ العلمِ وببقاءِ العلماءِ، لهذا صحّ عنه - عليه الصلاة والسلام - كما في البخاري وغيره أنه قال: «إنّ اللهَ لا يقبِضُ العلمَ انتزاعًا ينتزعُه من العباد ولكن يقبضُ العلمَ بقبضِ العلماءِ حتى إذا لم يبقَ عالمٌ، - وفي رواية: لم يتركْ عالمًا- اتّخذَ الناسُ رؤوسًا جُهالًا

فسُئلوا فأفتَوْا بغير علمٍ فضلُّوا وأضلّوا[١]».

لم يُحْفَظْ هذا الدينُ إلا بتوفيق الله - جل وعلا - ورحمته ومنتِه ونعمتِه بسبب جهادِ الصحابةِ - رضوان الله عليهم - في امتثالِ العلمِ الذي ورثوه من النبيّ، عليه الصلاة والسلام.

لهذا كان أعظمُ أنواع الجهاد الجهادَ في التفقهِ في الدينِ والتعلّمِ.

سأل عليٌّ الأزديُّ «ابنَ عباس» - رضي الله عنهما - عن الجهاد. فقال: ألا أدلك على ما هو خير من الجهاد؟ فقال له: تبني مسجدًا، تعلِّمُ فيه القرآن، وسننَ النبيّ ﷺ والفقهَ في الدين[٢].

---

(١) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب العلم) (١٠٠) وفي (كتاب الاعتصام) (٧٣٠٧) و«مسلم» في «صحيحه» في (كتاب العلم) (٢٦٧٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، رضي الله عنهما. وانظر «الفقيه والمتفقه» (٢: ٣٢١).

(٢) أخرجه «ابن عبد البر» في «جامع بيان العلم وفضله» (١: ٦٢) ط المنيرية، والهندي في «كنز العمال» (٢٩٣٧٨).

ولهذا ذهبَ جمهورُ العلماء إلى أنَّ طلبَ العلم، وطلبَ الفقهِ في الدين أفضلُ من جهادِ التطوّعِ الذي لم يتعيّنْ على المسلم، وذلك لأنّ حفظَ الدينِ يكون بوسيلتين:

١- بردِّ أعدائه الذين يقاتلونَ بأنفسهم.

٢- بردِّ كيدِ الأعداءِ والشيطانِ والنفس بانتزاع العلمِ من الناس؛ لأنه إذا نُزِعَ العلمُ فاضَ الجهلُ، وجاءت الضلالاتُ بأنواعها.

ضرورة التفقه في الدين:

الدينُ ليس مخصوصًا بالحلال والحرامِ، ولذلك التفقهُ في الدين لا يعني العلمَ بالفقهِ فقط، وإنّما هو التفهمُ والإدراكُ والتعلمُ لدين الله - جل وعلا - الذي أنزلَه على نبيِّنا محمدٍ ﷺ.

وهذا الدينُ له علومٌ متنوعةٌ يشملُ جميعَ ما جاءَ في القرآن وسنةِ النبيّ - عليه الصلاة والسلام - فيدخلُ فيه التوحيدُ والعقيدةُ والفقهُ بالحلالِ والحرامِ، ويدخل فيه السلوك وما

يُصلحُ القلبَ وأشباهُ ذلك مما فيه عزٌّ وقوةٌ لأهلِ الدين بتعلُّم ما أنزلَ اللهُ على رسولِه ﷺ.

فتعلُّمُ أركانِ الإسلامِ والفقهِ فقهٌ في الدين، وتعلُّمُ أركانِ الإيمان وهي العقيدةُ والفقهُ فقهٌ في الدينِ، وتعلُّمُ السلوكِ وما به تصلحُ القلوبُ فقهٌ في الدين.

ولهذا جعلَ النبيُّ ﷺ الدينَ في هذه الثلاث: وهي الإسلامُ، والإيمانُ، والإحسانُ، وكلٌّ واحدةٍ تعني نوعًا من العلومِ: الإسلامُ فيه الفقهُ ونحوه، وفيه الاستسلامُ، والإيمانُ فيه العقيدة، والإحسانُ فيه تصحيحُ العملِ بإحسانِ السلوكِ والتعبدِ لله، جل وعلا.

جاء في آخر الحديث قولُه - عليه الصلاة والسلام -: «هذا جبريلُ أتاكُمْ يعلِّمُكم دينَكم[1]».

---

(١) طرف من حديث أخرجه «مسلم» في «صحيحه» في أول (كتاب الإيمان) (٨) من حديث عمر - رضي الله عنه - وهو الحديث الثاني من «الأربعين النووية».

فإذن التفقهُ في الدين ضرورةٌ وأمْرٌ أمَرَ اللهُ - جل وعلا - به وهو يشملُ الفقهَ في التوحيدِ، والعقيدةِ الصحيحةِ التي في الكتابِ والسنةِ وما أجمع عليها سلفُ الأمة، ويشمل أيضًا الفقهَ بما به صحةُ العبادة، وهو الأحكام الفقهيةُ في العباداتِ، ويشمل أيضًا الفقهَ بجميع ما يطلبُ من المسلم أن يعملَه أو أن يتركَه من أنواع الفقهِ الأخرى التي يتطرقُ إليها العلماءُ في كتبِ الفقه.

فإذن التفقهُ في الدين أمرَ اللهُ - جل وعلا - به في كتابِه، وأمرَ به النبيُّ ﷺ، وحضَّ على ذلك وأثنَى على أهلِه وحذَّرَ من زوالِ العلمِ والفقهِ في الدين.

الفقهُ في الدين يحتاج إليه كلُّ مسلم، ويحتاجُ إليه الرجلُ والمرأةُ، والعَزَبُ، والمتزوجُ، والتاجرُ، والموظفُ في الدولة، والراعي والرعيةُ، ويحتاج إليه كلُّ من وَلِيَ أمرًا من أمور المسلمين؛ لأنه إمّا أن يسيرَ في أموره على هديٍ وعلمٍ، وإمّا أن

يسيرَ على غيرِ علمٍ وعلى غيرِ بصيرةٍ.

لهذا نَشْرُ العلمِ وإذاعةُ العلمِ وبثُّ العلمِ هو أعظمُ وسيلةٍ من وسائل الدعوة إلى الله تعالى؛ لأنّ به صلاحَ القلوب، وصلاحَ الأنفس، وصلاحَ الأسرة والفتيانِ والفتياتِ، ولأن به صلاحَ المجتمعاتِ فيما يؤمرُ فيها ويسنُّ فيها، وينظمُ فيها من تنظيماتٍ. فالفقهُ في الدين ليس مخصوصًا بالعلماءِ، بل الفقهُ في الدين مطلوبٌ من كلِّ أحدٍ، ولهذا قال العلماءُ: الفقهُ في الدينِ ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: فرضُ عينٍ، يجب على كلّ أحدٍ عينًا أن يتعلَّمَ معنى الشهادتين، ومعنى توحيدِ الله -جل وعلا- في ربوبيته وإلهيتِه وأسمائِه وصفاتِه -جل وعلا-، ومعنى الإيمانِ الإجمالي والتفصيلي في كلِّ ما أخبرَ الله - جل وعلا - عنه من أمورِ الغيبِ وكلّ ما فرضَه الله - جل وعلا - على عباده أن يعتقدوه في ذاتِه - جل وعلا - أو أسمائِه أو صفاتِه أو في أمورِ الغيب.

يعني ما لا يصحُّ الإسلامُ إلا به فإنه من علمِ العقيدةِ الواجبِ على كلِّ الأصنافِ التي ذكرناها من الأغنياءِ والفقراءِ من الرجالِ والنساء.

ومن أنفعِ ذلك رسالةُ «ثلاثة الأصول» لإمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - فإنه كتبها لرعايةِ هذا الجانبِ في تعليمِ ما لا يسعُ المؤمنُ جهلُه في مسائل توحيد العبادةِ، وبعضِ ما يتصلُ بذلك من معرفة المرءِ لدينِه ونبيه، عليه الصلاة والسلام.

كذلك في أمور العباداتِ واجبٌ عينًا على كلِّ أحدٍ أن يتعلّم كيفيةَ الصلاةِ، وكيفيةَ الطهارةِ للصلاةِ، بعضُ الناسِ يأتي ويدركُ الناس على شيءٍ فيفعلُ كما فعلوا، وربما كانوا مقصّرينَ في بعضِ صفةِ الوضوءِ، يتوضأ لكنه يكون مقصّرًا لا يتوضأ كما أمرَه الله - جل وعلا - هذا يحتاجُ إلى علم، وهذا واجبٌ عليك، ما دامَ أنّ الصلاةَ فرضٌ عليك، فإنّ ما

لا يتمّ الواجبُ إلا به فهو واجبٌ[١]، فيجب عليكَ التعلمُ وجوبًا عينيًّا.

كذلك إذا كان المرءُ ذا مالٍ، فإنه يجبُ عليه أن يتعلّم كيف يُخرجُ زكاةَ هذا المالِ، وأنصباءَ المالِ، وعلى مَنْ تُصرفُ الزكاةُ ونحو ذلك، حتى يكون مبرَّئًا لذمته فيما أوجبَ الله - جل وعلا - عليه.

كذلك الصيامُ واجبٌ على البالغ أن يصومَ كما أمره الله - جل وعلا - وهو يعلمُ معنى الصيامِ، وما يُصامُ عنه، وما يُفطِّرُ الصائمَ وأشباه ذلك، وما يتصلُ بذلك من مسائلَ.

كذلك إذا أراد الحجَّ وجبَ عليه أن يتعلّمَ أركانَ الحجّ، وواجباتِ الحجِّ؛ لأن هذا علمٌ مفروضٌ، ويتحتمُ على كلِّ أحدٍ أن يؤديَ العبادةَ على علمٍ.

ثم يتعلّمُ أحكامَ المعاملاتِ في البيعِ والشراءِ، وما يصحُّ به

(١) انظر «الموافقات» (١: ٢٣٠، ٣: ٤٢٧).

البيعُ، وما نَهى الشارعُ عنه من البيوعاتِ حتى لا يدخلَ في بيوعٍ مُحَرَّمةٍ، كالربا، وبيوعِ الغَرَر وأشباه ذلك.

والمتزوجُ عليه حقوقٌ واجبةٌ في عِشْرَتِه مع أهلِه، وهذا الفقهُ يجبُ عليه أن يتعلَّمه حتى لا يسيرَ مع أهله على وَفْقِ هواه، وإنما يسيرُ على وَفقِ ماأمرَ الله -جل وعلا- به.

وهذا يغفُل عنه الكثيرُ وخاصةً الشبابَ، فإنهم يتزوجونَ ولا يعرفونَ الأحكامَ الشرعيةَ في العِشْرَةِ، ولا يعرفون ما يجبُ، وبعضُهم يتزوجُ ثانيةً ولا يعرف الأحكامَ، أحكامَ العَدْلِ بين الزوجاتِ ونحو ذلك.

إذن فالمسلمُ إذا كان في مجتمعٍ فيه علماءُ وهو يأتي أمورَه على جهلٍ وهوًى أو على إعراضٍ عما ينبغي من التعلُّم فإنه مقصِّرٌ ويأثمُ؛ لأن العلمَ قريبٌ منه، لو بحثَ عنه لوَجدَه.

كذلك في مسائلِ المحرماتِ الموبقات كالشِّركِ بالله - جلّ وعلا - والسحرِ، وقتلِ النفسِ التي حرَّم اللهُ إلا بالحقِّ،

والزنا والخمرِ والربا والرشوةِ ونحو ذلك من المحرماتِ التي أجمعَ العلماء عليها، والتي تحريمُها صار معلومًا من الدين بالضرورةِ، هذا واجبٌ على كلِّ مسلمٍ أن يتعلمَ هذه المحرماتِ، وما يتّصل بها، وأن يحذرَ من الوقوعِ فيها.

إذن حقيقة دينِ الله - جلّ وعلا - أداءُ حقِّ الله على العبد بتوحيده - جلّ وعلا - وبعبادتهِ على وَفْقِ ما أمرَ رسولُه ﷺ، وبالاستجابةِ لله وللرسولِ ﷺ وهذافرضٌ.

وهذا النوع الذي ذكرنا هو العلمُ الواجبُ العينيُّ.

القسم الثاني: فرضٌ كفائيٌّ وهو الذي إذا قام بهذا الفرضِ طائفةٌ من المسلمينَ في البلدِ نفسِه فإنّ الإثمَ يزولُ عن سائرِ المسلمين.

والواقعُ أنّ الناسَ مقصِّرون جدًّا في العلمِ والفقه في الدين.

وما أعظمَ قولَ النبي ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللهُ أن يهديَه

يفقْهه[١]»! وجاء في الرواية المشهورة «من يُرِدِ الله به خيرًا يفقهْه في الدين[٢]»، والْحَظِ الروايةَ الأولى «مَنْ يُرِدِ الله أن يهديَه يفقهْه»؛ لأن حقيقةَ الفقهِ هو أن ينشرحَ الصدرُ للإسلام بكلّه ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَـٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ (الأنعام:١٢٥).

إذا تبينَ لك ذلك وأنه يجبُ على كل مسلمٍ أن يتعلّم العلمَ

---

(١) رواه «ابن عبد البر» في «جامع بيان العلم وفضله» (١: ١٩) من حديث عمر بن الخطاب، رضي الله عنه.

(٢) رواه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب العلم) (٧١) و(١٠٣٧) و(كتاب فرض الخمس) (٣١١٦) و(كتاب الاعتصام) (٧٣١٢) و«مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الزكاة) (١٠٣٧) كلهم من حديث معاوية - رضي الله عنه - و«أحمد» في «المسند» (١: ٣٠٦) من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما.

العينيّ، ويجب على جماعةِ المسلمين في كلِّ بلدٍ أن يكونَ فيها طلابُ علمٍ يتعلّمونَ ويبذُلونَ في العلمِ أوقاتَهم؛ لترسخَ أقدامُهم في العلم حتى يقوموا بالواجبِ الكفائي، فإنّ للفقهِ في الدينِ منهجًا لمن أرادَ أنْ يطلبَه، ومِنَ الناسِ مَنْ يريدُ سلوكَ طريقِ العلم ولكنه لا منهجَ عندَه لتحصيلِ العلمِ، فلذلك يُدْرِكُ بعضًا ويفوتُه بعضٌ ويكونُ مشتّتًا في هذا وذاك.

أما الفقهُ في التوحيدِ فهو الذي سماهُ بعضُ العلماءِ الفقهَ الأكبرَ؛ لأنّ الله – جل وعلا – قال ﴿لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ﴾ (التوبة:١٢٢).

والعلماءُ سَمَّوُا العلمَ بالأحكام العباديةِ والمعاملاتِ فِقهًا، فسمَوْا ما يقابلُه الفقهَ الأكبرَ؛ لأنه الأهمُ والأعظمُ، هذا الفقهُ الأكبرُ، وهو توحيدُ الله – جل وعلا – له منهجٌ في طلبه والعلمِ به، وليس العلمُ به تجميعَ مسائلَ أو أجوبةٍ من الشيخِ الفلانيّ أو العالمِ الفلانيّ أو قراءةِ الفتاوَى، ليس ذلك.

التوحيدُ أو العقيدُة يقسِّمُها العلماءُ إلى قسمين:

الأول: التوحيدُ وهو ما يدخلُ في توحيدِ الربوبيةِ والألوهيةِ والأسماءِ والصفاتِ.

الثاني: العقيدةُ التي تشتمل على أركانِ الإيمانِ الستةِ: الإيمانِ بالله، وملائكتِه، وكتبِه، ورسلِه، واليومِ الآخر، وبالقدرِ خيرِه وشرِّه من الله تعالى. وهي التي جاءتْ في الكتابِ وحديثِ جبريلَ – عليه السلام – وما اتَّصلَ بذلك من مسائلِ العقيدة.

هذا التوحيدُ، هو الفقهُ الأعظمُ الذي يتقرب به العبد إلى ربّه؛ لأنه أعظمُ الفرائضِ فقد صحَّ عنه – عليه الصلاة والسلام – أنه قال: «ما تقرّبَ إليّ عبدي بشيءٍ أحبَّ إليَّ مما افترضتُه عليه[1]» فهذا الفرضُ وهو العلمُ بالتوحيدِ، والعلمُ بالعقيدة من أوجبِ الواجباتِ.

---

(١) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب الرقاق) (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

كيف تتعلمُ وما هو المنهج في ذلك؟

هذا من أعزِّ المطالبِ. العلماءُ الذين رسختْ أقدامُهم في العلمِ وصار الناسُ يرجعونَ إليهم وهم الذين طلبوا العلمَ على أشياخِهم على منهجٍ سار عليه العلماءُ في قرونٍ متطاولةٍ، وهو أن يُبدأ في ذلك بالنُّبَذِ والمختصراتِ من الرسائلِ والكتبِ، ثم يُترقى إلى ما هو أكبرُ فيأخذُ أقسامَ التوحيدِ وما ينفعُ فيها في تحقيق الفقهِ وطلبِ العلمِ فيها.

أمّا توحيدُ الربوبية وهو مهمٌّ ولكنه ليس هو الأساسَ، وإنّما الأساسُ توحيدُ العبادةِ؛ لأن مَنْ عبدَ الله - جل وعلا - وحدَه لا شريكَ له؛ فإنّ عبادته لله وحدَه تضمنتْ أنه وحّدَ اللهَ في ربوبيته؛ لأنه لا ربَّ سواه - جل وعلا - لكنَّ توحيدَ الربوبية مهمٌّ أيضًا، ووجهُ أهميته من جهتين:

الجهة الأولى: أنه وسيلةٌ لقيام الحجةِ في توحيدِ الإلهية، واللهُ - جل وعلا - ذكرَ في القرآن آياتٍ كثيرةً جعلَ الحجةَ

لازمةً على المشركين في عدمِ توحيدهم لله في العبادةِ بأنهم وحّدوا الله في الربوبيةِ، قال - جل وعلا - مثلاً: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ (٣١) فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ۖ ﴾ (يونس:٣١-٣٢) يعني: إذا أيقنتُم أنَّ اللهَ هو المدبِّرُ وهو المحيي وهو المميتُ، فهو المستحقُّ إذن للعبادة: ﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ (١٩١) وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴾ (الأعراف:١٩١-١٩٢).

فإذن في القرآنِ جعلَ توحيدَ الربوبيةِ، وهو الإقرارُ بأنّ الله هو الربُّ وهو المدبِّرُ وهو المحيي وهو المميتُ وهو الذي يجيرُ ولا يُجارُ عليه، وهو الخالقُ الرازقُ إلى آخره، جعلَه ملزِمًا للمشركِ لعبادة الله وحدَه دونما سواه، وهذا كثيرٌ في آيات القرآن.

الجهة الثانية: أنّ القرآنَ فيه كثيرٌ من الآيات فيها إرشادٌ إلى

صنعِ الله – جل وعلا – في ملكوتِه وفي تدبيرِه للأمرِ، وفي أنه – سبحانه وتعالى – هو الربُّ المتصرِّفُ وحدَه الرزّاقُ وحدَه إلى آخر ذلك.

والفقهُ في هذا يجعلُ المؤمنَ على حقيقةِ التوكلِ عليه – سبحانه وتعالى – وعلى حقيقةِ التدبر في أنه لاغنَى له عن الله – جلّ وعلا – طرفةَ عينٍ، وعلى حقيقةِ أنّ الربّ – جلّ وعلا – هو الغني، وأن العبد هو الفقيرُ، وإنما يأتي الخللُ في العبادة، ويأتي الخللُ في عدمِ الخضوع والخشوع، ويأتي الخللُ في ارتكاب المنكرات، وفي اقتحام المحرّمات، وفي التفريط في الواجبات إذا لم تعمِّر محبةُ الله – جل وعلا – القلوبَ، ولم يُجَلَّ الله – جلّ وعلا – أعظمَ الإجلالِ، ولم يُخفْ منه، فإن المرءَ كلّما تدبّرَ ونظرَ وعَلِمَ الآياتِ التي فيها أن الله هو الربّ – جل وعلا – وحدَه، وهو المتصرّفُ وحدَه، وأن كلَّ شيء بيدِه – سبحانه وتعالى – امتلأ قلبُه بذكرِ الله، وخشعَ و لم يخشَ

غيره، ولو كادته الناسُ جميعًا لَمَا أَبِهَ بذلك.

وعدمُ الاهتمامِ بالفقهِ في توحيدِ الربوبيةِ يؤدّي إلى ضعفِ القلوبِ تُجاهَ الناس، وإلى ضعفِ القلوبِ في التمسك، ويكونُ الخشوعُ ضعيفًا؛ لأنه لم يُجِلَّ اللهَ – جل وعلا – ولم يرَ بديعَ صنعِ الله – جل وعلا – في كلِّ شيء.

ولقد أحسن القائل:

وفي كلِّ شيءٍ له آيةٌ تدلُّ على أنه الواحدُ[1]

كيف يكون الفقه في توحيد الربوبية؟

يكون في أمرين:

أولًا: في تأمل تفسيرِ القرآن في الآيات التي فيها ذكرُ عظمةِ الله – جل وعلا – وأنت تقرأ هذه الآياتِ تتعلمُ التفسيرَ، ليظهرَ لك ما فيها من العلمِ بالتوحيد.

---

(١) قائله أبو العتاهية، بحره المتقارب، ديوانه (١٠٤).

ثانيًا: أن تقرأ كتاب «مفتاح دار السعادة» لابن القيم فإنه من أعظمِ الكتب في بيان ما به تستقرُّ عظمةُ الله - جل وعلا - في نفسِ المسلمِ، ويعظمُ بها محبتُه ورجاؤه والخوفُ منه، جلّ وعلا.

أما المنهجُ في طلب توحيدِ العبادة فأن يبتدئ بالمختصراتِ، وخاصةً كتابَ «ثلاثة الأصول» لإمام الدعوة، ثم «كتابَ التوحيد» ثم بعده كتابَ «كشف الشبهات».

وهذه الثلاثُ مراتبَ مهمةٌ في أن يطلبَ الأولَ على شيخٍ، أو أن يقرأَه بنفسه، وأن يقرأَ «كتابَ التوحيد» على عالمٍ أو أن يقرأَه بنفسه، أو يقرأ «كشفَ الشبهات» على عالم، أو يقرأه بنفسه بحسبِ ما تيسّر له، لكنّ المنهجَ أن تقرأَه على عالمٍ، أو أن تستمعَ إلى أشرطةٍ فيها شرحٌ للعلماء على هذه الكتبِ.

هذا من أهمّ المهمات أن يتعلمَ العبدُ مسائلَ التوحيدِ. تأملْ قولَ الله - جل وعلا - عن إبراهيمَ الخليل - عليه السلام -:

﴿وَٱجۡنُبۡنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعۡبُدَ ٱلۡأَصۡنَامَ﴾ (إبراهيم:٣٥) قال إبراهيمُ التيميُّ - من ساداتِ التابعين - يقول: مَنْ يأمنُ البلاءَ بعدَ خليلِ الله إبراهيمَ حين يقول: ربّ ﴿وَٱجۡنُبۡنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعۡبُدَ ٱلۡأَصۡنَامَ﴾[1]؟!

اليوم سمعنا كثيرًا مثلَ ما تسمعون أنّ من الناس من أهل الفطرةِ وأهلِ التوحيد لم يتحققوا في فهمِ بعض مسائلِ التوحيد، فما السببُ؟

السببُ أنهم لم يُقبلوا عليه، فكيف إذن يكونُ المرءُ ناجيًا والعلمُ بين يديه، وهو لا يُقبلُ عليه، ولقد أحسن القائل إذ يقول:

ومِنَ العجائبِ والعجائبُ جُمّةٌ ... قُرْبُ الدواءِ وما إليه وصولُ

كالعيسِ في البيداءِ يقتلُها الظّما ... والماءُ فوقَ ظهورِها محمولُ[2]

فإذا علمتَ الحق فإنه يجبُ عليك أن تؤديَه حتى يثبتَ،

---

(١) «جامع البيان» للطبري (١٣: ٦٨٨).

(٢) البيت لأبي العلاء المعري، وهو في «سقط الزند» (١٤٢) وبحره الكامل.

فإذا علمتَ معنى التوحيدِ تُعَلِّمُ أسرتَك، وتقيمُ الحجةَ على المعاند، وتتمرنُ على ذلك حتى يقوى في قلبك، وحبذا أن يكونَ ذلك بأسلوبٍ لطيفٍ وبأسلوبٍ جيد، ولكن ينبغي أن يُبَيَّنَ بالتي هي أحسنُ؛ لكنّ الإغلاظَ في موضعِه لابدّ منه، والسهولةَ واللينَ في موضعه هو الأصلُ، ولابدّ منه، ولهذا أحسنَ الشاعرُ فيما قال:

أبِنْ وجهَ نورِ الحقِّ في نفسِ سامعٍ
ودعْه فنورُ الحقِّ يَسْرِي ويُشْرِقُ
سيؤنسُه رفقًا فينسَى نفارَه
كما نَسِيَ القيدَ الموثقَ مُطلقُ[1]

يتذكر الحقَّ الذي فيه يومًا من الأيام، فلهذا ابْذِلْ ما عندك بعد التعلّم فإنه سببٌ ووسيلةٌ إلى ثَباتِ العلمِ، والذي يتعلَّمُ ولا يبذُلُ العلمَ تعليمًا لأهلِه ولصغارِه ولمن حولَه ولأهلِ حيّه

(١) القائل ابن حزم الأندلسي، وبحره الطويل.

وللناس فيما يحسنُه فإنه ربّما ضَعُفَ في هذا الجانب وقد قال- جل وعلا -: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾ وَإِذًا لَّءَاتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ وَلَهَدَيْنَٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿٦٨﴾ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُو۟لَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾ ذَٰلِكَ ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا ﴾ (النساء:٦٦-٧٠).

إذن فبعدَ أن تتعلمَ ابذُلِ العلمَ بقدرِ المستطاع.

ولهذا أنا أعجبُ من طائفةٍ من طلبةِ العلمِ يتعلمونَ ولا يبذُلون العلمَ، ابذُلْ ما عَلِمْتَه بأدلته، وما فهمته من العلماء فإن الذي يبذُل العلم يُعلّمُه الله ما لم يكنْ يعلمُ، وهذا من فَتْح الله - جل وعلا - وإنعامه على عبده.

والذي يجبُ على كلّ من يريدُ الفقهَ في الدينِ أن يهتمّ بالعلم الموروثِ في العقيدةِ عن سلف الأمة؛ لأنّ السلفَ

الصالحَ على علمٍ وَقَفُوا، وببصرٍ نافذٍ كَفُّوا، كما قال عمر بن عبد العزيز [١]- رحمه الله -: وهم الصحابةُ وساداتُ التابعين.

وطالبُ العلمِ أولُ ما يبدأ به كتابُ «لمعة الاعتقاد» لابن قدامة، ثم يليه «الواسطية» لشيخ الإسلام ابن تيمية، ثم يليه «الحَمَوية» أيضًا لابن تيمية، ثم يليه «متن الطحاوية» مع شرحِها لابن أبي العزّ الحنفيّ، رحمهم الله جميعًا.

وهذه العقيدة مشتملة على أقسام:

القسم الأول: بيانُ أركانِ الإيمانِ الستةِ: الإيمانِ بالله، وملائكتِه، وكتبِه، ورسلِه، واليومِ الآخرِ، والقدرِ خيره وشرِّه من الله، تعالى.

---

(١) أخرجه «أبو داود» في «سننه» في (كتاب السنة) (٤٦١٢) و «أحمد» في «الزهد» (٢٩٦) و «أبو نعيم» في «الحلية» (٥: ٣٣٨ - ٣٣٩) واستشهد به «الشاطبي» في «الاعتصام» (١: ٣٤)، و«ابن رجب» في «فضل علم السلف على علم الخلف».

القسم الثاني: ما يتّصلُ بمنهج التعاملِ مع الخلق الذي بايَنَ به أهلُ السنة أهلَ البدع، كيف تتعاملُ مع ولاةِ الأمرِ، كيف تتعاملُ مع العصاةِ في الأمر بالمعروفِ والنهي عن المنكر، كيف تتعاملُ مع الصحابة - رضوان الله عليهم -؟ كيف تتعاملُ مع أمّهات المؤمنين - رضوان الله عليهن - ونحو ذلك من المسائلِ التي صارت مسائلَ عقدية؛ لأنّ أهلَ السنة باينوا فيها وخالفوا فرق الضلالِ وجماعاتِ البدعةِ من الخوارج والمعتزلةِ والمرجئةِ والرافضةِ إلى آخر أصنافهم.

القسم الثالث: سماتُ أهلِ السنة والسلفِ الصالح في التعبُّد؛ لأنَ أهلَ السنة في عقائدهم ليسوا كالنصارى ولا كاليهود في أن عقائدَهم مناقشاتٌ عقليةٌ لا أثرَ لها على السلوك، لهذا تجدُ ابنَ تيمية في آخر «الواسطية» ذكر القسمَ الثالث وهو السلوكُ فقال في وصف أهلِ السنة: (وهم مع ذلك يحافظون على الجُمَعِ والجماعاتِ، ويدينون بالنصيحة

للأمة [1]) إلى آخر ما جاء من كلامه.

ما معنى هذا؟ معناه أنّ أثرَ العقيدةِ مكمِّلٌ لحقيقة الاعتقادِ.

هذا ما يتَّصلُ بالقسم الأول وهو الفقهُ الأكبرُ التوحيدُ والعقيدةُ ودينُ الإسلام.

أما القسم الثاني من الفقه فهو الفقهُ المعروفُ بفقه الفروع المبتدئ بالطهارة إلى كتاب الإقراض.

هذا الفقهُ أيضًا مهمٌّ، ومنهجيّةُ الطلب فيه أن يتدرجَ طالبُ العلم فيه بحسب ما تدرّج فيه العلماءُ.

إذا تبينَ لك ذلك فهل هذا مما يختصُّ به طلبةُ العلم؟ لا، هل هذا لا يُخاطَب به إلا العلماءُ وطلبةُ العلم؟ لا، لكن يمكنُ أن تتدرّج أنت وأفرادُ الأسرة، على ذلك، وليس من اللوازمِ

(١) انظر «شرح العقيدة الواسطية» من تقريرات سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، رحمه الله (٢٣٩).

أن تبدأ بكتابٍ تشرحُه كلمةً كلمةً، ولكنّ الفقهَ والتفقهَ لابد له من التدرّج شيئًا فشيئًا على نحوِ ما مشَى عليه العلماءُ، تأخذُ في كل باب أصولَ المسائلِ التي تنفعُ مَنْ تريدُ تعليمَه.

فمثلًا الشابُّ إذا بَلَغَ فله أحكامٌ لابد أن يُعَلّمَه إيّاها والدُه أو أخوه الأكبرُ، ولا حياءَ في بيان الدينِ، كذلك البنتُ إذا ناهزتِ الاحتلامَ أو قاربتْ فلها أحكامٌ لابد أن تتعلمَها، نحو: كيف تتطهر، كيف تصلّي؟...إلخ.

ربما دخلَ بعضُ الناسِ في أشياءَ لاتُحْمَدُ في التوحيد وفي القراءاتِ وفي الرُّقية إلى آخره مما ينكر؛ لهذا أنا أوصي الجميعَ بالإقبال على العلمِ، وبأن يحرصَ الجميعُ على نشرِ العلم والكلامِ في العلم.

ومن القصصِ التي تروَى في ذلك أن أحدَ العلماء أرادَ أن يرحلَ عن بلدٍ فجهّز نفسَه وجهزَ راحلتَه وأتى منصرفًا عن البلَد يرحلُ عنها بعد أن سكنَها مدةً طويلةً، فلما أتى على

بوابة البلدِ وأرادَ أن يشتريَ بعضَ الحاجياتِ له في سَفَرِه من الطعامِ والخضارِ وقفَ فإذا البائعانِ يتباحثانِ في مسألةٍ من مسائلِ العلمِ. بيّاعُ البُقولِ هذا يبحث مع هذا: هل النيةُ تتجزأُ أوْ لا تتجزأُ؟ وهذا يناقش هذا، فقال: سبحانَ اللّهِ بلدٌ فيها البقَّالون يتناقشون في العلم أو يبحثونَ في العلم أأتركُها؟ لا والله لا أتركُها فرجعَ لرغبة الناس في العلم.

❋❋❋❋❋

طالب العلم والبحث

إنّ طالبَ العلمِ لابدّ له أن يجتمعَ عنده ثلاثةُ أشياء:

١- تلقّي العلمِ عن الأشياخ الذين ينفعونَه.

٢- القراءةُ والتوسّعُ في المطالعة.

٣- بحثُ المسائلِ وتحريرُها والنظرُ في كلامِ أهلِ العلم فيها باحثًا ومدوِّنًا كاتبًا ما يصلُ إليه في بحثه.

وقد ذكرنا المسألتين الأوليين والآن نبين المسألةَ الثالثة.

فوائد البحث:

الأولى: القوةُ في العلم وتثبيتُه، ولا ينبتُ لطالب العلمِ ريشٌ لجناحَيْه يصلحُ له أن يطيرَ بهما في سماءِ العلم إلا ببحثٍ، فمَنْ لم يبحثْ يبقَى في العلم ضعيفًا.

الثانية: اتضاحُ المسائلِ، والوقوفُ على معلوماتٍ كثيرة متنوعةٍ لم تكنْ تَحْصُلُ له بلا بحثٍ.

فكم من معلوماتٍ استفدناها من جرَّاء بحثِ مسألةٍ في اللغة، أو بحثِ تفسيرِ آيةٍ، أو بحثٍ عن حديث، فمرّ معنا في أثناء البحثِ مئاتُ الفوائدِ المختلفةِ، وهذا إذا كان طالبُ العلم صحيحَ الذهنِ فإنه يستفيدُ مما يمرُّ عليه، ولهذا يفضَّلُ دائمًا أن يكونَ البحثُ لطالب العلم المبتدئ أو لطالب العلم الذي في طريق الطلبِ دائمًا يفضَّل أن يعاني البحثَ وألا يرجعَ دائمًا إلى الفهارسِ التي توصِلُه إلى المقصودِ بأقربِ طريقٍ؛ لأن هذه الفهارسَ إمّا فهارسُ كشفيةٌ عن طريق المادة، أو عن طريق أول الحديث مثلًا، أو عن طريق كلمةٍ في آيةٍ إذا كان لا يحفظُ القرآنَ، يفكر في هذه الآيةِ في أيّ سورة تكون، ينظرُ ويتأملُ؛ لأنه سيستفيدُ من خلال ذلك، يقول: هذا الحديثُ أينَ أجدُه في صحيح البخاري؟ يبحث عن موضوع الحديثِ هل هو في كتاب كذا أو لا، وأين أجدُه في صحيح مسلم؟ وهكذا.

بمعنى أنه إذا كان ثَمّ وقتٌ لطالب العلم، فكلما كان أبعدَ في بحثه عن الوسائل المساعدةِ السريعةِ كالفهارس، فضلًا عن السريعة جدًّا كالكمبيوتر (الحاسب الآلي) والبرامج الحديثة، كان مستفيدًا للمعلوماتِ ومتوسعًا فيما لا يتصلُ ببحثه.

يبحثُ عن مسألة في الفقهِ فيمرُّ على كتابٍ كاملٍ من كُتُبِ الفقه؛ يعني مثلًا (كتاب البيوع) حتى يصلَ إلى مسألته، ومن خلالِ هذا البحثِ سيمرُّ على المسائل هذه، وسيرسخُ في ذهنه بعضُ ما يرسخُ، وسيمضي ويُعبِّر بعضَ ما يُعبِّر لكنه يستفيدُ فوائدَ كثيرةً.

لهذا نقول: إنه كأصلٍ عامٍّ لطالبِ العلمِ مع البحثِ كلما كان أبعدَ عمَّا ييسِّرُ له البحثَ في مقتبلِ الطلبِ ومتوسطِ الطلب كان أنفعَ له.

فإذن كمنهجيةٍ ابتدائية فلا تفرحْ بسهولةِ العثورِ على المسألةِ في مقتبلِ أمرِك بمقدار ما تفرحُ إذا بحثتَ عن مسألةٍ، وتعبتَ في البحث عنها حتى وجدتَها.

الثالثة: يحصلُ طالبُ العلم على فوائدَ علميةٍ، بالإضافة إلى الفوائد التعبديةِ الكبيرةِ التي يحصلُ عليها إذا مرَّ على تفسير آياتٍ كثيرةٍ فيها ذِكرُ الرحمن - جلّ وعلا - وذكرُ صفاتِه، وذكرُ نعوتِ كماله، وما يحصلُ للقلبِ من الرِّقةِ والخضوعِ لله - جل وعلا - حينما يمرُّ على الأحاديثِ سيصلِّي على النبيِّ - عليه الصلاة والسلام - مراتٍ كثيرةً.

فإذن في معاناة البحثِ فوائدُ في العبادة، فإذا كان ثَمَّ متسعٌ من الوقت عند طالب العلم فلا يختَرِ الطريقَ السهلَ.

فكلما كانتْ معرفتُك بكُتب أهلِ العلم أكثرَ، وبما يختصُّ به هذا الكتابُ عن ذاك، و ما تميزَ به المؤلِّفُ كانتْ قدرتُك على البحثِ أعظمَ.

ومعلومٌ أن كُتُبَ التفسيرِ مختلفةٌ؛ فهل تريدُ كلمةً مختصرةً تعرف معناها، أم تريدُ خلافَ العلماء في هذه الكلم؟

ثم إذا رأيتَ خلافَ العلماءِ في معناها فهل تريدُ كلَّ هذا

الخلافِ أم لا؟

إذا نظرتَ هل هذا الخلافُ مبنيٌّ على أمرٍ في القراءات، فحينئذ تنظرُ إلى أصول هذه القراءةِ، ثم إلى عللِ هذه القراءةِ، ثم إلى مأخَذِ هذه القراءةِ.

بمعنى أنّ البحثَ إذا أردتَ أن يضيقَ ضاقَ، وإذا أردتَ أن يتّسع جدًّا اتّسعَ.

فما من مسألةٍ في أيّ مجالٍ من مجالات العلم، وفي أيّ فنٍّ من الفنون إلا ويمكنُ أن تكتبَ عليها صفحاتٍ كثيرةً في هذا الزمن؛ لأن العلمَ كثيرٌ والكتبَ كثيرةٌ جدًّا؛ ولكن يختلفُ الباحثون في مدى الإطلاعِ على الكُتُبِ.

إذن مَنْ لم يطَّلعْ على الكتب فإنه لن يستطيعَ أن يبحثَ، والإطلاعُ على الكتبِ ليس معناه أن تقتني الكتبَ التي توجد في المكتبات العامةِ مثلُ مكتباتِ الجامعاتِ، والمكتباتِ العامةِ.

كلُّ عِلْم فيه مئاتُ الكُتُبِ الأصولِ واللغة، وفي اللغة تجدُ

مصَنَّفًا فمثلًا في أسماءِ أعضاء جسمِ الإنسانِ، فالرأسُ فيه مصنَّفٌ في أسمائه في اللغة بالدقّةِ؛ الأزمنةُ النهارُ منذ بدايته إلى نهايته، وغروبُ الشمس، والليلُ منذ بدايته إلى نهايته فيه مؤلفاتٌ في أسمائها.

فليس هناك مسألةٌ مع حصيلةِ هذه القرونِ العظيمةِ قلَّت أو كَثُرَتْ في علوم الشريعة الأصليةِ أو المساعدةِ إلاَّ فيها تصنيفٌ كبيرٌ؛ لكن يختلفُ الناسُ في الاصطلاح والبحثِ.

بعضُ الناسِ يقول: هذه مسألةٌ ما ندري من أينَ جاء بها فلان؟ المسائل كثيرةٌ، والعلومُ غزيرةٌ ما نكون مثل الذي يقول: ما لم نطّلع عليه فليس بشيءٍ.

مثل القصةِ عن الإمامِ أحمدَ حينما أتى بحديث فقال له رجلٌ: هذا حديث ما سمعناه. قال له: هل سمعتَ نصفَ العلمِ؟ قال: نعم، قال: والنصفَ الآخر؟ قال: لم أسمعْه.

قال: هذا في النصفِ الذي لم تسمعْه[١].

وثَمّ مَنْ يدّعي في العلم ويتكبرُ عليه؛ ولكن ليس الكلامُ فيه مثلُ ذاك الرجل الذي ما ثَمّ غريبةٌ في اللغة إلا ويعرفُها، وما يُسْأل عن شيء إلا ويجيبُ، فاجتمع بعضُ طلابه الذين يحبون البحثَ وراءَ الأستاذ، اجتمعوا قالوا: لنُخرجْ كلمةً لا أصلَ لها ونسألُ الشيخَ عنها، فإذا هم يُقَطِّعون بيتًا من الشعر:

أبا منذرٍ أفنيتَ فاسْتَبْقِ بعضَنا ....[٢]

(فاستبقِ بعضنا) قال: نأخذُ هذه الكلمة (ق بعض) هذه نأخذها ونسأل الشيخَ عليها فلما قالوا: وجدنا كلمةً لا نعرف معناها. قال ما هي؟ قالوا: كلمة: قبعض.

قال: (القبعضَ) عند العرب: القطن، يُصَدِّقُ ذلك قولُ

---

(١) انظر في «تدريب الراوي» (النوع الثاني والعشرون المقلوب) (١: ٢٩٧).

(٢) صدر بيت من الطويل لطرفة بن العبد، وهو في ديوانه (٦٦) وعجزه:

.... حَنَانَيْكَ بعضُ الشَّرِّ أهونُ من بعضِ

أعرابي:

كأن سَنَامها حُشِيَ القِبَعْضا [(١)]

فإذن العلمُ واسعٌ، وطالبُ العلم متى يتوسّع في البحث إذا اطَّلع على الكُتُب، لهذا لا يُتَصَوَّرُ أن تكونَ باحثًا بدون اطلاع على الكتب، ولن تكون مُطّلعًا على الكتب إذا اقتصرتَ على ما يباعُ أو ما عندك؛ لأن الكتب بحرٌ لا ساحلَ له.

فإذن كيف تطّلعُ على الكتبِ، لتعرف الفنونَ المختلفَةَ وما أُلِّف فيها؟

تذهبُ إلى المكتباتِ العامةِ، إذا كان طالبُ العلم كسلانَ لا يتَّصل بالكُتُب في أماكنها، ولا يعرفُ الطبعاتِ، ولا يعرفُ هذا الكتابَ هل هو موجود أو غيرُ موجود، و هل هو قديمٌ

---

(١) المسؤول هنا هو «المبرِّد» وهو المجيب وأورد هذه القصة أبو البركات الأنباري في «نزهة الألباء» (٢٢٠) وياقوت في «معجم الأدباء» (١٩: ١١٢)، و«الخطيب» في «تاريخ بغداد» (٣: ٣٨٠).

أو غيرُ قديم؟ هذا يصيبُه فيه ضعفٌ بمقدار ما فاته من ذلك.

إذن من المهماتِ في البحثِ الاطلاعُ، ووسيلةُ الاطلاعِ على الكُتُب، ومعرفةُ شروحِها أن ترتادَ المكتباتِ العامةَ، وتعرفَ ما في كلِّ فنٍّ من الكتب.

الباحثُ لابدّ أن يُحَدِّدَ المسألةَ التي يريدُ بحثَها بأن تكونَ دائمًا نصبَ عينَيْه وهو يبحثُ.

ثُم يعلمُ أنَّ الكُتُبَ التي تبحثُ في أيّ فنٍّ من الفنونِ لها اتجاهات:

ففي التفسيرِ، تنقسم مدارسُه إلى مدرستين كبيرتين:

١- مدرسة التفسير بالأثر.

٢- مدرسة التفسير بالاجتهاد والرأي، وهذه المدرسةُ تنقسم إلى أربعِ أو خمسِ مدارسَ، وكلٌّ من هذه فيها مؤلفاتٌ.

واللغةُ فيها مصنفاتٌ وتختلفُ هذه المصنفاتُ في قوّتها وضعفِها، وفي الثقة بما فيها من غيرِها في الاستشهادِ.

وكتبُ النحو مختلفةُ المدارسِ، ثَمَّ ثلاثُ مدارس أو أربعُ مدارسَ في النحو:مدرسةُ البصريين، والكوفيين، ومدرسةُ أهلِ الموصل ببغداد، والمدرسةُ الأندلسيةُ في النحو إلى غير ذلك.

فإذن وأنت تبحثُ هذه المسائلَ تطول عليك فلابدّ أن تكونَ محدِّدًا في بحثك حتى تصلَ إلى الشيء الذي تريدُه؛ لأنك قد تجدُ أمامَك بحرًا متلاطمًا، وتجدُ خلافاتٍ، فلا تدري من أين تبدأُ وإلى أين تنتهي.

لهذا تكونُ المسألةُ محددةً تعرف أوّلًا كيف تتناولها شيئًا فشيئًا، بمعنى أن تبدأ بالأيسرِ ثم تبدأَ في التوسّع، على سبيل التدرّج مبتدئًا بالأطولِ فالأطولِ، ولا تذهبْ إلى المطول ثم ترجعُ إلى المختصر.

مثلًا طالبُ علمٍ يبحث في تفسير كلمةٍ فيها قراءاتٌ، أو يبحث في تفسير كلمة فيها لغةٌ، يذهب إلى «البحر المحيط» هذا لا يصلح، بل يذهبُ إلى تفسيرِ ابن كثيرٍ، أي: يذهبُ إلى الأسهل.

فإذن من الأمور الجيدةِ للباحثِ في أول بحثهِ هي الوجهةُ التي توصلُه إلى المقصود حتى يتصورَ المسألةَ، ثم يتقدّم في بحثه. نصل هنا في هذه المسألة إلى معرفة أنَّ الكتبَ نمتْ مع الزمان، نمت مع القرونِ؛ ولهذا الخالفُ يأخذُ من السالف، والمتأخرُ يستفيدُ من المتقدِّم.

مثلًا كُتب الفقهِ في مذهب الإمامِ أحمدَ بن حنبل كثيرةٌ جدًّا؛ لكن في بدء بحثك يمكن أن تحصرها في كتب محدودة، إلى أن تصلَ إلى زمان المتقدمين في الفقهِ الحنبلي، يعني لا يأتي الباحثُ ويأخذُ في الفقه خطًّا واحدًا في التأليف ويستكثرُ به، هذا فيه ضعفٌ في البحث؛ يعني مثلًا ينقل عشرةَ نصوص أو اثني عشرَ نصًّا كلّها من كلام المتأخرين من الحنابلة مثلًا، أو من الشافعية، لا شكّ هي مدرسة واحدة بعضُهم ينقلُ عن بعض، وبعضُها موسعٌ، وبعضُها مختصرٌ، لكنّ الباحثَ ينتبه إلى المدارس الموجودةِ في هذا الفنّ، فإذا أراد أن يتوسّعَ فلا

يَشْغَلُ نفسَه بالتوسّع في الخط الواحدِ، أو في المدرسةِ الواحدة؛ بل إذا أراد أن يتوسّعَ يتوسّعُ في الموجود في جميع هذه المدرسة، أو المذهبِ الفقهي، أو المذهبِ النَّحْوي، أو التفسيرِ أو الحديثِ إلى أخره.

نقف وقفةً عند البحثِ في كُتُب الفقه.

مدارس الفقهِ عدّةُ مدارسَ، كلُّ إمامٍ هو الذي يؤتَمَنُ على نَقْلِ مذهبِه؛ فإذا وجدتَ كلامَ المذهبِ تريد أن تعرفَ رأي الحنابلة عليك أن تأخذَه من كُتُب الحنابلة، لا تأخذْه من «سبل السلام» أو من «فتح الباري» أو نحو ذلك؛ لأنه ما دام المصدرُ الأصيلُ موجودًا فإنّ الأخذَ عن الفروع ضعيفٌ.

مثالُه: مَنْ يأخذُ المسألةَ من «زاد المستنقع»، وهو اختصار للمُقنع مع أن المسألةَ نصَّ عليها في «المقنع» أو يأخذُ من الحواشي الكلامَ في الخلاف والرواياتِ، ويترك «الإنصاف» إذن فالباحثُ إذا كان يعرفُ الكتبَ فإنه إذا نزل درجةً في

البحث فإنه معرّضٌ للغَلَط، فكلما علا إسنادُه وعلا في النقل كان أقوى له في البحث، وكلما نزلَ كان مُعَرَّضًا للخطأ، فعلى طالبِ العلم أن يَعْرِفَ أصولَ كُتُبِ المذاهبِ، وما هو معتمدٌ وما هو غيرُ مُعْتَمَدٍ عندهم.

قاعدةٌ وسؤالٌ: ماذا يفعلُ طالبُ العلمِ إذا أرادَ أن يجمعَ أقوالَ العلماء في المسألة الفقهية؟

يكونُ ذلك كالآتي:

مسألةٌ: إذا وقفَ بعرفةَ إلى زوال الشمسِ هل يعتبرُ حَجُّه تامًّا أم لا بدَّ من الوقوفِ بعد الزوالِ؟

مسألةٌ: إذا وقفَ بعرفةَ وقبل غروبِ الشمسِ نفرَ منها. هل حجُّه صحيحٌ أم ليس بصحيح؟ الإجابة على ذلك موجود في الكتبِ لكن كيف منهجيةُ البحث؟

لابد أن تتضح صورةُ المسألة لديك، واتضاحُ الصورة إذا كانت صورةُ المسألة قد عرضت عليك عن طريق شيخٍ أو

فهمتَها أو تصورتَها فهذا طيبٌ، إذا لم تتضحْ لك صورةُ المسألة فخلافُ العلماءِ في المسألة يوضِّح الصورةَ، بمعنى إذا صارتِ الصورةُ واضحةً تنظر إلى خلاف العلماء فيتضح لك حدودُ الصورة، ثم تأتي الآن إلى بحثِ أحد هذه المسائل الفقهية وأنت تعرفُ أنّ المذاهبَ الفقهيةَ منقسمةٌ إلى خمسةِ مذاهبَ: المذاهبُ الأربعة ومذهبُ الظاهرية، ومذاهبُ أهلِ الحديث داخلةٌ في مذاهبِ الأئمةِ الأربعةِ؛ لأنها بين أقوال الإمام أبي حنيفة والإمام مالكٍ والإمام الشافعيّ والإمام أحمدَ، هذا يُسمّى عند العلماء الخلافَ العالي، وثَمَّ خلافٌ أقلُّ وهو كلام العلماء غيرِ المَتْبُوعين مثلُ خلاف الأوْزَاعيِّ، والليثِ والثوريِّ، وإسحاقَ، وابنِ جريرٍ، أو خلافِ المتقدِّمين من التابعينَ، إلى غير ذلك.

فإذا أراد طالبُ العلم بَحْثَ مسألةٍ في ذلك فيكون على الترتيب الآتي:

١- يبتدئ بالخلافِ العالي (أي: خلافِ المذاهبِ الخمسة).

٢- ثم ينزلُ إلى أن يصِلَ إلى عهدِ الصحابة، رضوان الله عليهم.

وهذه المنهجيةُ هي التي تُكْسِبُ طالبَ العلمِ الملكةَ الفقهيةَ خلافًا لمن ظنّ أنّ الصوابَ العكسُ، أنك تبدأ من عهدِ الصحابةِ ثم تصعدُ، هذا غيرُ جيد؛ لأن المسائلَ اتّضحتْ مع تقدم العصور، وصار الخلافُ محدّدًا، والأدلةُ مُحَدَّدَةٌ، فإذا نظَرْتَ إلى كلام المتأخِّرين كالأئمة الأربعة، ثم انْتَقَلْتَ شيئًا فشيئًا إلى أن تصلَ إلى زمن التابعين، ثم زمنِ الصحابةِ - رضي الله عنهم - في الكتبِ والمصنفاتِ هنا تصلُ في البحث إلى رؤيةٍ واضحةٍ وقوية.

وهذه هي طريقةُ المحقِّقين من أهل العلم فيما يعرضونَه في البحث كما تراه في «المغني» و«المجموع» و«المحلَّى» وغيرها.

هذه الخطواتُ تتنوّعُ بحسب المادة؛ يعني قد تجدُ رأيَ

الحنابلة في شروح الأحاديث، مثل «نيل الأوطار» أو «فتح الباري» أو «شرح النووي على مسلم» هذا طيب؛ لكنه قد ينسب إلى المذهب ما ليس قولًا لصاحبِ المذهب؛ لذلك لابد أن يأخذَها من كُتُب أصحابها، طالبُ العلم إذا تحدّد عنده المسارُ، أصبحَ دقيقًا في بحثه.

أنا أرى اليوم كثيرًا ممن يبحثونَ ويحقّقونَ الكتبَ خاصّةً من طلبة العلم المتوسطين لا يراعون جانبَ المنهجيّة في البحثِ والتعليقات وتحقيقِ المسائل، فلهذا إذا نظرتَ في هذه التحقيقات تجدُ صوابًا كثيرًا وتجدُ خلطًا أو ضعفًا في المنهجية.

نأخذُ مسألةً من مسائلِ أصولِ الفقه فالحنابلةُ لهم أصولٌ، والشافعيةُ لهم أصولٌ، والمالكيةُ لهم أصولٌ، والحنفيةُ لهم أصول، والظاهريةُ أو «ابنُ حزم» له أصولُ فقهٍ خاصةٌ به كما في كتابه «الإحكام في أصول الأحكام».

إذا قلتَ: قال الأصوليون كذا فإمّا أن تنسبَ إلى مذهبٍ،

يعني قال الأصوليون في مذهب الحنابلة كذا، أو تنسبها إلى إجماع الأصوليين.

مثلاً إذا قال القائل: قال الأصوليون: «الأمرُ يقتضي الوجوبَ». هذه الكلمة مالها معنًى؛ لأن الأصوليين مختلفون في الأمرِ اختلافًا طويلاً،، هل الأمر للوجوب أم لا؟ والأدقُّ في التعبير: «الأصلُ في الأمرِ الوجوبُ». هذه العبارةُ أدقُّ من الكلمة السابقة وتكونُ أقربَ إلى قول جمهرةِ من الأصوليين الأوائل. القائلون من الأصوليين: «الأمر للوجوب» قِلَّةٌ، والقائلون «الأصلُ في الأمر أنه للوجوب» كَثْرَةٌ.

مثال آخر: قال الأصوليون: «الأمرُ إذا عرضَ له استفهامٌ فإنه يدل على الاستحبابِ[1]». فهذه قد تجدُها مثلًا في «فتح

---

(١) الأصل في الأمر أنه للوجوب، ولا يصرف إلى الندب أو الإباحة إلا بدليل أو قرينة. انظر تفصيل ذلك وأمثلته في «مصادر التشريع الإسلامي» د. محمد أديب الصالح (٥٨٨، ٥٩٢).

الباري» لكن هو لا يعني بالأصوليين إجماعَ الأصوليين إنما يعني طائفةً من الأصوليين. هل الاستفهامُ يدلُّ على الاستحباب أم لا؟ الاستفهامُ صارفٌ من صوارفِ الأمرِ؛ لأن يكون أصلُه الوجوبَ أم لا؟ هذه مسألةٌ فيها بحثٌ عند علماء الأصول.

المقصودُ من ذلك أنَّ طالبَ العلمِ إذا أرادَ أن يبحثَ مسألةً من مسائلِ الأصولِ فليعلمْ طرائقَ الأصوليين في بحثِ المسائل حتى تكون عبارتُه دقيقةً فيما إذا بحثَ يعرف كُتُبَ الأصول ومميزاتها وخصائصها إلى غير ذلك.

سؤال: كثيرًا ما تعرِضُ لأحدنا مشكلةٌ ما ويبحثُ عن جوابها في كُتُب الفتاوى، فهل يكتفي بقضيةٍ مشابهةٍ لما يريدُ أن يسألَ عنه أم لابدّ أن يسألَ العلماءَ؟

الجواب: الذي في الفتاوى على قسمين:

١- منه ما يمكنُ أنْ ينطبقَ على حالته.

٢- ومنه ما لا يمكنُ أن ينطبقَ على حالته.

الذي ينطبقُ على الحالةِ مثلُ مسائلَ لا تتعلقُ إجابتُها باختلافِ الواقعِ والحالِ.

ولكنْ هناك أشياءُ متعلقةٌ باختلافِ الأزمنةِ، ومتعلقةٌ برعاية قواعدَ، وهذه لا تطبقُها؛ لأنه إذا طبقْتَها على غيرِ زمنها فإنه قد يكونُ في ذلك إخلالٌ.

حصلَ أنّ كثيرين طبّقوا فتاوَى في وقتٍ ما على غيره، فصار في ذلك إخلالٌ بمرادِ العالِمِ حين أفتَى بتلك الفتوَى؛ لأن الفتوى لها حالٌ، مثلاً فتوى تتعلقُ بالجهاد، فتوى تتعلقُ بالتكفيرِ، فتاوى تتعلقُ بموقفِ المسلمِ من غيره، فأجاب العالمُ بإجابةٍ قد رَعَى الحالَ التي في ذلك الزمنِ.

شيخ الإسلام ابنُ تيميةَ له فتاوَى تتعلق بجهادِ التتارِ، هل تأتي وتطبقُ بما وردَ في جهادِ التتارِ على غير تلك الصورة وأنت تُلْحِقُ الصورةَ المتأخرةَ بتلك الصورةِ المتقدمة؟ لا شك

أن هذا الإلحاقَ يحتاجُ إلى عالمٍ راسخٍ في العلم يقول: المناطُ في هذه الحالِ وفي هذا الزمنِ هو المناطُ في ذلك الحال.

ولهذا عند الأصوليينَ مناطُ الحكمِ يختلفُ باختلافِ الحالِ، وعندهم قاعدةٌ يُعَبَّرُ عنها بعضُ أهلِ العلمِ بقوله: بساطُ الحال مؤثّر في الفتوى، حالُ الناس مؤثّرٌ في الفتوى، كذلك اختلافُ الأزمنةِ مؤثِّر في الفتوى، والأحكامُ واحدةٌ لكنَّ الفتوى تختلفُ؛ لأنه يكونُ إعمالُ قاعدةٍ قد تُرَجِّحُ شيئًا على شيءٍ[1].

إذن فالمسائلُ التي تُقْرَأُ في الفتاوَى بعضُها يمكنُ أن يُطبق، وبعضها لابدّ من تحقيقِ المناطِ، لهذا هناك شيء عند الأصوليين يسمى تخريجَ المناط، وهناك شيءٌ يسمَى تحقيقَ المناط، تحقيقُ المناط يعني أن يحققَ العالمُ أمرَ مناطِ الحكمِ في

(١) انظر بحثًا مستفيضًا فيما قاله «الشاطبي» عن تحقيق المناط، وتنقيح المناط، وتخريج المناط. فقد ذكر معانيها، وتقسيمَها وأمثلتَها في «الموافقات» (٥: ١١ – ٤٠).

الواقعةِ هو كذا وكذا، فإذا حقّق العالمُ المناطَ جاءتِ الفتوى، ولهذا قالوا: إن الحكمَ يدورُ مع علّته وجودًا وعدمًا[1]، والعلةُ تارةً تكون علةَ قياسٍ، وتارةً تكونُ علّةَ قواعدَ، وهذا يحتاجُ إلى عمقٍ في القواعدِ وفي الأصولِ، وهذا إنما هو لأهلِ العلمِ.

اختلاف العلماء في الفتوى في مسألة واحدة:

الخلاف في الفتاوى موجودمن قديم، والخلافُ في العلم ما بين مشدِّدٍ ومتساهلٍ موجود من الزمن الأول، لكن إذا كان الأخذُ بالأشد، أو الأخذُ بالأسهل هو نتيجةَ هوًى، دون نظرٍ في مقتضَى الأمرِ، فإن هذا وبالُه على مَنْ أفتى به؛ لأنه ليستِ المسألةُ مسألةَ تشهّي، لكنّ المسألةَ مسألةُ دليل، وإعمالٍ للقواعدِ الشرعية.

قد تجدُ أن بعضَ العلماء من السلف يشدّدُ في مسألة،

(١) انظر «إعلام الموقعين» (٥: ٥٢٨ – ٥٣٥).

ويتساهلُ في مسألة أخرى، لكن لا تجدُ من علماءِالسلفِ من يسهّل في كلِّ شيء، أويشدّدُ في كلّ شيء؛ لأن الكلَّ كان يتحرى الحقَّ بحسب ما وصل إليه من الأدلة والقواعد الشرعية.

إذا أخذنا مثلًا المذاهبَ الفقهيةَ، تجدأن مذهبَ الحنابلة في العباداتِ فيه ميلٌ إلى الاحتياطِ، وبراءةِ الذمة في الأحكام، فصار هذا المذهبُ فيه نوعُ تشديدٍ مقارنةً بمذهبِ الحنفية، والمالكية، والشافعية، لكن في المعاملات تجد أن المسألةَ بالعكس، فمذهبُ الحنابلةِ أيسرُ وأسهلُ، والمذاهبُ الأخرى أضيقُ.

البحث في كتب اللغة:

ينبغي على طالب العلم أو الباحث أن يكون دقيقًا في العَزْوِ إلى كتب اللغة نرى في كتبٍ ورسائلَ يقول الطالب: قال «ابن منظور» المتوفى سنة (٧١١هـ) في «لسان العرب» كذا، وقال

«الجوهري» المتوفى سنة (٣٩٣ هـ) في «صحاح اللغة» كذا. صاحب «الصحاح» متقدم في القرن الرابع الهجري وصاحبُ اللسان متأخِّرٌ، وصاحب اللسان جمعَ ستة كتبٍ [1]. «وابنُ منظور» ليس له كلام في «لسان العرب» وليس له إلا الجمعُ والترتيبُ، فإذا قال طالبُ العلم: قال ابنُ منظور في لسان العرب كذا، كان كلامًا لا معنى له عند أهلِ العلم الذين يفهمون اللغةَ، إذ هو لم يؤلف تأليفًا مستقلًا، خلافًا «للفيروزابادي» المتوفى سنة (٨١٧ هـ) في «القاموس المحيط» الذي جمع كتبًا وصاغها بصياغته، وقد تفرّدَ فيها بأشياءَ، ورَدَّ ورُدّ عليه، واستدرَكَ واُسْتُدْرِكَ عليه. إلى غير ذلك.

---

(١) جَمَعَ «ابن منظور» في كتابه «لسان العرب» الكتب الآتية: ١- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري. ٢- المحكم لأبي الحسن بن سيدَهْ. ٣- الصحاح للجوهري. ٤- حواشي الصّحاح لابن برّي. ٥- جمهرة اللغة لابن دريد. ٦- النهاية لأبي السعادات ابن الأثير.

إذن طالبُ العلم في اللغة يعرفُ تسلسلَ كتبِ اللغة، والكتابَ الذي دخل في غيره والكتابَ الذي استقلّ به صاحبُه، يعرفُ من أين اُستقي ذلك حتى يكون دقيقًا فيما يقوله ويكتبه، هذا لا يتأتى لك إلا بمعرفة مدارسِ اللغة، وكيف نشأتِ الكتبُ، ويعرف منزلةَ كُتُبِ اللغة؛ هل كلُّ كتابِ لغةٍ معتمدٌ؟ لا، هل إذا قال فلان وقال صاحب الكتاب الفلاني يعني انتهى في المسألة؟ لا، لأن صاحبَ اللغة أيضًا يحتاج إلى دليلٍ له يدلُّ على أن ما نقلَه صوابٌ، وإلا فيكون الاحتجاجُ غيرَ مستقيم. خذ مثلاً «الجوهريَّ» في كتابه «صحاح اللغة» ذكر أنه ألَّف كتابه هذا بعد أن مكثَ في البادية نحوًا من أربعين سنةً يتلقفُ اللغة، فهو كتب على أن كلّ كلمةٍ أوردها في كتابه قد سمعَها من العرب الأقحاح بعد أن خالطَهم في البوادي [١].

(١) قال الجوهريُّ في مقدمة صحاحه: قد أودعتُ في هذا الكتاب ما صَحَّ عندي من هذه اللغة بعد تحصيلها بالعراق روايةً، وإتقانها درايةً، ومشافهتي بها العرب العاربة، في ديارهم بالبادية.

وهنا سؤالان:

١- هل يعني ذلك أن العرب لم يدخلْ إليهم اللحنُ البتة؟

٢- أليس ثَمَّ مادةٌ أوردها إلّا وهي مسموعةٌ له من كلام العرب؟

ولذلك جاءنا كتابُ «الجوهريّ» «الصحاحُ» وهو عند أهل اللغة بمنزلةِ كُتُب الصحاح في الحديث؛ لكن فيه أشياء لا مستندَ لها عند الباحث اللغويّ الصحيح [١]، وفيه مسألة من مسائل العقيدة قال: استوى بمعنى استولى، قال الشاعر:

قد استوى بشرٌ على العراق .... [٢]

(١) قال ابن منظور في مقدمة لسانه – بعد أن أثنى على كتاب الصحاح -: وهو مع ذلك قد صحّف وحرّف، وجزّف فيما صرّف فأتيح له الشيخ أبو محمد ابن بَرِّي فتتبّع مافيه، وأملى عليه أماليه، مخرجًا لسقطاته، مؤرخًا لغلطاته.

(٢) صدر بيتٍ من الوافر وعجزه: من غيرِ سيفٍ ودمٍ مُهْراق نسب إلى «الأخطل» وما رأيته في ديوانه. وقد ذكره الجوهري في «الصحاح» (سوا ٦: ٢٣٨٥) وابن منظور في «اللسان» (سوا ١٤: ٤١٤).

يعني اسْتَوْلَى، وهذا غَلَط والشعرُ ليس دليلاً في كل شيء، وهذا لا يصل إليه الباحثُ إلا إذا تعمّقَ في بحثه، وفي تطبيقه، وعَلِمَ أننا كلّما رجعنا إلى الزمن الأول كنّا في سَعَةٍ؛ في معلومات واسعة، ثم تبدأ تضيقُ وتضيقُ إلى أن نَصِلَ إلى الصوابِ في العلوم كلِّها.

إذن فالبحثُ إذا أردْتَه على حقيقته فإنه متوسِّع جدًّا؛ يعني ليس ثَمَّ مسألةٌ إلا وراءها مسألةٌ، ووراءها مسألةٌ، حتى يصلَ الباحث في تحقيق العلم إلى أهله، فلا يمكنُ أن تُحقِّقَ مسائلَ في العربية حتى تُحكمَ العربيةَ، وتُحكم المؤلفات وتحكمَ أصولَ الاستدلال، وثَمَّ أصولُ النحوِ للسيوطي «الاقتراح في أصول النحو وجَدَلِه» وأصولُ اللغةِ لمحمد صديق خان «البلغة في أصول اللغة» كما أُلِّفت في أصول الفقه، وأصول التفسير، وأصول الحديث كتبٌ متعددة.

إذن ليس ثَمَّ علمٌ إلا وله أصولٌ تصلُ بها إلى قوانينَ تُضْبَطُ بها.

إذن الباحثُ لابد أن يكون متئدًا في بحثه متريثًا، فالعلمُ واسعٌ جدًّا ولابدّ أن يتحرى طالبُ العلم الصوابَ، ولا يظنَّ أنه إذا نقلَ نقلاً معناه انتهى الأمرُ وانتهت المسألةُ؟ لا، فالعلمُ واسعٌ ومدارسُه كبيرةٌ متنوعةٌ.

البحثُ في كتبِ التاريخِ:

التاريخُ تَتَعَرَّضُ له لأمورٍ، مثالُها:

١- استدلالُ أحدِ أهلِ العلمِ بموضوعٍ من التاريخِ، أو السِّيرةِ.

٢- ذكرُ شُبْهةٍ بأنَّ الصحابةَ - رضي الله عنهم أجمعين - كانوا يَفْعَلون أمرًا مُعَيَّنًا، أو في وَقْعةٍ كذا حصَلَ منهم أمرٌ معينٌ، أو غيرِ ذلك من المسائلِ.

كيف يُحَقِّقُ طالبُ العلمِ تلك المسائلَ، أو غيرَها التي تَتَعرَّضُ لها في التاريخِ؟

إن الكتبَ المتأخِّرة في التاريخِ أَخَذَتْ من الكتبِ المتقدِّمةِ،

كما هو الحالُ في سائر العلومِ، وكتبُ المتقدِّمين كانت تُنْقَلُ بالأسانيدِ ككتاب عُروةَ بنِ الزبيرِ، وابنِ أبي خَيْثَمةَ، وابنِ إسحاقَ إلى الطَّبَرِيِّ.

ثم جاءتْ كتبُ المتأخِّرين، فإذا هي وقائعُ بلا أسانيدَ لها.

ومن أمثلة كتب المتأخرين: كتابُ «المُنْتَظَمِ» لابن الجوزيِّ، وكتابُ «الكاملِ في التاريخِ» لابن الأثيرِ، وكتابُ «البداية والنهاية» لابنِ كثيرٍ، وغيرُها.

فإذا أراد طالبُ العلمِ بحثَ المسألةِ التاريخيةِ نظَرَ في كتبِ المتقدِّمين؛ لأنها تَذْكُرُ الواقعةَ بالإسنادِ، فينْظُرُ طالبُ العلمِ في إسنادِ هذه الواقعةِ؛ ليَعْرِفَ ثُبوتَها أو عدمَ ثبوتِها.

ويَعْلَمُ طالبُ العلمِ أن المُسْتَشْرِقِينَ قد قاموا بطبعِ بعض كتب التَّواريخِ، وقد خالفوا فيها الأمانةَ العلميةَ.

فلا يَسْتَقِيمُ للباحثِ بأصولِ بحثِه أن يقولَ مثلًا: هذا أَوْرَدَه الطَّبَرِيُّ، بل لابدَّ أن يَنْظُرَ إلى استقامةِ ما أَوْرَدَه، فإن

كان مستقيمًا وإلا نظَرَ إن كان هناك إشكالٌ، فلا بدَّ من تحقيقِ المسألةِ، ومعرفةِ ثبوتها.

التفصيل والتمثيل:

إذا أردتَ أن تبحثَ مسألةً ما فهل تبحثها في «البداية والنهاية»، وانتهى الأمرُ؟ لا، بل لابد أن ترجعَ إلى كتبٍ قبلَ «البداية والنهاية» عُرضتْ فيها المسألةُ إلى أن تصلَ إلى مصدر هذه القصةِ فإذا بحثتَ وبحثت ستجد المصدرَ، فإذن مسائلُ التاريخ تروى هكذا فإذا أتينا إلى قضية اختلف فيها الناسُ وأردنا أن نبحثَ فيها لابد من التدقيق وإلى الرجوع في التاريخ إلى أول ما طُبِعَ كالتاريخ للطبري، وسيرةِ ابن هشام وتاريخِ مكةَ والمدينةَ و «تاريخ بغداد» وتاريخ مِصرَ وتواريخ المغرب، وتواريخ فارس هم الذين طبعوها، أخذوا من هذه الكتب أشياءَ وقالوا: هذا الموجود في تاريخ المسلمين.

فإذن الباحثُ لا يقولُ: هذا ذكره الطبريُّ ويكتفي. هذا غيرُ مستقيم في أصولِ البحث؛ بل لابد أن ينظر إلى استقامةِ ما أورد إذا كان مستقيمًا، فقصصُ التاريخِ تُذكر للعبرة؛ لكن إذا كان فيه إشكالٌ فلابد من تحقيق المسألةِ بالبحث المستمرِّ إلى أن يصلَ إلى الزمن الأول.

لم يُكتبْ للتاريخ مصطلحٌ وأصولٌ في بحث التاريخ، إلا من أحد الباحثين في الزمن الحاضر، وسمَّى كتابه «مصطلح التاريخ»[1] واعتمدَ في كتابه على أصولِ الحديثِ ومصطلحِه.

البحثُ في كتبِ العقيدةِ:

إذا أراد طالبُ العلمِ البحثَ في مسألةٍ عَقَديةٍ فإنه يَسْلُكُ فيها على النحو الآتي: يَبْدَأُ أولاً في مختصراتِ أئمةِ الدعوة،

(١) تأليف د. أسد رستم مؤرخ لبناني مات سنة ١٩٦٥م طبع كتاب مصطلح التاريخ ببيروت سنة (١٩٨٤م) ثم سنة (٢٠٠٢م).

كشيخ الإسلام ابنِ تيميةَ، وتلميذِه، فينظُرُ أين ذَكَرَاها، وكيف صوَّراها وعَرَضاها؟

ثم ينتقلُ إلى الكتب المُطوَّلةِ في العقيدة، إلى أن يَصِلَ إلى كتب السنةِ المتقدمةِ التي تُرْوَى بالأسانيد.

هذا الأمرُ يُعطي طالبَ العلم ثَراءً في تصوُّر المسألة ثم يتوسعُ؛ لأن المتأخرَ من أئمة السنة يَسَّرَ لك عرضَ المسألة وأعطاك المسألةَ على صورةِ قاعدةٍ منتهيةٍ.

فإذا نظَرَ طالبُ العلمِ في كتبِ السلفِ المتقدِّمين وجَدَ نقلًا عن إمامٍ يمثِّلُ بعضَ القاعدةِ، ونقلًا آخَرَ عن إمامٍ آخَرَ تَكْمُلُ به تلك القاعدةُ.

فمجموعُ كلامِ السلفِ صاغَهُ الأئمةُ المتأخِّرون في قالَبٍ واحدٍ على صورةِ قاعدةٍ.

كيفَ يَفْعلُ طالبُ العلمِ إذا أراد أن يبحثَ مسألةً من اعتقادِ أهلِ البدع؟

يرجعُ الطالبُ لمُخْتَصَرَاتِ أئمةِ الدعوةِ، فينظر كيف صوَّرُوا المسألةَ من بيان معتقدِ أهل السنة فيها، ومعتقدِ المخالفين من أهلِ الأهواءِ والبدعِ.

فإذا أحْكَمَ الطالبُ المسألةَ انتقل بعدَها إلى كتب القوم من أهل الأهواء، ولكن يَبْقَى أن ذلك ليس لكلِّ أحدٍ من طلبةِ العلمِ، وإنما يكونُ لمن أحْكَمَ المسائلَ، وتضلَّعَ من كتب الشيخين؛ ابنِ تيمة، وابنِ القيّم، فعندَها يكونُ أهلًا للردِّ على المخالفين.

البحثُ في كتبِ الحديثِ:

مَناهِجُ شُرَّاحِ الحديثِ مختلفةٌ، وليست كلُّ مسألةٍ يَذْكُرُها أحدُ شُرَّاحِ الحديثِ معناها أنها هي مذهبُ أهلِ الحديثِ، أو بأنَّ هذا القولَ هو الأحَقُّ بأن يُنْصَرَ، فهذا ليس على إطلاقِه.

شُرَّاحُ الحديثِ السابقون كالخَطَّابيِّ في شرحِه «الصحيح البخاريِّ»،

و«لسننِ أبي داودَ معالم السنن» تجدُ شرحَه لا يُطيلُ فيه، بدأ

العلماء يفرّعون على هذه النواة، شرحَ كلٌّ على حسب ما يفهم، لهذا تميَّزَ الحافظُ في «الفتحِ»، فالحافظُ يَذْكُرُ خلافَ العلماءِ في اللغةِ في تفسير الكلمة، وكذلك يَذْكُرُ خلافَ الفقهاء.

ويذكرُ تنوّعَ الأسانيدِ، ويذكرُ الرواياتِ، بذلك توسَّع البحثُ على مَنْ سبقَه.

فائدةٌ: حديثُ «أخرِجوا المشركينَ من جزيرةِ العربِ»[1].

جزيرةُ العرب عند الحنابلة لها حدٌّ، وعند الشافعية لها حدٌّ، وعند المالكية لها حدٌّ، وعند علماء اللغة لها حدٌّ، اختلفوا فيها وطوَّلوا، يأتي شارحُ الحديث يقول: جزيرةُ العرب هي كذا وكذا، فهل الباحث انتهى الحدّ عنده إلى ما وصل إليه؟

---

(١) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب الجهاد) (٣٠٥٣) و«مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الوصية) (١٦٣٧) من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما. وانظر «فتح الباري» (٦: ١٩٦) و«شرح مسلم» للنووي (١١: ٩٨).

لا، لأنه لابد من البحث عن جزيرة العرب في الأصل هل هو فقهيٌّ أم لغويٌّ؟ فإذا كان فقهيًّا فالمرجع أهلُ الفقه، وإذا كان لغويًّا فالمرجعُ أهلُ اللغة.

إذن أصلُ البحث هو لغويٌّ، وجاء استعمالُها في الأحاديث.

فإذن عليك أن تعرفَ مأخذَ هذا البحثِ الذي تبحثه، فيكون كتابُ شرح الحديث هاديًا لك لتعرفَ مداخلَ البحثِ، فإذا قرأتَ للشارح وقد نقلَ عن الفقهاء تذهبُ إلى كتبِ الفقهاء وتتوسّع، وإذا نقلَ الشارحُ عن اللغويين تذهبُ إلى كتب اللغة وتتوسعُ، ثم بعد ذلك يكونُ العلم عندك ثريًّا متوسعًا في هذه المسألة.

جاء في كتابِ شرحِ المُفَضَّلِيَّاتِ ذِكْرُ أقوالِ التابعين، والأئمةِ، وأهلِ اللغةِ في بيانِ حَدِّ جزيرةِ العربِ، مع أنه كتابٌ في الأدبِ، فالباحثُ لا يَقْتَصِرُ في معرفةِ مسألةٍ في الحديثِ على شروحِ الحديثِ فقط.

ما الكتبُ التي اعْتَمَدَ عليها شُرَّاحُ الحديثِ من علماءِ الهندِ خاصةً؟

اعْتَمَدوا على أربعةِ أمورٍ:

١- في اللغةِ اعْتَمَدوا على «القاموسِ».

٢- وفي شرحِ الأحاديثِ اعْتَمَدوا على «المِرْقاةِ» لملّا علي القاري، و«الفتح» للحافظِ، و«نيل الأوطارِ» للشَّوْكانيِّ.

٣- وفي نقلِ المذاهبِ الفقهيةِ يَنْقُلُ بعضُهم من بعضٍ، ويعتمد بعضُهم على بعضٍ بسلسلةٍ تَدُورُ بينهم.

٤- في مسألةِ التحقيقِ والتحريرِ إذا قال مثلًا: الراجحُ كذا، فهو يُرَجِّحُ بحسَبِ نظرِه، وما أُتِيحَ له في ذلك الوقتِ، ولذلك كلما كان مُتَمَكِّنًا في فنٍّ كان ترجيحُه أقربَ للصوابِ.

توضيح ما تقدم بالأمثلة:

طالبُ العلم إذا اقتصرَ في مسألةٍ ما على ما هو موجود في

كتب الشروح المتأخرة وقال: هذه هي كلمةُ الفصل يضعفُ بحثُه، فإذا كان العالمُ هو الذي استدلَّ بما هو موجودٌ عند الحافظ ابن حجر، وبما هو موجودٌ عند النوويّ، فهذه لها مزيَّتُهَا؛ لأن الأصل في العالِم أنه اطَّلع على أشياءَ كثيرةٍ جدًّا ثم اختارَ كلامَ الحافظ ابنِ حجر ثم اختارَ كلامَ النوويّ، فيكون هذا الاختيارُ دليلًا على أن هذا الكلامَ هو أحسنُ ما وَجَدَ، فإذا كان العالمُ متبحرًا في العلم ثم اختارَ من كلام العلماء بعضَه فيدلُّ ذلك على نفاسةِ هذا الكلام، وعلى أنه هو الصحيحُ عنده.

نأتي إلى مسائلِ الرجال يقول الباحثُ: هذا الحديثُ إسنادُه حسنٌ؛ لأن فيه فلانًا قال الحافظُ ابنُ حجر: فيه صدوقٌ، هذا الكلامُ في الحقيقةِ لا يكفي، الحافظُ ابنُ حجر ألّف «التقريبَ» ليكون كاشفًا معك في اليد في أسفارك، نعم يدلُّ هذا على أن الحكمَ هو اختيارُ الحافظِ، والحافظُ له جلالتُه في العلم؛ لكنَّ المسألةَ لم تنتهِ عند هذا الحدّ، لابد أن

تطّلع على كلام الأئمةِ المتقدمين، تبحثُ مَنْ قال: ثقةٌ، ولماذا قال: ثقة؟ ومَنْ قال: ضعيفٌ، ولماذا قال: ضعيف؟ هل ضُعِّفَ مطلقًا؟ أو ضُعِّفَ في زمنٍ دونَ زمنٍ؟ يعني اختلطَ. أو ضُعِّفَ في بلدٍ دون بلد، أو في حضرة كتبِه أو في غير حضرةِ كُتُبُه، أو هل هو مقبولٌ في كلِّ العلومِ؟ وهكذا.

فإذن الباحثُ لابدّ أن يكونَ دقيقًا وكلّما صار أدقَّ صار حريًّا بالصواب في العلم.

نأتي إلى المتأخرينَ في شروح الحديثِ خاصةً علماءَ الهند، علماءُ الهند شرحوا صحيحَ البخاريّ وشرحوا صحيحَ مسلم وشرحوا سننَ أبي داود، وشرحوا جامعَ الترمذيّ، وشرحوا سنن النسائيّ، وشرحوا سننَ ابن ماجه، وغيرَ ذلك، ومسندُ الإمام أحمدَ شرحه الشيخُ أحمد البنا - رحمه الله - هذه الشروحاتُ للأحاديث من أين اسْتُقِيَتْ؟ لابدّ للمؤلف من مراجعَ، فإذا أراد الباحثُ أن يقتصرَ عليها فإنه يضعفُ بقدر

ذلك، تبحثُ تكشفُ سريعًا، هذا حسنٌ، لكن إذا أردتَ أن تبحثَ بحثًا مدققًا وتنشرَه ويكون لك فائدةٌ بشيء تقتنعُ به لابدّ أن تتوسعَ في البحث وتصلَ إلى أقصَى الموجود.

فهل مَنْ لم يدركْ علمَ الأصولِ مثلُ مَنْ أدركَ علمَ أصول الفقه؟ وهل مَنْ أدرك علمَ الإسنادِ، والصحيحَ من الضعيفِ مثلُ مَنْ لم يدركْ ذلك؟

فإذن ليس كلُّ ما قيل في شروح الأحاديث هذه المتأخرةِ مسلَّمٌ بل لابدَّ للباحثِ لا يقتصرُ عليها ليصلَ إلى كلام المتقدمين.

أغربُ من ذلك أن يقتصرَ الباحثُ على كلام بعض المعاصرين في نصوصِهم، سواءٌ في اللغة أو في العلوم المختلفة، لاشكّ أن هذا ضعفٌ؛ لأنه من حيث ما أخذوا فخذْ، ومن حيثُ ما نقلوا فانقُلْ، فلا بدَّ للباحثِ أن يصلَ إلى أوائلِ المسائلِ.

أدب السّؤال

المقصودُ بالسؤال هنا سؤالُ أهلِ العلم، أو سؤالُ المعلِّمينَ عمّا يحتاجُه الناسُ.

والحاجةُ ماسّةٌ إلى معرفةِ آداب سؤالِ أهلِ العلمِ، و طريقةِ سؤالهم، وعمّا يُسْألونَ، وكيف يكونُ السؤالُ، وكيف تُتَلَقّى الإجابةُ، وما ينبغي للمسلمِ من توقيرِ أهلِ العلم، وعدمِ الإلحاحِ عليهم بالمسائلِ، ونحو ذلك من الآداب.

وأهلُ العلم فيما مضى قد دوَّنوا كثيرًا من هذه الآداب في مصنَّفاتهم في (أدب العلم والتعلُّم) وفي (أدب الطالب مع شيخه) وفي (حقوق أهل العلم بعامّة) واللهُ - جلّ وعلا - قال في محكم كتابه: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ (التوبة:٧١)، فقولُه تعالى: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ يعني بعضُهم يحبُّ بعضًا وينصرُ بعضًا، ويُقيل عَثْرَةَ بعضٍ، ومن أكثر أهل الإيمان حقًّا في الولايةِ والمحبةِ والنُّصرةِ هم أهلُ العلمِ؛ وما

شهدَ اللهُ – جلّ وعلا – لهم به إلا لأنهم أخصُّ أهلِ الإيمانِ؛ لأنّ اللهَ قَرَنَهُمْ بنفسه وملائكتِه بالشهادةِ له بالتوحيد حيث قال – جلّ وعلا –: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ (آل عمران:١٨)، فأُولو العلمِ من الناسِ هم الصفوةُ كما قال أيضًا – سبحانه وتعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ (المجادلة:١١) فالله – جلّ وعلا – رفعَ المؤمنين على الناس جميعًا درجاتٍ، ورفعَ أهلَ العلم من المؤمنين على أهلِ الإيمانِ عمومًا درجاتٍ، فهمُ الخاصةُ وهم الصفوةُ؛ لأنّهم وُهِبُوا من فَهْمِ كلام الله – جلّ وعلا – وفهمِ سنّة رسولِ الله ﷺ ما جعل قلوبَهم أكثرَ نورًا من قلوبِ غيرِهم؛ لأنّ النورَ بالعلم، والنورُ إنما هو بفقهِ القرآنِ والسنةِ، قال تعالى: ﴿ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ ﴾ (المائدة:١٥)، مَنْ فَقِهَ القرآنَ وفَقِهَ السنةَ كان أعظمَ نورًا في القلبِ، وكان أعظمَ حقًّا لحقوقِ أهلِ الإيمانِ.

الملاحظُ أنّ الحريصَ على الخيرِ من الناس يَسْأَلُ أهلَ

العلم، يسألُهم عن المسائلِ الفقهيةِ فيما يواجهه، أو يسألُهم عن المسائلِ الاجتماعيةِ فيما يواجهُه من مشكلات في بيته أو في عملِه أو نحوِ ذلك، لكنْ وجدْنا كثيرًا من الأسئلةِ قد خرجتْ عمَّا ينبغي مراعاتُه من توقيرِ أهل العلم وعدمِ الإخلال بحقِّهم، فتجدُ أنَّ مِنَ الناس من يخوضُ في سؤاله لأهلِ العلمِ في أمورٍ لا ينبغي أن يخوضَ فيها.

وأصلُ كثرةِ السؤالِ وكثرةِ المسائلِ قد جاء النهيُ عنه فقد ثبتَ في الصحيحين من حديث أبي هريرة أن النبيَّ ﷺ قال: «ما نَهَيْتُكُم عنه فاجْتنبوه وما أمرتُكم به فأْتوا منه ما اسْتطعْتم فإنَّما أهلكَ الذين مِنْ قبلكم كَثْرَةُ مسائلهم، واختلافُهم على أنبيائهم[1]» قال: أهلُ العلم: قوله (كثرةُ مسائلهم) يعني عمّا لم يقعْ وعمّا لم يأتِ بيانُه في الكتابِ المُنَزَّلِ، ولهذا جاء في

---

(١) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة) (٧٢٨٨) و«مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الفضائل) (١٣٣٧) وهو الحديث التاسع من أحاديث «الأربعين النووية».

الصحيح أنّ النبيَّ ﷺ قال: «إنّ أعظمَ المسلمينَ في المسلمينَ جُرْمًا مَنْ سَأَلَ عن شيءٍ لم يُحرّمْ على المسلمينَ فحُرِّمَ عليهم لأجل مسألتِه[1]»، وقد قال - جلّ وعلا -: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْـَٔلُوا۟ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا﴾ (المائدة:١٠١)، والأحاديثُ التي جاءتْ في النهي عن كثرةِ السؤالِ متعددةٌ وقد قال ابنُ عباس - رضي الله عنهما -: ما رأيتُ قومًا خيرًا من أصحابِ محمدٍ ﷺ ما سألوه إلا عن ثلاثَ عشرةَ مسألةً حتى قُبِضَ، كلُّها في القرآن[2]. قد قال - جلّ وعلا-: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ﴾ (البقرة:٢٢٢)، ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى﴾ (البقرة:١٨٦)، وقد كان من توقيرِ الصحابةِ للنبيِّ ﷺ ومنْ كراهتهم لكثرةِ

---

(١) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب الاعتصام) (٧٢٨٩) و«مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الفضائل) (٢٣٥٨) من حديث «سعد بن أبي وقاص» - رضي الله عنه- واللفظ لمسلم.

(٢) رواه «ابن حجر» في «المطالب العالية» في (كتاب التفسير - سورة المائدة) برقم (٣٧٠٥).

المسائل قال أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ: نُهينا أن نسألَ رسولَ الله ﷺ عن شيءٍ، فكان يُعْجِبُنا أن يجيءَ الرجلُ من أهلِ البادية العاقلُ فيسألَه ونحن نسمعُ[1] فيستفيدون من السؤالِ ومن الجوابِ.

وقد جاء أيضًا في الحديث الصحيح: «إنّ الله كَرِه لكم ثلاثًا قِيلَ وقالَ، وإضاعةَ المال، وكثرةَ السؤال[2]».

وقد قال أيضًا «الحجَّاج بن عامر الثُّمالي[3]» أن رسول الله ﷺ قال: «إيَّاكم وكثرةَ السؤال[4]»، فالأحاديث دالّة على أنَّ كثرةَ الأسئلةِ لأهلِ العلم إنّما ذلك داخلٌ في المكروه إلا ما

---

(١) أخرجه «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الإيمان) (١٢) من حديث «أنس بن مالك» رضي الله عنه. وانظر «جامع العلوم والحكم» (١: ٢٤٢).

(٢) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب الزكاة) (١٤٧٧) من حديث «المغيرة بن شعبة» رضي الله عنه.

(٣) له صحبة كما في «الإصابة» (٢: ٣٢).

(٤) رواه «ابن عبد البر» في «جامع بيان العلم وفضله» (٢: ١٤٠).

يحتاجُ إليه العبدُ، واللهُ - جلّ وعلا - أمرَ المؤمنينَ بأنْ يسألوا إذا جَهِلوا، وقد قال - سبحانه وتعالى - لما أنكرَ كفارُ قريشٍ أن يكونَ الرسولُ بشرًا رجلاً، وقالوا: إنّ الرسولَ يجبُ أن يكونَ مَلَكًا. قال - سبحانه وتعالى -: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٤٣ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل: ٤٣-٤٤)، قال العلماءُ: هذه الآيةُ نازلةٌ في سؤال أهل الكتابِ ولكنّ عمومَ لفظِها يشملُ سؤالَ أهلِ القرآنِ وأهلِ السنة؛ لأنهم أحقُّ ببيانِ ما نَزّلَ اللهُ - جلّ وعلا -، ولهذا قال - سبحانه وتعالى -: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾.

قال الشيخُ عبدُالرحمن بنُ سعدي في تفسيره عند هذه الآية: وعمومُ هذه الآية فيها مدحُ أهلِ العلمِ، وأنّ أعلَى أنواعِه العلمُ بكتابِ الله المنزَّل، فإنّ الله أمرَ مَنْ لا يعلمُ

بالرّجوع إليهم في جميع الحوادث، وفي ضمن ذلك تعديلٌ لأهل العلم، وتزكيةٌ لهم، حيث أمرَ الله - جلّ وعلا - بسؤالهم، وأنه بذلك يخرجُ الجاهلُ من التَّبِعَة. اهـ

وسؤالُ أهلِ العلمِ وأهلِ الذكر له أحوالٌ، الناسُ يحتاجون إلى أن يسألوا، ولكنّ هذا السؤالَ من حيث هو له آدابٌ:

- أدبٌ من جهة السائل.
- وأدبٌ من جهة المسؤول.

آدابُ السائل:

يجبُ على السائل أنْ يراعيَ آدابًا منها:

الأدب الأول: أن تكونَ مسألتُه واضحةً غيرَ ملتبسةٍ - يعني أن يتبيّنَ المسألةَ قبلَ أن يسألَ - والملاحظُ أنّ من المسلمين مَنْ إذا جاء على باله مسألةٌ، أو واجهتْه مشكلةٌ فإنه يأتي أهلَ العلمِ ويسألُهم مباشرةً دون أن يستحضرَ تفاصيلَ هذه المسألةِ، وقد يرفعُ الهاتفَ مباشرةً ويسألُ العالمَ عمّا

عرضَ له دون أن يستحضِرَ ما اتّصل بهذه المسألةِ، فإذا استوضحَ المسؤولُ سأله العالمُ عن بعضِ التفاصيلِ قال السائلُ: واللهِ لا أعلمُ.

فلا بدّ للسائل أن يستحضرَ تفاصيلَ المسألةِ قبلَ أن يَسْأَلَ؛ لأنّ السائلَ يسألُ عن حُكْمِ الله - جلّ وعلا - الذي إذا أدركتَ الحكمَ فقد برئتَ من التَّبِعة، والمسؤولُ - العالمُ الذي يُسأل - لابدَّ أن تكونَ المسألةُ عنده واضحةً وإلَّا فكيف يجيبُ على شيء ليس بواضح؟

ولهذا ينبغي للسائل أوّلاً أن يتصوّر السؤالَ جيّدًا، وأن يسألَه في عبارةٍ ملخصّةٍ، ولا تظنَّنَّ بأنّ المسؤولَ المفتي، أو طالبَ العلم الذي تأهّلَ للجواب أنَّ الذي يتّصل عليه واحدٌ فقط أو اثنانِ، اليومَ مع الهاتف صار الذي يتَّصلُ بأهل العلمِ من الداخلِ أو الخارج عشراتُ الآلافِ في السنة مثلًا، وفي اليومِ الواحد قد يتّصلُ عشرونَ أو ثلاثون، فلهذا كان من الأدب الذي ينبغي مراعاتُه أن يستحضرَ السائلُ ضيقَ وقتِ

المفتي، فعليه أنْ يُعدَّ السؤالَ بعبارةٍ واضحةٍ لا لَبْسَ فيها ولا غُموضَ، ويجتهدَ في أن يعينَ المفتي على وقته، وحتى تكون المسألةُ أنفعَ فلابدّ من رعايةِ الحالِ والتأدّبِ معهم في اخْتصار المسألةِ، فإذا كانتِ المسألةُ واضحةً كان الجوابُ واضحًا، ولهذا ترى أنّ أسئلةَ جبريلَ - عليه السلام - للنبيّ ﷺ دليلٌ على وضوح المسألةِ وينبني على وضوحِ المسألةِ وضوحُ الجوابِ [١].

قال جبريلُ - عليه السلام - للنبي ﷺ «أخبرْني عن الإسلام» سؤالٌ ملّخص وواضحٌ، و«أخبرْني عن الإيمان»، و«أخبرْني عن الإحسان» وعن أشراط الساعة قال: «فأخبرْني عن أماراتِها»[٢] ونحو ذلك، فوضوحُ السؤالِ وقلةُ ألفاظِه

---

(١) العلمُ سؤالٌ وجوابٌ، ومن ثَمَّ قيل: حسنُ السؤال نصف العلم. «فتح الباري» (كتاب العلم) (١: ١٤٢).

(٢) أخرجه «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الإيمان) رقم (٩) من حديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وهوا الحديث الثاني من «الأربعين النووية».

باستحضار تفاصيله.

ووضوحُ السؤال قبلَ أن تسألَ هذا من الآداب التي ينبغي مراعاتُها، وكثيرًا ما تكون الإجابةُ غيرَ واضحةٍ؛ لأنّ السائلَ لم يُحسنِ السؤالَ.

الأدب الثاني: ألّا يسألَ السائلُ أهلَ العلم عن شيءٍ يعرفُ جوابَه.

بعضُ طلبةِ العلمِ، أو الذين لديهم إطلاعٌ ومعرفةٌ، يكون قد بحثَ المسألَةَ وعرفَ ما فيها من الأقوالِ ، فيأتي ويسألُ، فإذا سأل وأُجيبَ بجوابٍ موافقٍ لأحدِ الأقوالِ أتى باعتراضاتٍ، يقول: هذا ما دليلُه؟ هذا الدليلُ قُدح فيه بكذا، أو وجّه بكذا، وقال بعضُ أهلِ العلم فيه كذا، ونحو ذلك. ففرقٌ ما بين أن تسألَ لتستفيدَ أو لتتعلّمَ وأنت لا تعلَمُ، وبينَ أنْ تناظرَ.

والعالمُ أو المعلِّمُ لم يفتحْ لك المجالَ لتناظرَه، فإنْ كنتَ تريدُ ذلك فقلْ له: أنا أريدُ أن أُناظِرَكَ في مسألةِ كذا.

ما معنى المناظرة؟

معناها المجادلةُ، فيها تَعْرِفُ ما عندي وأعرفُ ما عندك حتى نصلَ إلى الحقِّ، وهذا غيرُ مطلوبٍ، كما أنَّ فيه عدمَ رعايةِ الأدبِ مع أهلِ العلم؛ لأن في ذلك بعضَ التّعدي على حقّ أهلِ العلم إلّا إذا أفصحتَ له بأنّك تريد أن تبحث معه هذه المسألةَ، فإذا أذِنَ لك بالبحثِ فإنه عند ذلك تخرجُ المسألةُ من كونها استفتاءً وسؤالاً وجوابًا إلى مسألةِ بحثٍ ونقاشٍ، وهذا يكون في مجالسِ العلمِ، فإنه يكونُ عنده معرفةٌ بالجواب، ولكنه يسأل ليختبرَ أو ليعلِّمَ غيرَه بأنه سأل سؤالًا جيدًا ونحو ذلك.

فلهذا كان مما ينبغي التأدُّبُ فيه ألا يسألَ إلا عن شيء لا يعلمُه، وذلك لأنّ الله - جلّ وعلا - قال: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل: ٤٣) إنْ كنتَ تعلمُ فلا تسألْ؛ لأنّ وقتَ المفتي ينبغي أن يُصرفَ في الواجبات التي يتقاصَرُ عنها وقتُ الكثيرين، فكيف بالاستطراد ونحو ذلك.

الأدب الثالث: ألّا تذكرَ للعالم قولَ غيرِه. بعضُ الناس يسألُ أهلَ العلمِ بالهاتف ثم يسألُ الثاني وبعدَه يسأل الثالثَ والرابعَ، فهو يضطربُ في المسألة، ثم بعدَ ذلك يذهبُ إلى شيء غيرِ جيّدٍ وهو أنه ينتقي أسهلَ تلك الأقوالِ، وهذا لا ينبغي، فإنّ الذي ينبغي في السؤال أن تبحثَ عمّن تثقُ بعلمِه ودينه فتسألَه، كما قال أهلُ العلم: ينبغي للمستفتي أنْ يَسألَ مَنْ يثقُ بعلمِه ودينِه [1].

فإذا وثقتَ بعلمِ أحدٍ ودينهِ فلا تسألْ غيرَه؛ لأنك إذا سألتَ غيرَه فإنه قد يكونُ عنده من الجوابِ غيرُ ما عند الأولِ فتقعُ أنت في حيرة.

إلاّ إذا كان جوابُ الأول مشكلاً من جهةِ الدليلِ فإنّه يحقُّ للسائلِ أن يسألَ غيرَه؛ لأنه ما اقتنعَ بالجواب، لا من جهة

---

(١) ينبغي أن يختار الأستاذ الأعلمَ، والأورعَ، كما اختار أبو حنيفة – رحمه الله – حمّادَ بن سليمان بعد التأمل والتفكُّر، وقال: «وجدته شيخًا وقورًا حليمًا صبورًا في الأمور» «تعليم المتعلم طريق التعلم» (٧٢).

عدمِ مناسبته لحاله، أو من جهةِ صعوبةِ الجوابِ، أو يريد أن يبحثَ عمن يخففُ له.

الأدب الرابع: ألّا تسأل بإلغازٍ في السؤال.

مثلًا هناك مَنْ يسألُ ويقول: فلانٌ من الناس حصلَ معه كذا وكذا. وهو يريد أن يخرجَ عن مسألته بخصوصه ويقيسَ عليها مسألةً مشابِهَةً، السائلُ يظنُّ أنه إنْ أُجيبَ على تلك فمسألتُه مثلُ تلك المسألةِ، فيقول مثلًا: فلانٌ لو حصلَ عليه كذا وكذا. ومسألتُه في الواقع تختلفُ عن تلك ولكنه يظنّ أنّ هذه وتلك سواءٌ، فحتى لا يظنُّ العالمُ أنّه هو الذي وقعَ في المسألة وهو الذي يحتاجُ إلى الجواب فإنه يُعَمِّمُ.

سؤالُ أهلِ العلمِ ليس فيه عيبٌ، بل هو شرفٌ، ويدل على حرص السائلِ على الخيرِ ورغبتِه في إبراء ذمتَّه، وأن يكونَ متخفِّفًا من التَّبِعة حين يلقى ربَّه – جلّ وعلا –، إذن سَلْ عما وقعَ بوضوحٍ ولا حرجَ في ذلك، وعن أمِّ المؤمنين أم سلمةَ

أنها قالتْ: جاءتْ أمُّ سُلَيْم امرأةُ أبي طلحةَ إلى رسولِ الله ﷺ فقالتْ:يارسولَ الله إنّ الله لا يَسْتَحْيِي من الحقِّ، هل على المرأة مِنْ غُسْلٍ إذا هي احتَلَمَتْ؟ فقال رسولُ الله ﷺ: «نَعَمْ إذا رأتِ الماء»[1].

والحياءُ لا يكون في السؤال؛ لأنّ الحياءَ محمودٌ في غيرِ ما يُبعِدُكَ عن معرفةِ الحكمِ في الدين.

فاسألْ عمَّا تحتاجُه، ولا تَظنَّنَّ أنّك إذا ألغزتَ بالسؤال وأجاب أنّ الجوابَ ينطبقُ على مسألتك، فالسؤالُ الصريحُ يوصلُك إلى الجوابِ الصحيح.

ولهذا نرى أنَّ كثيرًا من الإشكالاتِ التي حصلتْ كانتْ بسببِ تضاربِ أقوالِ بعضِ أهلِ العلم في بعضِ المسائلِ إمّا الفقهيةُ أو المسائلُ الواقعةُ أو الاجتماعيةُ أو نحوُ ذلك، إنما

---

(١) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب العلم – بابُ الحياء في العلم) (١٣١). وفي (كتاب الغسل – باب إذا احتلمتِ المرأةُ) (٢٨٢).

جاء مِنْ جهةِ مَنْ يسألُ بسؤالٍ ملغزٍ مُعَمَّى، أو يكونُ المرادُ ما وراءه وليس في ظاهره، وهذا لا ينبغي؛ لأنّ اللهَ – جلّ وعلا – أمَرنا بأمرٍ واضحٍ فتعدَّى هذا السائلُ الأمرَ لما ينبغي من الأدبِ في السؤال.

الأدب الخامس: أن يسألَ السائلُ لنفسه وألَّا يسألَ لغيره؛ لأنّ المفتي أو العالمَ لابدّ أن يستوضحَ وأن يسألَ؛ يقول المفتي: ما الذي حصلَ؟ هل حصلَ كذا وكذا؟ فإذا كان السائلُ غيرَ مَنْ حصلتْ له المسألةُ فإنَّه لا يكون ذلك مُعينًا على الجواب إلاّ فيما كان السّؤالُ مختصرًا، وكان المانعُ من سؤالِ السائلِ هيبةَ العالمِ أو الاستحياءَ، فلا مانعَ كما فعل عليٌّ – رضي الله عنه – حيث كان رجلًا مذّاءً فاستحيَا أن يسأل رسولَ الله ﷺ لمكان ابنتِه فأوصى «المقدادَ» أن يسألَ النبيَّ ﷺ عن هذه المسألةِ وهي كثرةُ المَذْي، فسأله فأجابَه النبيُّ ﷺ:

«فيه الوُضوءُ»[١] ثم نقلَ الجوابَ إلى عليّ – رضي الله عنه – وهذا أدبٌ يُحسَبُ لعليّ، رضي الله عنه.

إذن الأصلُ ألّا يسألَ المرءُ إلا فيما يخصُّه؛ لأنّ الجوابَ يختلفُ بحسبِ السائلِ وبحسبِ عَرْضِ السؤالِ، والناقلُ ليس دائمًا ينقلُ الصورةَ على حقيقتها، وكثيرًا ما يحصلُ من الأجوبة ما ليس فيه دقةٌ من جهةِ عرضِ السائلِ.

الأدب السادس: إذا سأل السائلُ أهلَ العلم عن طريق الهاتف أو غير الهاتف فلا يُسَجِّل الجوابَ على جهاز التسجيل إلا بإذنِ العالمِ.

وقد مرّ عَلَيَّ بعضُ الإخوةِ مرةً وقد سجّل لأحدِ أهلِ العلم جوابًا ليس كما ينبغي، وهذا راجعٌ إلى أنّ العالمَ يجيبُ على قدر الاستفتاءِ، ولو أُخبرَ العالمُ أنّه سيُسَجَّلُ له، وأنّ

(١) «صحيح البخاري» (كتاب العلم – باب مَنِ استحْيا فأمرَ غيره بالسؤال) (١٣٢).

الجوابَ سيسمعُه آخرون لكان جوابُه غيرَ الجوابِ الأولِ من حيثُ مراعاةُ الجمهور.

فمن عدمِ توقيرِ أهلِ العلم وعدمِ رعايةِ حقّهم، بل من الافتئاتِ على حقِّهم أن تسجلَ جوابَ أهلِ العلم بالهاتف، أو بالكتابة ثم تنشره دون إذنِه؛ لأنه هو الذي له الحقُّ في أن تُنشرَ فتواه على الملأ أو ألّا تُنْشَرَ أو ألّا تسجلَ، فالسائلُ سألَ فيما يخصُّه، فهل أَذِنَ العالمُ لك أن تسجِّل السؤالَ والجوابَ بالهاتف؟ لم يأذنْ، فإذا أردتَ أن تُسَجِّلَ فاستأذنْه في البداية تقول: أحسنَ الله إليك أنا محتاجٌ للجواب مُسَجَّلًا على الشريطِ، والآن أريدُ أن أسجِّلَه. فإذا أذِنَ لك بالتسجيل تكون أنت قد أتيتَ بما ينبغي من الأدب. لو سُئلَ أهلُ العلمِ مثلًا في برنامج نورٍ على الدربِ، فيكون الجوابُ هناك فيه تفصيلٌ، وفيه دليلٌ، وفيه تعليلٌ، ونحو ذلك؛ لأنه سيُنشرُ على الملأ، أمّا الجوابُ لشخصٍ فيكون على حسبِ الحالِ باختصارٍ، كأن يقول المفتي: يصلحُ هذا أو لا يصلحُ، يجوزُ أو لا يجوزُ،

السنةُ كذا؛ لأنّ الوقتَ يضيقُ عن أن يفصِّلَ لكلِّ أحدٍ.

الأدبُ السابع: ألّا يسألَ السائلُ عن أشياءَ لا يفهمُها إلّا الخاصةُ، وألاَّ يثيرَ السؤالَ أمامَ العامةِ في المحاضراتِ العامةِ كأنْ يسألَ سؤالاً قد لا يعلمُ العامةُ معناه، ولا يفهمونَ جوابَه إلا فئةٌ قليلةٌ من طلبة العلم، وقد قال عليّ - رضي الله عنه -: «حدّثوا الناس بما يعرفونَ، أتُحِبُّونَ أنْ يُكَذَّبَ الله ورسولُه»[1]. وقد بوّبَ البخاريُّ في (كتاب العلم) من صحيحه بقوله: (باب مَنْ خصّ بالعلمِ قومًا دون قومٍ كراهيةَ ألا يفهموا).

مثالُ ذلك: أن يسألَ عن بعض المسائلِ الدقيقة في العقيدةِ، كالسؤالِ عن بعضِ أحاديثِ الصفاتِ، والسؤالِ عن بعضِ الآراءِ في مواقفِ يومِ القيامةِ والاختلافِ فيها، والسؤالِ عن بعض دقائقِ المسائل في الفقه واختلافِ أهل العلم فيها. العامةُ إنما يحتاجون قولًا واحدًا بدليله يمشون

---

(١) ذكره «البخاري» في «صحيحه» معلّقًا في (كتاب العلم - باب مَنْ خصَّ بالعلم قومًا دون قومٍ كراهيةَ ألا يَفْهموا) (٤٩).

عليه، ولكنّ السؤالَ الخاصَّ إنما يكون لأجلِ هذا السائلِ ولمن هو في طبقته، ولهذا ينبغي أن تُفرِّقَ بين السؤالِ والبحثِ، ولهذا نقول: لا تسلْ عن أشياءَ لا يفهمُها إلا الخاصةُ فمِنْ أدب السؤالِ أن تسألَ بما يناسبُ الحالَ والمقامَ، وألاّ تسألَ عن أشياءَ لا يستوعبُ الجوابَ عليها أكثرُ الحاضرين.

الأدبُ الثامن: إذا سألتَ فأُجبتَ وكان عندك اشتباهٌ، فقلْ: ما فهمتُ، واسترجعْه في الجواب حتى تفهمه، فقد روى «البخاريُّ» في «صحيحه» عن «ابن أبي مُلَيْكَةَ» أنه قال: كانت عائشة - رضي الله عنها - لا تسمعُ شيئًا لا تعرفُه إلا راجعَتْ فيه حتى تعرفَه[1].

فالأدبُ الذي كان عليه الصحابةُ - رضي الله عنهم - أنهم إذا سمعوا شيئًا وأشكلَ عليهم فإنَّهم يراجعونَ حتى يفهموا، لئلا ينقلوا للناسِ نَقْلًا خاطِئًا.

---

(١) (كتاب العلم - باب مَن سمع شيئًا فراجعَ حتى يعرفَه) (١٠٣).

الأدب التاسع: أن يكون السائلُ لبِقًا مع أهلِ العلم متأدبًا معهم، وهيَّاباً لهم[١]، فإنّك إذا زدتَ في احترام العالم وشعرَ بذلك منك فإنه يزيدُك من العلمِ والجوابِ؛ لأنك أصبحت متأهلاً[٢].

الأدب العاشر: ينبغي أن يراعي السائلُ حالَ العالمِ ووقتَه حين يسألُه فيقول له: هل هذا وقتٌ مناسبٌ للسؤال أو أرجئُ السؤالَ إلى وقتٍ آخرَ؟ فإذا قال: أرجئْه إلى وقتٍ آخرَ. فيكون هذا زيادةً في الأدب والأجرِ، فالمتصلُ دائمًا هو المرتاحُ، وأمّا المتصَلُ به فلا يُدرَى حالُه، وأحوالُ الناس في

---

(١) قال إسحاق بن إبراهيم بن أبي حبيب الشهيد: كنت أرى يحيى القطان يصلي العصر ثم يستند فيقف بين يديه عليّ بن المدينيّ، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والشاذكوني، وعمرو بن عليّ، يسألونه عن الحديث وهم قيامٌ هيبةً له. «تهذيب التهذيب» (١١: ٢١٩).

(٢) ومما ينسب للإمام الشافعي – رحمه الله – قولُه:

وَمَنْ منحَ الجهّالَ علمًا أضاعه ... ومَن منعَ المستوجبين فقد ظلم

بيوتهم أو في أعمالهم مختلفةٌ وقد يكونُ الذّهن منشغلًا بتلك الحالِ، لهذا لو تذهبُ وترى في المدوّنة مثلًا التي دُونتْ فيها أسئلةُ «مالك» وبعضِ أصحابه والأجوبةُ، وكذلك أسئلةُ الشافعي، وكذلك أسئلةُ أصحابِ أحمدَ لأحمدَ، لا تجد الأجوبةَ متفقةً من حيثُ التفصيلُ وعدمه، لو نظرت المسائلَ المختلفةَ عن أحمدَ لوجدتَ يسألُه سائلٌ فيكونُ الجوابُ: هذا أكرهُه. وفي مسائلَ أخرَ تجد أنه يفصّلُ.

فلِمَ اختصرَ في موضع وفصّلَ في موضع آخر؟ نحن نقرأُ الكتابَ لا نستحضرُ الحالَ التي سُئل فيها ذاك السؤالَ والحالَ التي سُئل فيها السؤالُ نفسُه مرّةً أخرى.

واقعُ الحالِ وواقعُ العالم النفسيّ والذهنيّ والزمنيّ والمكانيّ يفرضُ عليه أشياءَ ولهذا ينبغي أن يُراعَى ذلك في حالِ سؤالِ أهلِ العلم.

وقد ذكر لي بعض كبارِ السنِّ أنه أراد مرةً أن يسألَ الشيخ

محمدَ بنَ إبراهيم – رحمه الله – سؤالاً وهو في السيارة فأجابه الشيخ قائلاً: إنّ السيارةَ ما فيها فتاوَى إذا ذهبنا إلى البيت فادخلْ واسألْ، أو إذا كنّا في المسجد اسألْنِي فيه.

لماذا؟ لأنّ الراكبَ في السيارة يعرضُ له أشياءُ، كالسلام وغير ذلك، والمفتي ينقلُ عن الله – جلّ وعلا – وموقِّعٌ عن ربّ العالمين حينما يجيبُ يقول: هذه فتوى الله – جلّ وعلا – في المسألة. ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ﴾ (النساء:١٧٦).

ابنُ عباس – رضي الله عنهما – حَبْرُ الأمة في القرآن؛ كثيرُ العلمِ في كتاب الله – جل وعلا– بدعوة النبيّ ﷺ، يقول: مَكَثْتُ سنةً وأنا أُريدُ أنْ أسألَ عمرَ: مَنِ المقصودُ بالمرأتين في قول الله – جلّ وعلا –: ﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (التحريم:٤)، قال ابنُ

عباس: فما أستطيعُ أن أسأله هيبةً له (١).

وكان عمرُ – رضي الله عنه – يحبُّ ابنَ عباسٍ وكان يقدّمُه في المجالس ويُباهي به كبارَ الصحابةِ؛ لما يظنُّ ويلمحُ فيه من علمٍ وتُؤدةٍ وأدبٍ وفهمٍ عنده في الكتاب والسنة. قال ابنُ عباس: هبتُ أن أسألَ عمرَ عن المرأتينِ اللّتينِ تظاهَرتا على رسول الله ﷺ.

قال: حتى كان منصرفُه مرّة من الحج فصحبتُه فقال لي: يا ابنَ عباس قرّبْ لي وَضوءًا – يعني ماءً – فلما قرّبتُ له الوَضوءَ قلت له: يا أميرَ المؤمنين مَنِ المرأتانِ اللتان قال فيهما الله – جل وعلا –: ﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾؟ قال: عائشةُ وحفصةُ(٢).

وكان ابنُ عباس ربما توسّدَ بردَتَه في يومٍ حارٍّ عند بابِ

---

(١) طرف من حديث أخرجه «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الطلاق) (١٤٧٩).

(٢) طرف من حديث أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب المظالم) (٢٤٦٨).

أحدِ الأنصارِ ليستفيدَ منه علمًا، سمعَ عنده حديثًا عن النبي ﷺ فأراد أن يتثبّتَ منه أو أرادَ أن يأخذَه منه مباشرةً، فيأتي فيطرقُ البابَ فيقولون: هو قائلٌ – أي: نائمٌ – أو هو في الدّار، أو مثل ما يقولُ أحدُنا اليومَ: هو مشغولٌ أو نحو ذلك. فانْتَظَرَ حتى خرجَ فلما خرجَ قال: يا ابنَ عمّ رسولِ الله ﷺ منذ متى وأنت هنا؟ فقال ابن عباسٍ: منذ كذا وكذا. فيقول له: فهلّا بعثتَ إليَّ حتى آتيك. فيقول ابنُ عباس: أنا كنتُ أحقَّ أن آتيَك. وكان يتوسدُ البردة وتَسْفِي الريحُ الترابَ عليه، وتَحَمَّلَ ذلك تذللاً في طلبِ العلمِ واحترامًا لأهلِ العلمِ، فلما رآه على هذه الحالِ انشرحَ صدرُ المسؤول أن يجيبَه عما أرادَ، وعَظُمَ في نفسه، فكان ابنُ عباس يسأل مَن هم في طبقته من الصحابةِ – رضي الله عن الجميع –، ولهذا قال كلمتَه المشهورةَ: ذللتُ طالبًا فعززتُ مطلوبًا [1].

---

(١) قال العجلوني: قال النجم: هذا اللفظ مشهور عن ابن عباس – رضي الله عنهما – أخرجه الدينوري بلفظ: ذللت طالبًا للعلم فعززت مطلوبًا.

يعني لـمّا كنتُ طالبًا كنتُ أذلّ لمن أستفيدُ منه ولكن لما احتاجَ الناسُ إليّ عززتُ مطلوبًا؛ لأنه صار عندي من العلمِ ما ليس عند غيري.

وقد قال ابنُ عباسٍ لبعض الأنصار –وكان صديقًا له– اذهبْ بنا يا أخي إلى صحابةِ رسول الله ﷺ نسألُهم عن العلم ونستفيدُ منهم، فقال ذاك الأنصاريُّ: العجبُ لك يا ابنَ عباس أترى أنّ النّاس سيحتاجون إليك وهؤلاءِ صحابةُ رسول الله ﷺ الكبارُ بين ظهرانيهم. قال: فتركَ العلمَ والسؤالَ، وذهب ابنُ عباس يسألُ. مات كبارُ الصحابةِ فأتى زمنٌ وابنُ عباس فيه من كبارِ صحابةِ رسول الله ﷺ، فاحتاجَ الناسُ إلى علمِه وأصبح يجيبُ الناسَ بما فتح الله – جلّ وعلا – عليه.

قال ابنُ عباس: فكان ذلك الأنصاريُّ يمرُّ بي بعدُ والناسُ

يسألوني فيقول: أنت كنتَ أعقلَ مني [١].

الشاهدُ من ذلك: أنّ السائلَ والمتعلِّمَ يحتاجُ إلى مراعاة أهلِ العلم، وألاّ يضيقَ بالعالِم إذا لم يَفْتَحْ له صدرَه دائمًا، وهذا لعلّه من أسبابِ عدمِ إكثار الصحابة سؤالَ النبيِّ ﷺ تأدّبًا معه وتوقيرًا له - عليه الصلاة والسلام - وحتى يكون ذلك أبلغَ في الأدب معه.

الأدب الحادي عشر: احتمالُ السائلِ أستاذَه إذا نهرَه واشتدّ عليه، وأن يلتمسَ العذرَ له، ويتأدّبَ معه ويوقرَه ويستفيدَ من علمه.

الأدب الثاني عشر: ألاّ يُحْرِجَ السائلُ العالِمَ أو طالبَ العلمِ.

مثالُ ذلك أن يقولَ للعالم: أسألُكَ بالله وبوجهه وأقسمُ عليك

---

(١) انظر «فضائل الصحابة» للإمام أحمد (٢: ٩٧٦)، و«المستدرك» للحاكم (٣: ٥٣٨).

أن تجيبَ على هذا السؤال. فالمسؤولُ قد يكونُ له وجهةُ نظرٍ في أنّ إجابةَ هذا السؤالِ لا تناسبُ العامَّةَ، فأنت الآن أحرجْتَه شرعًا؛ لأنّ من السنَّة إبرارَ المقسِم؛ فإذا أقسمَ عليك أحدٌ بالله فإنّه من السنة أن تجيبَه «مَنْ سألكم بالله فأجيبوه»[١]، وفي هذا غايةُ ما يكون من عدمِ رعايةِ الأدبِ وعدمِ احترامِ أهلِ العلم؛ لأنّك تريد أنت الإجابةَ لغرضٍ في نفسك، وإنما يريدُ أن يكونَ هذا جوابًا لأشياءَ تتعلقُ بالمجتمع أو بالأُمَّة بالرأي العام ونحو ذلك، يريدُ أن ينتشرَ الجوابُ عن ذلك والمسؤولُ لا يَرَى انتشارَ ذلك من الحكمةِ. فالعالمُ أو طالبُ العلم قد يتركُ جوابَ بعضِ المسائلِ لغرضٍ شرعيٍّ صحيحٍ يرعاه، وقد يرعَى من المصالح الشرعية ما لا يستبينُه السائلُ، وإحراجُ العلماءِ في غايةِ ما يكونُ من الإساءةِ، فإمّا أن يجيبَ عليه العالمُ فيقعَ في عدم

---

(١) أخرجه «أحمد» في «مسنده» (٢: ٦٨) عن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ قال: «مَنِ استعاذَ بالله فأَعِيذوه، ومَن سألكم باللهِ فأعْطوه، ومن دعاكُم فأجيبوه...».

المصلحة الشرعية، وإمّا أن يرتكبَ العالمُ النهيَ، فبذلك يقعُ في الحَرَج في أيّ المفسدتين أدنى حتى يرتكبَها، هل يرتكبُ مفسدةَ الجوابِ أو مخالفةَ إبرارِ المقسِم؟ ونحو ذلك.

العلم يؤخذ من أهله بالتلقّي[1]:

العالمُ والمفتي يبني فتواه على أشياءَ كثيرةٍ؛ يرعى النصوصَ، ويرعَى كلامَ أهلِ العلمِ، ويرعَى القواعدَ الشرعيةَ، ويرعَى ما أمرَ الله - جلّ وعلا - به من الأصولِ وما نَهى الله عنه، فيرعَى أشياءَ غيرَ موجودةٍ في الكتاب، فقد يجدُ السائلُ المسألةَ موجودةً في كتابٍ من الكتب ويذهبُ يطبقها على الواقع. لا، ليس الأمر كذلك، ولو كان الأمرُ كذلك لما احتاجَ أهلُ العقولِ أن يطلبوا العلمَ على أهلِ العلمِ وإنما يقرؤونَ ويُكتفَى بقراءتهم، ولهذا قال بعضُ مَنْ تقدّمَ: لا

(١) قال ابن وهب: «لولا أن الله – تعالى – استنقذنا بمالك والليث لضللنا» «ترتيب المدارك» (١: ١٧٢).

تأخذِ العلمَ عن صَحَفِيّ ولا القرآنَ عن مُصْحَفِيّ[1]. قوله: (لا تأخذ العلمَ عن صَحَفِيّ) يعني عمَّنْ يقرأُ في الصُّحُف، (ولا القرآنَ عن مُصْحفي) يعني عمّن قرأ القرآنَ من مُصْحَفٍ، وحفظَ من المصحف، لابدّ أن يكون قد قرأ القرآنَ على شيخٍ أخذَه عنه؛ لأنَّ هناك أشياءَ لا يدركُها بقراءته في المصحف، كذلك العلمُ هناك أشياءُ لا يدركُها بقراءته للكُتُب، ولهذا عابَ بعضُ أهل العلم بعضَ الفحولِ في مسائلَ لأنهم اقتصروا على ما قرؤوا.

أخطأ ابنُ حزم في مسائلَ في الحجِّ، والسببُ في ذلك أنه قرأها وما حجّ وما رأى المشاعرَ[2].

(١) انظر «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار» للصنعاني (٢: ٣٩٤). و ورد في معناه في «الفقه والمتفقه» (٢: ١٩٣ – ١٩٤)

(٢) قال «الشاطبي» في «الموافقات» (١: ١٤٤) عن «ابن حزم الظاهري»: إنه لم يلازم الأخذَ عن الشيوخ، ولا تأدّب بأدبهم، وبضد ذلك كان العلماءُ الراسخون كالأئمة الأربعة وأشباههم.

وشيخُ الإسلام ابنُ تيميةَ كتبَ منسكًا من المناسكِ على ما هو موجودٌ عنده في الكُتُبِ، ثم لما حجّ غيّر رأيَه في مسائلَ كثيرةٍ.

كذلك «ابن القطان[١]» أحدُ علماء الحديث المعروفين، لم يأخذْ علمَ الحديثِ عن روايةٍ وعن أهلِ العلمِ وإنَّما كان - كما ذكرالذهبيُّ - أكثرُ أخذِه لذلك عن طريقِ القراءةِ[٢]، ووقعَ في أشياءَ كثيرةٍ لا يقعُ فيها أمثالُه من أهلِ العلمِ.

أبو عبدِ الله مالكُ بنُ أنسٍ - رحمه الله - أتاه سائلٌ من العراقِ قال له: يا أبا عبدِ الله، أتيتُك من بلدِ كذا، من إخوانٍ لك يحبونَك وحمّلوني ثمانيَ وأربعين مسألةً، فقال مالك في

---

(١) هو «أبو الحسن»، علي بن محمد الفاسي المتوفى سنة ثمان وعشرين وست مئة هـ. قال جمال الدين ابن مسدي عنه: تمكن من الكتب وبلغ غاية الأمنية. سمع أبا عبدالله بن زرقون، وأبا بكر بن الجد، وأبا عبدالله بن الفخار، وأكثر عنه، وأبا الحسن بن النقرات، والخطيب أبا جعفر بن يحيى، وأبا ذر الخُشَنيّ. «سير أعلام النبلاء» (٢٢: ٣٠٦).

(٢) قال الحافظ الذهبي في «نقد الوهم والإيهام» (٧٢): «أخذ الفن من المطالعة».

اثنتين وثلاثين منها: لا أدري.

وسأل رجلٌ مالكًا عن مسألةٍ - وذكرَ أنه أُرسِلَ فيها من مسيرةِ ستةِ أشهرٍ من المغرب - فقال له: أخبرِ الذي أرسلَك أنه لا علمَ لي بها. قال: ومَن يعلمُها؟ قال: مَن علّمَه اللهُ. وفي رواية: تقولُ يا أبا عبدِ الله لا أدري؟! قال: نعم، فبلّغْ من وراءك أني لا أدري[١].

لو عالمٌ يقول اليومَ: لا أدري ولا أدري، يقالُ: هذا ما عندَه خبرٌ، ما عندَه علمٌ. قال: قل لهم: إنّ مالكًا لا يدري. ما أبردَها على القلب!

الأدب الثالثَ عشرَ: من المسائل التي ينبغي أن تراعَى في أدبِ السؤالِ الأسئلةُ التي تكونُ عقبَ المحاضراتِ أو الندواتِ. الوقتُ لا يتّسع للإجابة عن كلّ الأسئلةِ، فلا بدّ

---

(١) انظر «الموافقات» (٥: ٣٢٥ - ٣٢٦)، و«الفقيه والمتفقه» (٢: ٣٧٠).

إذن من الانتخابِ والفَرْزِ، فالذي يفرزُ الأسئلةَ يرعَى ما يرغبُه العالمُ فيما يُعرَضُ وفيما لا يُعرَضُ، وألاّ يتحكّمَ هو؛ لأنّ تحكُّمَه يسببُ عدمَ رعايةِ توقيرِ أهلِ العلم؛ لهذا نجد أنّ بعضَ المشايخ يعتذرُ عن بعض الندوات، ويعتذرُ عن بعض المحاضرات، لِمَ؟ لأنّه يخشى أن تأتيَ أسئلةٌ ليس من المناسبِ الإجابةُ عليها أمامَ العامة.

النبيُّ ﷺ كان يتكلّمُ فأتاه رجلٌ فسأله: متى الساعةُ؟ فلم يجبْه ﷺ وأكملَ حديثَه، ثم سألَه: متى الساعةُ؟ وأكملَ حديثَه ثم قال: متى الساعةُ؟ فأجابه النبيُّ ﷺ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۝٤٢ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ (النازعات:٤٢-٤٣) مايعلمُها - عليه الصلاة والسلام -: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ (الأعراف:١٨٧)، فلمّا ألحّ في المسألة كَرِهَ النبيُّ ﷺ ذلك منه وقال: «إذا ضُيِّعتِ الأمانةُ فانتظرِ الساعةَ» قال:كيف

إضاعتُها يارسولَ اللهِ؟ قال: «إذا وُسِّدَ الأمرُ إلى غير أهلِه فانتظرِ الساعة»[1] هذا الجوابُ غيرُ السؤالِ؛ لأنّ السؤالَ كان بـ(متى) عن الزمن فأجابه النبيُّ ﷺ بقوله:«إذا وُسِّدَ» بعلامةٍ من علاماتِ الساعة، وأشراطُ الساعةِ معلومةٌ.

كذلك في قول الله - جلّ وعلا - لما سألَ الناسُ النبيَّ ﷺ عن الأهلّة كان الجوابُ:﴿قُلْ هِيَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ (البقرة:١٨٩)، جماعة من الصحابةِ سألوا وقالوا: لِمَ يبدأُ الهلالُ

---

(١) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب العلم - باب مَنْ سُئِلَ علمًا وهو مشتغلٌ في حديثه فأتمَّ الحديث ثم أجابَ السائل) (٥٩) وفي (كتاب الرقاق) (٦٤٩٦) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

قال ابن حجر: قال الكِرمانيُّ: أجاب عن كيفية الإضاعة بما يدل على الزمان؛ لأنه يتضمن الجواب. «فتح الباري» (١١: ٣٣٤).

في أوّل الشهرِ رفيعًا ثم يكبرُ ثم يكبرُ حتى يستتمّ[١]؟ يعني هل هم يفهمون وضعَ الأرضِ ووضعَ القمرِ لو فصَّلَ لهم؟ لن يفهموا ذلك، سألوا سؤالاً لا تستوعبُ الجوابَ عليه عقولُهم فكان الجوابُ: ﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾[٢] أُجيبوا بشيءٍ غيرِ السؤالِ بما ينفعُهم؛ وهو أنّ الأهلّةَ هذه مواقيتُ، وفي هذا أصلٌ شرعيٌّ في أنّ العالِمَ قد يعدلُ عن الجوابِ إلى شيءٍ آخرَ، ويجيبُ بالأصلحِ للناسِ لما يَرْعَى فيه المصلحةَ ويدرأُ المفسدةَ.

---

(١) قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ﴾ هذه مسألة دقيقة من علم الفلك، فصرفهم عنها ببيان أنَّ الأهلة وسائلُ للتوقيت في المعاملات والعبادات، إشارةً إلى أن الأَوْلى بهم أن يسألوا عن هذا. وهذا يسمى عند البلاغيين بالأسلوب الحكيم، وهو إجابة المخاطب بغير ما يترقّبُه تنبيهًا على أنه كان ينبغي له أن يسأل هذا السؤال. انظر «جواهر البلاغة» للهاشمي(٣٨٨، ٣٩٠).

(٢) انظر «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (٣: ٢٨٠ – ٢٨٢).

طالب العلم وعنايته بالكتب

من المعلومِ أن العلمَ يُتلقى بأحد طريقينِ: إمّا عن طريقِ المشافهةِ والسماعِ ومجالسةِ أهل العلم.

وإمَّا أن يكون عن طريق الكُتُب، بالمطالعةِ والنظر، وكلٌّ منهما لا بدَّ منه، كما قال بعض أهل العلم: «كان العلمُ في صدورِ الرجالِ ثمَّ انتقل إلى الكُتُبِ، ومفاتحُه بأيدي الرجالِ»[١]. يعني أنَّ الكتبَ لطالبِ العلم مهمةٌ، والكتبُ إنما يُحسِنُ التعاملَ معهاويُحسِنُ فهمَها مَنْ أَسَّسَ نفسَه بين يدي أهلِ العلمِ وخالَطَهم، وفَهِمَ مرادَ أهلِ العلمِ بكلامهم فيما دوّنوه في الكتبِ[٢].

---

(١) «الموافقات» (١: ١٤٧) ومعنى ذلك: أن تحصيل العلم لا يتم بالنظر في الكُتُب وحدَها، بل لابدّ من مشافهة العلماء.

(٢) روى «مالك» في «الموطأ» في (كتاب العلم) (٢: ١٠٠٢) أنه بَلَغَه أنَّ لقمان الحكيم أَوْصى ابنه فقال: يابُنَيَّ جالسِ العلماءَ وزاحِمْهم بركبتَيْك، فإنَّ اللهَ يحيي القلوبَ بنور الحكمة، كما يُحْيي اللهُ الأرضَ المَيْتَةَ بوابِلِ السماء.

التدوين: تدوينُ العلمِ في الكتبِ قديمٌ في الناسِ، فكانتِ الحضاراتُ السابقةُ على حضارةِ الإسلام يعتنونَ بالكتابةِ، وكانتْ كُتُبُ الله – جل وعلا – تُكتب كما قال سبحانه: ﴿وَمَآ ءَاتَيْنَٰهُم مِّن كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا﴾(سبأ: ٤٤) وقال سبحانه: ﴿فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾(البينة: ٣).

وربُّنا خطّ لموسى – عليه السلام – في الألواح، وكتبَ له فيها، وبقيتِ الكُتُبُ في الناسِ يتداولونَها بالكتابةِ، وكان من الأمورِ المهمةِ أن تُحفظَ من التغييرِ والتبديلِ، وأنْ يهتمَّ بها الناسُ، وأنْ يُحافظوا عليها، وهذه المسألةُ عامَّةٌ في الأممِ، وكُتُبُ الله جعلَها اللهُ ابتلاءً وامتحانًا للأممِ، هل يحافظونَ عليها أم لا؟ فحصلَ في الكتبِ قبلَ القرآن عدمُ المحافظةِ، حيث دخلَها التحريفُ في اللفظِ وفي المعنى، وخصّ اللهُ – جل وعلا – هذا القرآنَ وعلومَ نبيِّ الإسلامِ محمدٍ ﷺ بالحُفْظِ كما قال – جل وعلا –: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ (الحجر: ٩).

والذكرُ هنا هو القرآنُ، والسنةُ المبيِّنةُ له محفوظة أيضًا، فاللهُ – جل وعلا – حفظَ القرآن وحفظ السنةَ، ومعنى ذلك أنّ هناك أشياءَ مما يُكتبُ يطرأُ عليه التحريفُ والتغييرُ والتبديلُ، فليس كلُّ ما كُتب يُعَدُّ صحيحًا، وليس كلُّ ما زُبِرَ في الورقِ يُعَدُّ نافعًا وصوابًا، بل لا بدّ أن يكونَ من العلمِ المحفوظِ، ويكونَ حفظُه بحفظِ ألفاظِه ومعانيه معًا من التغييرِ والتبديلِ.

في أوائل هذه الأمة لم يَكتُبْ مِنَ الصحابةِ السنّةَ إلا نفرٌ قليل[1]، وهكذا فيمَنْ بعدَهم، كتبَ التابعونَ أشياءَ في صحيفة «همّام بن منبّه»[2] عن أبي هريرة، ورسائلَ للنبيّ ﷺ

---

(١) روي عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال: يا رسول الله أقيّدُ العلمَ؟ قال: نعم. وروي عن رافع بن خديج قال: يا رسول الله إنا نسمع منك أشياء أفنكتبها؟ قال: «اكتبوا ولا حرج». «تقييد العلم» (٦٨، ٧٢).

(٢) «همّام بن منبه» له صحيفة عن أبي هريرة – رضي الله عنه – طبعت مرا ت عدة ونشرت أول ما نشرت بالمجمع العلمي بدمشق. وهمام تلميذ أبي هريرة. انظر «دراسات في الحديث النبوي» للأعظمي (١: ٩٩، ٣٣٤).

إلى ملوكِ الأطرافِ، وإلى عمّالِه والأمراءِ[1].

حُفظت رسائلُ للخلفاءِ الراشدينَ، وللأمراء مِنْ بعدِهم، ومراسلاتُ الصحابة فيما بينهم، حتى جاء وقتُ تدوينِ العلمِ، فصُنّفتِ المصنّفاتُ، ودوّنَتْ، وتوسّعَ الناسُ في ذلك، حتى صارَ التصنيفُ في كلِّ أنواع العلوم.

فصُنّف أوّلُ ما صُنّفَ في الحديثِ والسنّةِ[2]، ثم في التفسيرِ، ثم في اللغةِ ومعاني القرآن، ثمّ تَوَسّعتِ التصانيفُ.

---

(١) كَتَبَ رسول الله ﷺ كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن لعمرو ابن حزم وغيره. «جامع بيان العلم» (١: ٧١).

(٢) ابتداءُ تدوينِ الحديث الجماعي الرسمي على نطاق واسع بأمر الدولة وقع على رأس المئة في خلافة عمر بن عبد العزيز – رحمه الله – حيث أمر ابنَ شهاب الزهري، وأبا بكر بن عمرو بن حزم، وكَتَبَ إلى الآفاق أن انظروا حديثَ رسول الله ﷺ فأجمعوه والسُّنَنَ والفِقْهَ. انظر «تدريب الراوي» (١: ٩٠) و«قواعد التحديث» (٧٠ – ٧٢) أمّا كتابةُ السنة بشكل إفرادي فكان قبل ذلك باستئذان النبي ﷺ انظر «الحديث النبوي في النحو العربي» (٦٠).

والعلماءُ أوصَوْا الطلابَ بحفظِ الكتابِ من التغييرِ والتبديلِ؛ لأنّ الكتابَ يُكتبُ ويُنسخُ، والنَّسْخُ والكتابةُ إذا كانتْ صحيحةً فإنّ الكتابَ يكون صحيحًا، وإذا كانتِ الكتابةُ غيرَ دقيقةٍ، وكان النَّسْخُ غيرَ دقيقٍ دخلَ الخللُ في العلمِ من جهة عدمِ الدقّةِ في الكتابةِ وفي النّسخِ؛ ولهذا ذكرَ الأدباءُ ومنهم الجاحظُ في كتاب «الحيوان» أنّ من أهل العلم من كان يقتني من الكتاب الواحدِ ثلاثَ نُسَخٍ بروايةٍ واحدةٍ، وإذا تعددتِ الروايات حَرصوا أكثرَ على اقتناءِ كلِّ الرواياتِ التي رُوي بها الكتابُ، وهذا للحرصِ على دقّةِ العلمِ ودقّةِ تلقيه؛ لأنّه ربّما اختلفَ لفظٌ عن لفظٍ، أو سقطتْ جملةٌ، أو تحرّفَ في موضعٍ فبانَ في الموضعِ الآخرِ.

أهلُ العلم أوصَوْا طلابَهم أن يحرِصوا على كتبهم، بأن يكونَ الكتابُ محفوظًا من التغييرِ والتبديلِ، وأن يكون طالبُ العلمِ دقيقًا فيما يكتبُه على الكتابِ من تعليقاتٍ وحواشٍ،

ومن فوائدَ ومطالبَ، حتى يتسنّى له أن يستفيدَ مما كتبَ، وحتى لا يتغيرَ الكتابُ بكتابةٍ في أثناء الأسطرِ؛ لهذا جعلَ أهلُ العلمِ آدابًا لطالب العلم في تعاملِه مع الكتابِ، فالكتابُ لطالبِ العلمِ أشبهُ ما يكون بأحدِ أعضائه، فكُتُبُ طالبِ العلمِ خلاياه التي يعيشُ بها، وهي سمعُه وبصرُه الذي لو فَقَدَهما لضعُفَ في العلمِ شيئًا فشيئًا، وترى أنّ الذي يضعفُ في المطالعةِ وفي النظرِ في كُتُبِ العلمِ وفي القراءةِ تجدُ أنّه يضعفُ قليلاً قليلاً، ويَنْسَى العلمَ شيئًا فشيئًا، حتى يكونَ أمّيًّا بعد مرورِ سنينَ من الزمان، وهذا لأنّ مطالعةَ العلمِ في الكتبِ من أهمِّ ما يكونُ، وهذا يتطلّبُ أن يكونَ لطالبِ العلمِ صلةٌ عظيمةٌ بالكتابِ، وهذه الصلةُ لها آدابُها، ولها رونقُها، ولها شروطُها، التي بيّنها أهلُ العلمِ في كتبِهم، ككتاب «جامع بيانِ العلمِ وفضله» لابن عبد البَرِّ، وكتاب «تذكرة السامع والمتكلّم» لابن جماعة، وغيرِهما من الكتبِ

الكثيرةِ في هذا الباب التي ذَكَرَتْ تعاملَ طالبِ العلمِ مع الكُتُب، واهتمامَه بها، التي تدلّ على حرصِه على العلم.

آداب الطالب مع الكتاب:

أوّلاً: ترتيبُ المكتبةِ بحسب العلوم، حتى يتسنّى له أن يُراجعَ المسألةَ التي يحتاجُها بيسرٍ وسهولةٍ، فيرتّبَ كُتُبَ التفسيرِ جميعًا، وكُتُبَ الحديثِ جميعًا، ويُصنّفَ التفسيرَ إلى علومِه، والحديثَ إلى علومِه، والفقهَ إلى مذاهبِه، وأشباهُ ذلك، وإذا كان يرى ثمّةَ ترتيبًا آخرَ أنفعَ له فلا بأسَ، فالمقصودُ أن يكونَ الكتابُ في مكانه الذي إذا احتاجَه وَجَدَه فيه.

والكتبُ على قسمين: كتبٌ كبيرةٌ، وكتبٌ هي رسائلُ صغيرةٌ.

أمّا الكتبُ الكبيرةُ ذاتُ المجلدات فإنه سَيَرَاها في المكتبة بسهولةٍ، ولكنَّ الذي يحتاجُ إلى العناية به الرسائلُ الصغيرةُ التي هي مهمّةٌ، وربّما يكونُ فيها من العلمِ ما ليس في الكُتُبِ الكبارِ، فلو لم تُرَتَّبْ لا يجدُها إلا بعد جُهْدٍ؛ لأنه لم يضعْها في مكانها المناسبِ،

وهذه الرسائلُ الصغيرةُ ينبغي أن يهتمَّ بوضعِها في مكانٍ مستقلٍّ، يعني ألاّ تكونَ ضمنَ البحوثِ أو الكُتُب الكبيرةِ.

وهذا النوع اعتنى به العلماءُ حيث وضعوا له ما أسْمَوْه بالمجاميع، وهذا موجودٌ في فهارسِ المخطوطاتِ.

والمجموعُ عبارةٌ عن مجلّدٍ أو أكثرَ فيه رسائلُ متعددةٌ، والأحسنُ لطالب العلم أن يجمعَ هذه الرسائلَ الصغيرةَ في مجموعٍ، ويجمعَ النظائرَ في مجلّدٍ مستقلٍّ، كأنْ يجمعَ الرسائلَ الصغيرةَ التي في مصطلح الحديثِ، أو في علومِ التفسير، أو علومِ القرآن أو الرسائلِ الفقهية، كلُّ علمٍ في مجلّد.

ومن المناسب في الكتب والرسائلِ الفقهيةِ أن يبوّبَها على حَسَبِ أبواب الفقهِ، فيرتّبَ الكتبَ مبتدئًا بالرسائلِ التي في الطهارة، ثم بالرسائل التي في الصلاةِ، ثم بالرسائلِ التي في الزكاة، وهكذا بحَسَبِ ترتيبِ أبوابِ الفقه.

وكذلك غيرُها من العلومِ في التاريخِ أو في العقيدةِ، وما

أشبهَ ذلك، حتى يتسنّى له مراجعةُ ما يطلبُه بيسرٍ وسهولةٍ.

وترتيبُ المكتبةِ عنوانُ طالبِ العلم في عنايته بكُتُبه، أمّا إذا كانت المكتبةُ مبعثرةً فهذا له أحدُ احتمالين:

إمّا أن يكون من كثرةِ بحثِه، وكثرةِ مطالعته للكُتُبِ جعلَها تنتشرُ، وهذا أمرٌ محمودٌ، لكنْ لا بدّ أن يردَّها بعد الانتهاءِ منها إلى أماكنِها مرتبةً كما كانتْ.

وإمّا أن يكونَ هو غيرَ مرتّبٍ.

وقد ترجم الحافظُ ابنُ حجر في كتابه «رفع الإصر عن قضاة مصر»[1] لأحد قضاة مصر، حيث تولّى القضاء وكان يجلسُ في مكانٍ فيه كتبُه، وكانتْ حسنةَ التصنيفِ والترتيبِ، فدخلَ عليه أحدُ طلابِ العلمِ، وقال له: ما أحسنَ تصفيفَ هذه الكتبِ!

قال الحافظُ ابنُ حجر – يعرّض به –: إنّ حُسنَ تصفيفِ الكتب يدُلّ على عدمِ المطالعةِ فيها، وعدمِ الاشتغالِ بها. ففهِمَ

---

(١) ص (٢٨).

القاضي هذا وأَسَرَّها في نفسه.

قال: حتى تولّى هذا الرجلُ الذي انتقدَ القاضي بحسن تصفيف كتبه الكتابةَ[1] للناسِ في أنكحتِهم، وهو ما يُعْرَفُ بـ «مأذون الأنكحة»، فعثرَ منه القاضي على غَلْطةٍ في أحدِ عقود الأنكحة فعزّره تعزيرًا بليغًا، حافظًا تلك الكلمةَ.

إذا أراد طالبُ العلم أن يشتغلَ بفنّ أو ببحثٍ فيُحْضِرُ عددًا من الكتب تكونُ أمامَه ويبحثُ فيها، وإذا انتهى منها ردّها إلى أماكنها حتى يسهُلَ الرجوعُ إليها مرةً أخرى.

ثانيًا: اهتمامُ طالبِ العلم بالنُّسَخ المصحّحةِ، سواءٌ كانت مطبوعةً أو مصوّرة.

كان الكتابُ قديمًا يُشترى من الورّاقين الذين يعتنون بنَسْخِ الكُتُب باليد، أو بيع الكتبِ، وهؤلاء الورّاقون منهم

(١) (الكتابةَ) مفعول به لـ (تولّى).

المعتني ومنهم غيرُ المعتني، وأشبهُ ما يكون في هذا الزمن بالمطابع التي ورثتْ عملَ الورّاقين فيما مضى من الزمن.

وأنّ طالبَ العلمِ يحرِصُ أن يشتريَ كتابًا مصحّحًا مدقّقًا، أو أن ينسخَ بيده ويقابلَ ما نُسِخَ بأصله، أو أن يشتريَ كتابًا ويقابلَه بنسخةٍ معتمدة مقروءةٍ على أهلِ العلم، وأشباهُ ذلك.

والآن ظهرتِ المطبوعاتُ، وهي كثيرةٌ. وقد ابتدأتِ الطباعةُ باللغة العربية منذ أكثرَ من خمسةِ قرون.

وأكثرُ ما طُبع في اللغة العربية في البلاد العربية والإسلامية منذ نحو مئتي سنةٍ، وما قبل ذلك تطبعُ في بلاد الغرب لاهتمامهم بالطباعة[1].

(١) ظهرت الطباعة في أوربا منذ أكثر من ثلاث مئة سنة ثم انتقلت إلى الشرق أوائل القرن الثامن عشر. فأُنشئت المطابع في القسطنطينية وسورية ومصر، ثم انتقلت المطابع إلى بلاد أخرى ثم تحسنت الطباعة العربية. وكان «نابليون» أول من جاء بمطبعة عربية إلى القاهرة سنة (١٧٩٨م) ثم أنشأ محمد علي مطبعة بولاق سنة (١٨٢١م) ثم انتشرت المطابع. انظر «مقدمة معجم المطبوعات العربية» ليوسف سركيس.

والكتبُ طباعتها قديمةٌ، واليوم الذي يُطرح في السوق أنواعٌ من دور النشر وأنواعٌ من الكتب وأنواعٌ من أسماء المحققين وأسماءِ المصحّحين... إلخ، ولهذا حصلَ مرّات أن تُنْقَلَ عباراتٌ وجُمَلٌ عن كتب مطبوعة مؤخرًا، وتكون طباعتُها غيرَ صحيحة وغيرَ دقيقة، فيقع الخَلْطُ كما حصلَ لي عدّةَ مرات في قاعات الجامعة أني أقرر شيئًا بناءً على نسخةٍ من المطبوعات الصحيحة ويأتي بعضُ الطلابِ ومعه نسخةٌ أخرى من الكتاب، فإذا الكلامُ الذي فيه غيرُ صحيح؛ لأن الطبعاتِ المتأخرةَ ليستْ كلُّها معتنًى بها.

إذن فالمطبوعاتُ سواءٌ منها ما طُبع قديمًا أو ما طُبع حديثًا، لا بدّ لك من البحث هل هذه الطبعةُ صحيحةٌ، وإذا أردت أن تعتني بشراء كتابٍ فلا بدّ أن تحصّلَ الكتبَ الصحيحةَ المطبوعةَ بدقّةٍ، فتسأل أهلَ العلم أو الذين يعتنون بهذا الجانب، بأن تقولَ مثلاً: ما أصحُّ نسخِ تفسير القرطبي؟

أو ما أصحُّ نسخِ تفسير الطبري؟ أو ما أصحُّ نُسخِ صحيح البخاري؟ وهكذا.

وإذا كان الكتابُ محققًا تسألُ: هل هذا المُحقِّق دقيقٌ أو غيرُ دقيق؟ هل عملُه تجاريٌّ أو غيرُ تجاري؟ مطبوعةٌ أو مصوّرةٌ أو مطبوعة حديثًا بالكمبيوتر؟

فابتعدْ عن الطبعاتِ التجارية التي يكونُ فيها من الأغلاطِ والسَّقْطِ ما يعيبُها.

وعلى طالب العلم أن يعرفَ دورَ النشرِ المعتنيةِ الدقيقةِ، ودورَ النشرِ التي لا تعتني، وأنْ يعرفَ المحققينَ الذين يُتاجرون، والمحققينَ الذين يعتنونَ بتحقيقاتِهم، وأنْ يعرفَ مزايا الطبعاتِ وتعدّدَ الطبعةِ للكتاب الواحد، وميزةَ هذه على تلك، وعددَ مرّات طباعتها، ومزيّاتِ هذه وهذه، فهذا من مكمّلات العلم، ومن مُلَحِه التي هي من الآداب العامةِ التي ينبغي لطالب العلم العنايةُ بها.

ثالثًا: الحرصُ على نظافة الكتاب وطريقةِ استعماله والقراءةِ فيه وحفظِه، وأن يكونَ الكتابُ نظيفًا ليس عليه غبارٌ يَعْلَقُ به، وليس عليه كتاباتٌ بخطوط رديئة، و ألَّا يضعَه في موضع غيرِ لائقٍ به فيعبثَ به الأطفالُ.

وتنظيفُ الكتب دليلٌ على توقير ما اشتملتْ عليه، وتعظيمِ شعائرِ الله، وقد قال – جلّ وعلا –: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ (الحج: ٣٢)، فإذا كان الكتابُ في التفسير، أو في السنة، أو في الفقه الحلال والحرام، أو في العقيدة، فإنّ النفسَ تنبعثُ في المحافظة عليه، وفي تنظيفه إجلالٌ لله –جلّ وعلا–، وإجلالٌ للعلم الشرعيّ الذي هو مأخوذٌ من الكتاب والسنة.

كذلك أن يكونَ طالبُ العلمِ في تعامله مع الكتاب من جهةِ صيانتِه وحفظِه فلا يتخذُه صندوقًا لأوراقِه ورسائله الخاصة، أو الفواتير، ولأقلامه وممحاته... إلخ.

وقد قال بعضُ العلماء: لا تجعلْ كتابَك بوقًا ولا صندوقًا.

ولا تجعلْه مستودعًا للفلوس والريالات، فقوله: لا تجعلْه بوقًا، يعني لا تلفَّ الكتابَ لفًّا لا يليقُ به[١].

وكذلك لا يليقُ أن تضعَ عليه كأسَ ماءٍ أو شاي؛ لأنّ كتبَ أهلِ العلم التي فيها نصوصُ الكتابِ والسنةِ تُجعَلُ في الأعلى لا في الأسفل. وهذا ممّا يَجعلُ في القلب تعظيمًا لكلامِ الله – جل وعلا – وكلامِ رسولِه ﷺ، وكذلك كلُّ ما استفيدَ من العلوم من هذين الأصلين.

كذلك ممّا يتعلّق بحفظ الكتابِ أن ينتبهَ طالبُ العلم في طريقةِ الكتابة على الكتب، وقد نهى العلماء فيما سبق عن الخطِ الدقيقِ على الكتبِ بحيث إذا أراده طالبُ العلم لم يتهيأْ له أنْ يستفيدَ منه[٢].

---

(١) روى عن الأعمش عن الحسن قال: «إنّ لنا كتبًا نتعاهدها» انظر «تقييد العلم» (١٠١) و«جامع بيان العلم» (١: ٧٤).

(٢) قال بعضهم: اكتب ما ينفعُك وقتَ حاجتك إليه، ولا تكتبْ مالا تنتفعُ به وقتَ الحاجة. والمراد وقت الكِبَرِ وضعفِ البصر. انظر «تذكرة السامع» (١٧٧).

يُذكر أنّ الإمامَ أحمدَ كتبَ أحاديث بخطٍّ دقيق، فلمّا احتاجَ لها في كِبره لم يُحسِنْ أن يستخرجَ تلك الفوائدَ؛ لأنّها كانت بخطٍ دقيق، وتقاربِ الحبرِ مع بعضه حتى فاتَتِ الفائدةُ [١].

بعضُ العلماء لا يكون خطُّه حسنًا، وهذا ليس بعيب في ذاته، لكن عليه أن يرتِّبَ الكتابةَ بحيث تكونُ بخطٍّ واضح، ولهذا كان بعضُ العلماء ممن خطّه غيرُ جيّد هو نفسه لا يُحسنُ قراءةَ خطّه،مثلُ شيخ الإسلام ابنِ تيميةَ، كان أحدُ طلابه وهو «جمال الدين المزّي» هو الذي يستخرجُ كتابه. وقد ذكر ذلك الحافظ ابن كثير بقوله: «بعثَ ابنُ تيميةَ [حينما كان في القاهرة] كتابًا إلى أهلِه يطلبُ منهم جملةً من كتبِ العلم التي له ويستعينُ على ذلك بجمال الدين المِزّي؛ فإنّه يدري كيف

(١) قال حنبل بن إسحاق: رآني أحمد بن حنبل أكتب خطًا دقيقًا، فقال: لا تفعل، أحْوَجُ ما تكون إليه يَخونُك. «المنهج الأحمد» (١: ٦٨).

يستخرجُ له ما يريدُه من الكتبِ التي أشار إليها»[١]؛ لأن شيخَ الإسلام يكتبُ بسرعة ويشتبه، فربّما التبسَ عليه، لهذا طالبُ العلمِ يحتاجُ إلى معرفة كيفيةِ الكتابة على الكُتُب، نبّه علماءُ الحديث في آداب الكتابة على أنّ طالب العلم إذا أراد أن يكتبَ يبدأُ في الكتابة من السطر ثمّ يرتفع إلى أعلى ولا ينزلُ إلى أسفلَ، وإذا كُتبتْ إلى أعلى فحبّذا أن تكون الكتابةُ واضحةً.

ربّما بعضُكم رأى بعضَ الكتبِ القديمة المحشّاة، فوجد الكتابةَ أتتْ على شكلِ مثلثاتٍ، هذا ليس عبثًا؛ لأنّه قد يحتاجُ إلى ضبطٍ بعد ذلك، فيُدْخِلُه في هذا الفراغ، أو أن يقابلَ هذا الكتابَ بنسخةٍ أخرى، فيكتب في هذا الفراغ: نسخةٌ كذا وكذا.

وحبّذا لو راجعتُم كتبَ المصطلح فقد بيّنوا كيف تَكْتُبُ وتحشّي على الكُتُبِ في ضوابطَ لهم وتفصيلاتٍ، سواءٌ كانتْ

(١) انظر «البداية والنهاية» (١٨: ٩٥).

في التضبيب[1] أو في بيانِ الكلمةِ والتصحيح عليها، أو كانت حاشيةً أو بيانَ نسخةٍ، أو كيف تكتبُ صحةَ العبارةِ، أو ما أشبهَ ذلك.

رابعًا: أنْ ينتخبَ طالبُ العلمِ فوائدَ من الكتاب الذي يقرؤُه، ويجعلَها في دفتر خاصّ عنده، أو يشيرَ إليها في ديباجةِ الكتاب في ورقةٍ في أوله بأن تكون كالفِهرس له؛ لأنّ هذه الفوائدَ التي تناسبه قد يحتاجُها في وقتٍ ما.

وممّا حدث معي أنّي أخذتُ كتابَ «الفضل المبين على عقد الجوهر الثمين وهو شرح الأربعين العجلونية» لجمال الدين القاسمي من مكانه في المكتبة، وقد كنتُ قرأتُه منذ عشرِ

(١) التضبيب ويسمى التمريض، وهو خط ممدود أوله صاد، ولا يلتصق بالكلمة المعلّم عليها. ويُجعل على ماصحَّ وُروده من جهة النقل غير أنه فاسد لفظًا أو معنىً أو ضعيف أو ناقص. انظر التفصيل في «توجيه النظر» للجزائري (٣٤٥).

سنوات تقريبًا، فلمّا نظرتُ في أوّله فإذا بي قد ذكرتُ الفوائدَ التي فيه، وهي فوائدُ كثيرةٌ تبلغُ تسعين في المئة من الكتاب، ومنها ما أُنسيتُه، فبدلاً من أن أقرأ الكتابَ مرةً أخرى رجعتُ إلى ما سجّلته في صدرِ الكتاب.

ومن الفوائدِ التي كانتْ فيه مثلاً: الفرقُ بين العالم والعارف، ولِمَ عَدَل الصوفيةُ عن العالم إلى العارف؟

ومن الفوائد أيضًا نَقْلٌ - كان جيدًا ومتينًا - عن ابن حزم في «الفِصَل» في معنى قَضَى وقدّر ، قال القاسميُّ في آخره: وهذا ألطفُ ما قيلَ في معنى قضَى وقدّر . أو القضاءِ والقدر، وأحقُّه بالقبول، وهو كما قال.

هذه الفوائدُ التي تكتبها في صدر الكتاب على شكل فهرسٍ بعبارة مختصرةٍ مهمةٌ، حيث ترجعُ إليها بعد زمنٍ فتجدُها ماثلةًأمامَك، وكما قيل: «الفهمُ عَرَضٌ يطرأُ ويزولُ،

والكتابةُ قيدٌ» تُقيّدُ ما فهمتَه أو ما استفدتَه(١) .

خامسًا: الضنُّ بإعارة الكتبِ إلا لمؤتَمنٍ عليها؛ لأنّ كتابَك أنتَ أولى الناسِ به، إلّا إذا وجدتَ مَنْ هو حريصٌ على الكتبِ، بحيث إذا استفادَ منها ردّها.

وذُكر في ترجمة الخطيب البغدادي - رحمه الله - أنّ رجلاً طلبَ منه أن يعيرَه كتابًا فقال له: لك ثلاثةُ أيامٍ، فقال: قد لا تكفي. قال: قد عددتُ أوراقَه، فإذا احتجت إلى نَسْخِهِ فالثلاثةُ كافيةٌ، وإنِ احتجتَ إلى قراءته فالثلاثةُ كافيةٌ، وإنْ كنتَ تريد أن تستكثرَ به فأنا أولى بكتابي.

وهذا صحيح، الجزء الأول من كتابٍ كبير من ثمانية مجلدات عندي استعارَه أحدُ الإخوة من اثنتي عَشْرَةَ سنةً وما وصلني إلى الآن، وهو يقول لي: ما أدري أين ذهبَ.وأيضًا

---

(١) روي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قوله: «قيِّدوا العلمَ بالكتاب» انظر «تقييد العلم» (٨٨) و«جامع بيان العلم وفضله» (١: ٧٢).

الجزء الثامن من كتابٍ آخرَ له أكثرُ من عشرين سنةً ما رجع إلى الآن، ولذلك قال القائل:

لا تُعيـرَنَّ كتـابًا   واجعلِ العُذرَ جوابـا
مَـنْ يعيـرَنَّ كتابـًا   فلعَمْري ما أصَابـا(١)

وقال آخر: «آفةُ الكُتبِ إعارتُها»، وقيل لرجلٍ في الهند كوَّن مكتبةً عظيمةً: كيف كوّنتَ هذه المكتبةَ؟ قال: من استعارةِ الكُتُبِ. قال: كيف؟ قال: أستعيرُ كتابًا فلا أردُّه فتكونتْ هذه المكتبةُ، فقيل له: أليس هذا جنايةً على مَن استعرتَ منهم؟ قال: مَن أعارَ الكتابَ فهو مجنونٌ، ومَن ردَّ ما استعارَه فهو أكثرُ جنونًا منه؛ وهذا لأنَّ النفوسَ متعلقةٌ بالكتاب(٢).

وقد ذكر الحافظ ابن رجب في مسألةٍ في كتاب القواعد

---

(١) البيتان من الرمل.

(٢) انظر الكلام على إعارة الكتب في «تقييد العلم» (١٤٦) و«الآداب الشرعية» للمقدسي (٢: ٢٧٤).

ضمن قاعدة: أنَّ الكُتُبَ لا قطعَ في سرقتها، يعني إذا سَرَقَ كتابًا فعند بعض العلماء لا تُقطع يدُه؛ لأنَّ فيه شبهةَ أنَّ الحقَّ في الكتاب للجميع، فلهذا قد يأخذُ بعضُ طلبةِ العلم مثلاً أو بعضُ الزملاءِ كتابًا ويرى أنَّ له حقًّا فيه، خاصةً إذا كان وقْفًا، أو كان مهدًى إليك أو ما أشبَهَ ذلك، فيتساهلُ فيه ثم تخسرُ أنت الكتابَ، فإذا لم تعلمْ أنَّ هذا الذي طلبَ الإعارةَ جادٌّ وسيستفيدُ منه في أيَّامٍ يسيرةٍ وليالٍ، فلا تُعرْه الكتابَ؛ لأنَّ في إعارته حرمانَك من الاستفادة، وليس كلُّ مستعيرٍ للكتاب مأمونًا على الكتاب، فكم استعارَ أناسٌ وما ردُّوا الكتبَ!

سادسًا: العنايةُ بكُتب الوقفِ والمحافظةُ عليها، وهي الكُتُبُ التابعة لمكتبةٍ عامَّة أو لجامعة أو لمسجد.

لا بدَّ أن تكون الاستعارةُ على شرطِ الواقفِ حين وَقَفَها على طلبةِ العلم، وإذا كنتَ لا تستفيدُ من الكتاب وغيرُك بحاجةٍ إليه فردُّك الكتابَ إلى مكانِه ليأخذَه مَنْ يحتاجُه أولى وأفضلُ.

وبعضُ أهلِ العلم يقول: لا يجوزُ الاحتفاظُ به بل يُدفع إلى مستحقِّه وإلى من ينتفعُ به؛ لأنَّ الواقفَ وقَفَهُ على مَن ينتفعُ به.

ومن هنا كان كثيرٌ من طلاب العلمِ مَنْ يتنزَّه عن الاحتفاظِ بالكُتُب الموقوفةِ إذا كان عنده فضلُ مالٍ يمكن أن يحصِّلَ الكتابَ ببذلِ مالِه؛ لأنَّه ربما يتركُ الكتابَ ولا يستفيدُ منه، فإذا كان موقوفًا ربّما لحقَه إثمٌ بحَبْسِه عمّن ينتفعُ به.

سابعًا: العنايةُ بالكتابِ بتجليدِه وبطانته وظهارتِه حتَّى يكونَ الكتابُ بالوضعِ اللائقِ به لاستمرارِ النفع به؛ لأنَّ الأَفضلَ لطالب العلمِ حين يقتني الكتابَ أن يستحضرَ نوعين من النية:

الأول: أن ينويَ الانتفاعَ به في تخليصِ نفسه من الجهل.

والثاني: أن ينويَ استفادةَ غيرِه من الكتاب، كأهلِه وولدِه، أو مَن يكون عنده، أو أن يُوقِفَ الكُتُبَ بعدَه، أو أن يبذُلَها لغيره بإهداءٍ، أو أن يبيعَها...إلخ.

وهذا يعني أنَّه كلَّما اعتنى بالكتاب من جهة جِلْدِه والمحافظة عليه عمّرَ أكثرَ في المستقبل، وكان ذلك أكثرَ في الأجر والثواب.

ومن عجائبِ التفريطِ في الكتبِ ما ذكرَه القِفْطِيُّ[١] صاحب كتاب «إنباه الرُّوَاة» في قصته مع كتاب «الأنساب» للسمعاني[٢]، وكان حريصًا على الكتب جدًّا فجمعَ مكتبةً من أنْفَسِ ما جُمع، قال: عُرِضَ عليَّ كتابُ «الأنساب» للسمعانيّ بخطِّ مصنّفه إلَّا أنّ فيه نقصًا، وبعد الاطّلابِ المديدِ، والافتقادِ الطويل حصلَ على الناقص، إلَّا أوراقًا بلغَه أنّ قلانِسيًّا قد استعملَها قوالبَ لقلانِسه فضاعتْ، فتأسّفَ غايةَ الأسف على هذا الضياع حتّى كاد

(١) هو جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، المتوفى سنة ٦٢٤هـ.

(٢) هو أبو سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور السمعاني، المتوفى سنة ٥٦٢هـ، والقفطي ولد بعد وفاة السمعاني بست سنوات.

يمرضُ، فصارَ عدّةٌ من الأفاضلِ والأعيانِ يزورونه تعزيةً له، كأنّه قد مات أحدُ أقاربِه المحبوبين.

وفي كتابه «الإنباه» نجدُه كثيرًا ما يفخرُ بأنّه اقتنى كتابًا بخطّ مؤلّفٍ معروفٍ، أو ناسخٍ مشهور، أو عثَرَ على نسخةٍ فريدة من كتابٍ لا تُوجدُ عند سواه[١].

مأساةٌ! مصائبُ قومٍ عند قومٍ فوائدُ، هذا يأسَى على فَقْدِه، وذاك فَرِح؛ لأنه وجدَ هذه الأوراقَ التي لا قيمةَ لها بخطّ الحافظ السمعانيّ يجعلُها قوالبَ للقلانِس.

نريدُ من هذا أن نقولَ: الكتبُ لا بدّ من العناية بها من جهةِ تجليدها، ومن جهةِ حفظِها، ولمّا كان كتاب «الأنساب» مفرّقًا سَهُل أن تتفرّقَ أوراقُه وأن تضيعَ، لكن لو كانتْ محفوظةً مضمومًا بعضُها إلى بعضٍ لكان ذلك أدعَى إلى استمرارها في مكتبتك.

(١) انظر مقدمة تحقيق (إنباه الرواة).

الصبر على العلم

يجبُ أن يكونَ لدينا من الهمة في العلم والتعلم، وفي الطلب والحرصِ على ذلك ما يؤهلنا للاستمرار في هذا السبيل؛ لأنّ مَنْ أقبل عليه، وعلم حق العلم ثمرةَ العلم، وفضلَ العلم، ورضَى الله – جل وعلا – عمَّن عَلِمَ فعملَ، وتواصَى بالحق، وتواصَى بالصبر، فإنه يتيسرُ عليه المطلوبُ، وتنبعثُ عنده الهمةُ.

ولهذا نرى في قصص الأنبياء والمرسلين، والصالحين، ما يبعثُ الهمةَ على القوة في الحقِّ، والثباتِ عليه، والنظرِ في معطيات ما أنزل الله – جل وعلا – على رسله، عليهم الصلاة والسلام.

فإذا نظرنا إلى قصصِ الأنبياءِ والمرسلين جميعًا وجدْنا من فوائدها للمتأمل والمعتبرِ، أنها تُعطي العبدَ المؤمنَ أنواعًا من الثبات:

الأول: الثباتُ على الحقِّ، وإنْ كَثُرَ المخالفون.

الثاني: الثباتُ على سنة المرسلين وعلى هُداهم، والنظرُ إلى أولئك على أنهم السلسلةُ الماضيةُ، وأنهم السادةُ الذين مَنّ الله– جل وعلا– عليهم بلزوم صراطه، فلا يَسْتَوْحِشُ حينئذٍ من قلةِ السالكين، ولا مِنْ قلةِ الموافقين لـه في هذا السبيل، بل ينظر إلى أن قبله من الأنبياء والمرسلين وتابعيهم، وبخاصة صحابةُ رسولِ الله ﷺ ما يهيئُ لـه أن يسيرَ على منواهم، وأن ينتهجَ نهجَهم، وأن يتخلقَ بأخلاقهم.

الثالث: أنه يستفيد من ذلك أن الأمورَ المحمودةَ لا يمكنُ أن تكون إلا بالصبر على طاعة الله – جل وعلا – والصبرِ على لزوم تقواه، ولهذا نرى في قصة يوسف – عليه السلام – أنه قد تكرّر ذكرُ الصبرِ، لما لـه من أثرٍ عظيمٍ في ذلك، وكذلك في قصص غيره من الأنبياء، ترى أن الصبرَ لـه المنزلةُ العظمَى في الثبات على الحقّ والدينِ والطاعةِ، والثباتِ أيضًا على العلم والتفقهِ،

ولزوم ذلك الطريق، قال - جل وعلا -: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ (يوسف: ٩٠).

العبرة بسيرة من صبر:

ولهذا يجبُ على طالب العلم أن يعتبرَ بعد ذلك بسيرة مَنْ صبرَ من الصحابة – رضي الله عنهم – ومن التابعين لهم بإحسان، ومن أئمة الإسلام، فمن صبر ظَفِرَ.

فقد صبرَ السلفُ، وتحمّلوا شدائدَ العلمِ والتحصيلِ، من رحلاتٍ عظيمةٍ في أخذٍ لبعض الأحاديث، أو للُقْيَا بعضِ أهل العلم.

لأنه لا علمَ إلا بصبرٍ، وإذا كان الأمرُ كذلك فالصبرُ المطلوبُ هنا عبادةٌ، وتركُه تركٌ لعبادةٍ محبوبة لله -جل وعلا- لأن أولَ واجبٍ على العبد هو العلمُ، والصبرمطلوب في كل عبادة من العبادات، وفي سورة العصر يقول -سبحانه وتعالى-:

﴿ وَٱلۡعَصۡرِ ١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ﴾ (العصر: ١ - ٣).

والإيمان في **(سورة العصر)** فيه العلمُ والعملُ بعده، والتواصي بالحق، والتواصي بالصبر، والتواصي بالصبر يعود على هذا كلّه، لهذا نرى اليوم ضعفًا عامًّا في الإقبال على العلم، وفي مداولته ومدارسته، بين الأصحابِ والأصدقاء والزملاء، وهذا يُضْعِفُ العلمَ، ويضعفُ الملكةَ عند المرء نفسه، ويضعفُها في الصلة بإخوانه وزملائه.

لهذا نرى السلف – رضوان الله عليهم –إذا اجتمعوا تذاكروا العلمَ، وكان تذاكرُ العلم أهمَّ المهمات عندَهم، لم يكونوا ليقضوا جُلَّ أوقاتهم إذا التقَوْا إلا في مذاكرةِ العلم، حتى إنَّ المذاكرةَ إذا خشيَ أن تفوتَ تركَ معها بعضَ النوافل

والسنن، كما ترك الإمامُ أحمدُ قيامَ ليلةٍ لَمَّا قَدِمَ عليه أبو زُرعةَ، عبيدُالله بنُ عبدالكريم الرازيُّ، قال: استعضْنا عن القيام بمذاكرة أبي زُرعة[1].

وذلك لأن مصلحةَ المذاكرة متعديةٌ على المسلمين، ويفوتُ وقتُها بذَهابِ مَنْ يُذاكرُ معه العلمَ.

ومما ينبغي على طالب العلم الصبرُ على أمرين:

أولًا: أن يصبرَ على العلم في تلقيه، وفي لزوم العلماء، وسماع الدروس، وفي قراءة الكُتُب، واستخلاصِ الفوائدِ، وهذا يحتاج إلى صبرٍ ومصابرةٍ.

والثاني: يصبرُ إذا التقَى بأصدقائه ورفقائه وزملائه عن

---

(١) قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: لما قدم أبو زُرعة نزل عند أبي فكان كثيرَ المذاكرة له، فسمعتُ أبي يومًا يقول: ما صليتُ غير الفرض، استأثرتُ بمذاكرةِ أبي زُرعة على نوافلي. «تاريخ بغداد» (١٠ : ٣٢٦) و«تهذيب التهذيب» (٢٢ : ٣١) و«سير أعلام النبلاء» (١١ : ٢٢٨).

اللهو، وعن مقتضيات الطبيعة، في إمضاء الأوقاتِ بما لا ينفعُ فيتذاكر العلم.

فوائد مذاكرة العلم مع صديق جادّ:

أولها: تثبيتُ العلمِ.

ثانيها: قيامُ الصلة على المحبة الصحيحة في الله، جل وعلا.

ثالثها: أنّ طالبَ العلم حينما يتذاكر العلم مع أخية تنزل عليهم من الله – جل وعلا – السكينةُ، وتَحُفُّهم الملائكة.

فيجبُ على طلبة العلم الصبرُ على مقتضيات العلم والدرس، والصحبةُ في أن تكونَ في العلم والعمل لا في غيره، لأنَّ الزمنَ يمضي، والعمر قصير.

استعمال الوسائل الحديثة في العلم:

يكثر اليومَ عند طلاب العلم تداولُ بعض الوسائل الحديثة في العلم، أو في الدعوة، مثلُ الأشرطةِ، أو

الأسطوانات، أو في البرامج المختلفة التي يُبحث فيها عن طريق الكمبيوتر، أو في شبكة الإنترنت، فهذه ينبغي أن يُنظر إليها بأناة ورويّة، لأنّ الإيغالَ فيها قد لا يكونُ محمودًا في المستقبل، فيما يتعلق بصلة طالب العلم بالكتاب.

وهذه الأشرطة، أو ما هو موجودٌ على شبكة الإنترنت، ونحو ذلك، ينبغي أن يؤخذَ بقدرِ ما ينفعُ المسلمَ، وما ينفعُ طالبَ العلم في العلم والبحث، وما ينفع غيره في الدعوة والإصلاح، لكن ليس ذلك هو الوسيلةَ الوحيدةَ، وليس هدفًا لطالب العلم.

فالأصل في العلم أن يكون بالتلقّي عن المشايخ، مع قراءة الكُتُب والمطالعة، والسببُ أن هذه الأدواتِ الحديثةَ، تعطيك ما تبحث عنه بسرعة بالغة، أمّا النظرُ في الكُتُب، فلأجل بحث مسألة واحدةٍ قد تمر على عَدَدٍ من المسائل، وتستفيد خيرًا كثيرًا، ولبحثٍ في تفسيرِ آيةٍ تمرُّ على تفسير عدّةِ آياتٍ،

وفي بحثٍ عن حديثٍ واحد تمرُّ على أحاديثَ كثيرةٍ، استفدتَها في العلم والعمل، وصليتَ على النبيّ ﷺ في أثناء ذلك مراتٍ ومراتٍ، فإذا ضاق الوقت، واتّجه طالبُ العلم إلى البحث، أو أراد أن يبحث بحثًا، أو أن يخطُب خطبةً فليستفدْ من هذه الوسائل، لأنها مفيدةٌ ونافعةٌ كثيرًا، أمّا أن تكونَ هي الوسيلةَ الوحيدةَ ويتركَ الكتابَ والقراءةَ، فهذا ليس بصحيح، وهو من وسائل ضعفِ العلمِ عند طالبِ العلم.

وبمطالعة الكُتُب وأنت تبحثُ في كتاب، لوصبرت على ذلك، فإنك تأخذ فوائدَ كثيرةً جدًّا، ما كنتَ تظنُّ أنك ستستفيدُها، والسلف كانوا أشدَّ منّا في تقليب صفحاتِ الكُتُب، حيث إن الكتبَ التي كانوا يتداولونها لم تكن مفهرسةً أصلًا، ولهذا كانوا يحتاجون في القراءة أن يمروا على أشياءَ كثيرةٍ، وإنما يعرفون الحديثَ مثلًا عن طريق الجزءِ، يعني مثلًا إذا نظرت في الفهرس المصنف لمسند الإمام أحمد -

الذي عمله ابنُ عساكر – وجدتَ أنه يشير إلى أجزاءَ، يقول: في الجزء كذا من مسند الشاميين، وفي الجزء كذا من مسند المكّيين، وهذا بحسب التجزئة.

كان أكثرُ العلم يثبت بفضل الله– جل وعلا – أولًا، ثم بكثرة النظر، فإذا كرّر طالبُ العلم النظرَ في الكُتُب، فإنه يثبتُ عنده، وهذا يحتاج إلى صبرٍ.

إنّ تعاطي الوسائل الحديثة طيّبٌ في العلم، لكنّ الوسيلة المُثْلَى في طلبِ العلم هي حضورُ الدروس، أوقراءةُ كُتُبِ أهلِ العلم، والبحثُ فيها؛ لأنّ هذا يعطي ملكةً وقوةً في أشياءَ كثيرةٍ، حتى في اللغة.

إذا قرأتَ فإن لغتك تستقيمُ، وتزداد معرفتُك بمواضعِ الكتاب، وبطريقة المؤلفين فيه، أمّا البرامجُ المعاصرةُ إذا بحثتَ بها وصلتَ بسرعةٍ، لكن يفوتُك أشياءُ كثيرةٌ في هذا الباب.

التقليد:

اليوم نرى أنّ المسائلَ التي يتكلمُ فيها طلابُ العلم، أو يتداولونها فيما بينهم، كثيرٌ منها يُتداوَلُ بالتقليد، ولا يُنظر فيها إلى تحقيق المسائلِ، وخاصةً في الأمور الخلافية، ومعلومٌ أن طالب العلم إذا أراد أن يعملَ فلْيبحثْ، أو فلْيُقلِّدْ من يثق بدينة.

أمّا إذا أراد أن يبحثَ عن الحقّ، وأراد أن يقضي، وينظر في الراجح والمرجوح، فإنّ هذا يحتاجُ منه إلى صفتين عظيمتين، هما: العلم، والعدل.

والقاضي في المسائل العلمية، ربما كان أعظمَ من القاضي في مسائل الخصومات؛ لأنّ مسائلَ الخصومات يقضي فيها بين اثنينِ، هل الحقُّ مع هذا، أو مع هذا؟ وأمّا في المسائل العلمية والدينية التي يقع فيها الاختلافُ، فطالبُ العلم يجدُها فرصةً لبحثِ المسألة، ولا يخوضُ في شيء بدون أن

ينظرَ، فأحيانًا تقعُ مسائلُ، ويكثرُ فيها البحثُ، أو التردّدُ، فنجد أن كثيرين يمرّرون المسائل بالتقليد، هذا ينقلُ عن فلان. وهذا ينقلُ عن فلان، وهذا غير محمود لطالب العلم المدقّق، الذي يريد أن يتثبتَ من العلم، فعليه أن يجعلَ هذه مناسباتٍ لبحثِ المسائل، والتحرّي عنها، لكن لا يتسرّع في حكمه.

ربما كان النظرُ في مثل هذه المسائل، والحكمُ فيها قد قامَ به غيرُه من الناس، ولأجل تحري الحقّ عليه أن يحكم بعلمٍ وعدلٍ، فينظر في المسألة بمقتضياتها من أصلها، ولا يستعجل ويتجرأُ، فيقول: هذا غَلَطٌ. من دون معرفة الحقيقةِ، لأنه سيحاسبُ على ذلك، يقول: هذا باطلٌ دون تأمّل وبيِّنةٍ.

وهذا له أمثلةٌ كثيرة في دنيا الناس اليوم، لأن الحديثَ اليومَ صار مفتوحًا لكلِّ أحد، فالصُّحف، وشبكةُ العنكبوتية (الإنترنت) والفضائيات، وفي الخطبِ والمحاضراتِ أشياءُ

لا حصرَ لها من هذا الباب، فطالبُ العلم يجبُ عليه أن يتحرّى الحقَّ، وأن يستفيدَ من مثل إيراد هذه المسائل في بحثها وتدقيقها، وألّا يتوانى في بحث هذه المسائل اتّكالًا على بحث غيره فيها، لأنّ المقصودَ هو الفائدةُ.

طلب العلم عبادةٌ من أفضل العبادات وأجلِّها:

طلب العلم عبادة من أفضل العبادات وأجلّها، وهذا يعني أن طالب العلم لابدّ أن يحاسبَ نفسه بين الحين والآخر في علمه الماضي، وفي علمه المستقبل؛ لأنه أحيانًا يكون قد طلب العلم لهوًى أو لشهوةٍ، أو نحو ذلك، فتجد أنه يُمضي وقتًا طويلًا في طلب علمٍ هو يشتهيه، وغيرُه من العلوم أولى منه، وهو أحوج إليه.

فعلى سبيل المثال واحد يشتهي النظر في السيرة والبحثِ، ويشتهي تخريجَ الأحاديث، ويشتهي بحثَ بعضِ المسائل الفقهية، ويطوّل فيها جدًّا، ويفوّتُ معه بحثَ أشياءَ أخرى

هي أهمُّ له، وربما جهلَها، وهي متعلقة بدينه، أو بعمله، وهو يعانيها، أو يقع فيها.

لهذا نقول: إن طالبَ العلم إذا سلكَ هذا السبيلَ، فعليه أن ينتبه من شهوة التنقل في العلمِ، فشهوةُ التنقلِ في العلم شهوةٌ خفيّة، قد تصرِفُ صاحبَها عمّا ينبغي له، وهنا ك فرق بين عُقَد العلم، ومُلَح العلم، فعُقَد العلم هذه لا بدّ منها، ومُلَحُ العلم لا بدّ منها بحسب الوقت، تنظر في التراجم، والتاريخ، وفي تفاصيل اللغة، وفي الأدب، ونحو ذلك، فهذا لا بأس به، لكنّ عُقدَ العلمِ هذه أن تنظرَ إلى ما أنت محتاجٌ إليه، ثم بعد ذلك تُقبلُ على مُلَح العلم.

والعلم كما أنّ له شهوةً، فإنّ له طغيانًا كذلك.

لهذا قال وهبُ بنُ مُنَبِّه: «إن للعلمِ طغيانًا كطغيان

المالِ»[١].

وهذا واقع، فإنه كما أنّ الإنسانَ إذا ازدادَ مالُه، دخله الشيطان فطغَى وبغَى، فكذلك العلمُ الذي لا يصاحبُه الخوفُ من الله –جل وعلا– فإنه ربما كان معه الطغيانُ، والبغيُ، بل كثيرٌ من الخلافاتِ التي وقعتْ في الأمة من الزمن الأول، لمّا صاحبَها البغيُ والتعدّي، وقعتِ الفرقةُ الشديدةُ، ووقعتِ الخلافاتُ الشديدة، وصار بأسُ الأمة بينها شديدًا، كما ذكر شارح الطحاوية في أواخرها[٢].

العلم له شهوةٌ عارمةٌ:

فالعلم له شهوةٌ عارمة بطالب العلم، يعني قد يصيبُه شهوةٌ عارمةٌ في نوعٍ من العلم، أوفي نوعٍ من البحث، فيكون

---

(١) انظر «حلية الأولياء» (٤: ٥٥) و«الزهد» لابن المبارك (١٩) و«الزهد» لأحمد بن حنبل (٣٧٢) و«اقتضاء العلمِ العملَ» (٣٠).

(٢)انظر «شرح العقيدة الطحاوية» (٧٧٧، ٧٧٨، ٧٨٢).

معه انصرافٌ عمّا هو أولى له، فينبغي له أن ينظرَ ويحاسبَ نفسه.

كذلك العلمُ ربما يرى من نفسِه الملكةَ فيجد أنّ عنده نوعَ اعتدادٍ وقوة، بحيث يتسلط بهذا العلمِ على الآخرينَ، والعلمُ مبناه على الرحمة والتراحُم، العلمُ هو ما ورّثه النبيُّ ﷺ لهذه الأمة، والله – جل وعلا – قد وصف نبيَّه بأنه رحمةٌ: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ (الأنبياء: ١٠٧).

فالعلمُ الذي معه البغيُ، والذي ليس معه عدلٌ، ولا تقوًى، سيكون وبالًا على صاحبه وعلى الآخرين، فلهذا نحذِّر من هذين الأمرينِ: الشهوةِ، والطغيانِ في العلم، فالشهوةُ مذمومةٌ، والطغيانُ مذمومٌ، ومن رأى واقعَ الناس اليومَ وجدَ أنه يوجد فيه هذا وهذا.

العوائقُ عن طلبِ العلم

العلمُ من أهم المهمات، وأعظمِ المطالب، فالواجبُ على كلِّ طالب علمٍ أن يجعلَ أكثرَ حياته فيه، وأن يَقسِمَ حياتَه ما بين تعلُّم أو تعليم، أو أداءٍ للنُّصْح لعباد الله، أو لمن له وِلايةٌ عليه، كلٌّ بحَسَبِ ما هو فيه، وهذا هو معنى البركةِ، فإنّ أهلَ العلم مباركون، جَعل الله – جل وعلا – في أقوالهم وأعمالهم البركةَ كما قال – جل وعلا –: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ (مريم:٣١) قوله (وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا) يعني أن الله تعالى جعلَ عيسى – عليه السلام – مباركًا بتعليم العلم أينما كان، فأينما كان يعلّمُ ويرشدُ، ويدعو إلى ما يحبُّ الله – جل وعلا – ويرضى، وبقدر الازديادِ من هذه الصفةِ يزدادُ المرءُ قربًا من الله – جل وعلا – ويزدادُ بركةً في أقواله وأعماله، والأنبياءُ جعل الله تعالى عليهم البركةَ ﴿وَبَٰرَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ إِسْحَٰقَ﴾ (الصافات:١١٣)، وقال ﷺ: «قولوا: اللّٰهمَّ

صلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وبارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي العَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ» (١).

وآلُ محمد على أحد الأقوال: هم المتبعونَ له ﷺ من أهل التقوى، فيدخلُ فيه كلُّ مؤمنٍ متّبعٍ لسنةِ النبيّ ﷺ.

وهذا المطلبُ يدركُه كلُّ طلاب العلم الذين أَنِسُوا للعلم، وشرحَ اللهُ صدورَهم له.

ومعلومٌ أنّ العباداتِ النوافلَ مراتبُ، والعلمُ قسمان: ما هو فرضٌ وما هو نفلٌ، والعلمُ الذي هو فرضٌ قد يكونُ فرضَ عينٍ، وقد يكونُ فرضَ كفايةٍ، وإذا نظرنا اليومَ فإننا نجدُ الناسَ لم يقمْ فيهم بالعلم مَنْ يكفي، وخاصةً العلمَ

---

(١) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب الأنبياء) (٣٣٧٠) و«مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الصلاة) (٤٠٥، ٤٠٦).

الذي هو على نَهْجِ السلف الصالح، فإنّ الذين يتبعونَ هذا السبيلَ اليوم أقلُّ القليلِ، وهذايؤكدُ على كلِّ طالبِ علمٍ أن يحرصَ على نفسه، وألا يضيّعَها، وأن يزدادَ من العلم بحسبه، وأن يكونَ متقلبًا ما بين التعلُّم أو التعليم، وما بين التأثيرِ بالعلم أو التأثيرِ بالدعوة في أيّ مكانٍ كان، بحسَبِ قدرتِه، وبحسَبِ ما أُعطي.

وأمةُ الإسلام في تاريخها مرَّت بها فتنٌ كثيرةٌ ومرتْ بها إحَنٌ، ومرتْ بها ابتلاءاتٌ عظيمةٌ، فمرةً يكون بأسُها بينها شديدًا، ومرةً يُسَلّطُ عليها عَدُوٌّ من غيرها فينالُ منها ما ينالُه بحسَبِ قَدَرِ اللهِ - جل وعلا - وقد حصلَ من ذلك في تاريخ الإسلامِ الشيءُ الكثيرُ. إذا نظرتَ إلى القرنِ الأول وجدتَ ما حصلَ من القتالِ والفتنِ التي كانتْ بين الصحابةِ، ثم ما كان في عهدِ الأمويينَ من فتنٍ كبيرةٍ، ثم في عهدِ العباسيين.

حتى أتت الفتنةُ الكبيرةُ من تسلُّطِ الدولةِ العبيديةِ المسماة

بالفاطميةِ على كثيرٍ من بلاد الإسلام، وساموا أهلَ السنة سوءَ العذابِ، حتى أنهم ربّما أتوا العَالِمَ فأرادوه على قولِ شيءٍ يختارونه فإذا أبى مَشَّطوه بالحديد مَشْطًا.

وقال «الذهبي»: وقد نُزع عن فلان جلدُه حتى يكون نكالًا لغيره مما فعلَه أولئك(١).

وهكذا في الحروب الصليبية، وجاءت حروبُ التتار الكبيرةِ وحصلَ ما حصلَ في تاريخِ الإسلام(٢).

وهذا كلُّه إذا نظرتَ إليه نظرَ تاريخٍ وجدتَ أنّ أهلَ العلمِ في تلك الحِقَبِ وتلك الأزمانِ لم ينصرفوا عن العلم والتعليم إلى أمورٍ أُخرى؛ لأنّ العالِمَ وطالبَ العلمِ يؤثّر بحسبِ ما

---

(١) انظر «صحيح البخاري» في أول (كتاب الإكراه) (٦٩٤٣) و«تاريخ بغداد» (٤: ٤١٨).

(٢) في سنة ست وخمسين وست مئة أخذت التتار بغداد وقتلوا أكثرَ أهلِها حتى الخليفةَ وانقضتْ دولةُ بني العباس منها. انظر التفاصيل في «البداية والنهاية» من (١٧: ٣٥٦) إلخ ط هجر.

يستطيعُ، والنفعُ بحسبِ ما يستطيعُ؛ والنفعُ الباقي له ولغيره هو العلمُ؛ لأنه ينفعُ اللهُ به أممًا كثيرةً. وكثيرون ساءتْ ظنونُهم بالعلمِ لأجلِ ما يَبتلي اللهُ به العبادَ من أمورٍ كثيرةٍ في أرض الله، جلّ وعلا.

ولهذا ينبغي التنبيهُ على جملةٍ من العوائقِ والمخدِّراتِ والحُجُبِ اللاتي تُعيقُ عن طلبِ العلمِ وتَصُدُّ عنه، منها:

أولاً: ضعفُ الهِمَّةِ: العلمُ يَحْتاجُ في طلبِه إلى همةٍ كبيرة، وعزيمةٍ قوية.

وأهلُ العلمِ هم أكثرُ وأقْوَى الناسِ هِمَّةً، فيما يُحِبُّ اللهُ – تعالى – ومن الأمثلةِ على ذلك:

(١) هِمَمُ الأنبياءِ والرسلِ – عليهم السلام – تتضح في أمور منها:

١- في بيانِ توحيدِ اللهِ، تعالى.

٢- في الردِّ على أهلِ الباطلِ، ومناظرتِهم، ومجادلتِهم.

٣- في التَّوَدُّدِ إلى الخلقِ في بيان شريعةِ الله ، تعالى.

نوحٌ – عليه السلام- صَبَرَ على الدعوة، ونَشْرِ العلمِ، وتحمُّلِ الأذى، قال الله تعالى:﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾(العنكبوت: ١٤)

ودعاهم سرًّا وجهرًا، ليلاً ونهارًا. فقال سبحانه: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا ۝٥ فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَآءِيٓ إِلَّا فِرَارًا ۝٦ وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓا۟ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَٱسْتَغْشَوْا۟ ثِيَابَهُمْ وَأَصَرُّوا۟ وَٱسْتَكْبَرُوا۟ ٱسْتِكْبَارًا ۝٧ ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ۝٨ ثُمَّ إِنِّيٓ أَعْلَنتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا ﴾(نوح: ٥-٩).

وهذا إبراهيمُ – عليه السلام – وهو ينظرُ إلى قومِه وهم يعبدونَ الأصنامَ التي ينحتونها بأيديهم، ثم هو في ذلك صابرٌ وحاجَّهم بالعقل، وحاجّهُم بالدَّفْعِ، ودعا الأبعدينَ، ودعا والدَه والأقربين، وكان في ذلك متنقلًا مرةً في مصرَ، ومرة في مكةَ، ومرة هنا وهناك، هذا كلُّه لنشرِ رسالةِ الله – جل وعلا

– هذه همةٌ؛ لأن هممَ أهلِ العزمِ عاليةٌ.

فلا يصلحُ أن يكونَ طالبُ العلم ضعيفَ الهمّة، خائرَ العزم، متواكلًا؛ بل يجب عليه إن أراد سلوكَ هذا السبيل أن يكونَ قويَّ الهمة، لا يقنع بالدون، وكما قيل:

على قَدْرِ أهلِ العزمِ تأتي العَزائـــمُ
وتأتي على قَدْرِ الكِرامِ المكـــــارِمُ
وتَعْظُمُ في عينِ الصَّغـيرِ صِغارُها
وتَصْغُرُ في عينِ العظيمِ العَظائِمُ[١]

همم بعض أهل العلم:

قد يأتي أحدٌ وينظرُ إلى كتابٍ فيقول: كيف أقرأُ أنا هذا الكتابَ الكبيرَ لأجلِ ضَعْفِ الهمَّةِ؛ لكن مع علوّ الهمة يفتحُ

---

(١) قائلها «أبو الطيب المتنبي» وبحرهما الطويل. والمعنى: عزيمةُ المرء على مقداره، وكذلك مكارمُه. وصغارُ الأمور عظيمةٌ في عين الصغير القدر، وعظامُها صغيرةٌ في عين العظيم القدر. انظر ديوانَه بشرح العكبري (٣: ٣٧٨).

الله - جل وعلا - له.

وقد طلبتُ مرةً من الأستاذ محمود محمد شاكر - رحمه الله- الأديبِ المعروف والمحقق لأجزاءٍ كثيرةٍ من تفسير الطبريّ، أن يرشدَني إلى كتابٍ في اللغة العربية لأقرأَه، فقال لي: اقرأ «لسان العرب». فقلت: «لسانُ العرب» عشرون جزءًا كيف أقرؤُه؟ فقال: إذن اذهبْ لصنعةٍ أخرى، للتجارةِ أو للوظيفةِ، أنت لا تصلحُ للعلم، إيش عشرون مجلدًا -هذه عبارتُه- ولقد قرأناه على شيخنا مرتين -أظن أن شيخه «المرصفي» -وفي الثالثة ما أكملناه.

وهذا الحافظُ ابنُ حجر من أصحاب الهمم العالية في العلم قرأ «صحيحَ البخاري» على شيخه في عشرةِ مجالسَ، وقرأ «صحيحَ مسلم» في خمسةِ أيامٍ، وقرأ «سننَ ابن ماجه» في أربعة مجالس، وقرأ سننَ النسائي الكبير في عشرة مجالسَ.

كلُّ مجلس منها مقدارُ أربعِ ساعات[1].

وهكذا دأبُ كثيرٍ من أهلِ العلم.

وهذا شيخُ الإسلام ابنُ تيمية - رحمه الله - كَتَب «العقيدة الواسطية» بين الظهر والعصر.

سببُ ذلك قوةُ العلم، ثم علوُّ الهمة، فأولُ مخدِّر وعائقٍ وحجابٍ هو ضَعفُ الهمة، فإذا تحركتِ الهممُ جاء الله - جل وعلا - بالفتوح من عندِه، وهذا نوعٌ من المجاهدةِ لقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ (العنكبوت:٦٩).

---

(١) انظر «قواعد التحديث» (٢٦٢) الباب التاسع في (ذكر أرباب الهمم الجليلة في قراءتهم كتبَ الحديث في أيام قليلة) وقد جاء في «فهرس الفهارس» للكتاني (١: ٢٢٢) أن الحافظ إبراهيم بن محمد بن خليل، سبط ابن العجمي الحلبي المتوفَّى سنة ٨٤١هـ قرأ صحيح البخاري أكثر من ستين مرة، وصحيح مسلم نحو العشرين. وانظر المزيد في «فهرس الفهارس» (٢: ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨).

وقد قال «ابنُ الجوزيّ» - رحمه الله - في كتابه «صيد الخاطر» أنه إذا جاءه جماعةٌ من البطّالين - ويَقصدُ بهم الذين يريدون الجلوس للكلام والقيلِ والقالِ والأخبارِ - اشتغلتُ في أثناء مجيئهم في بَرْي الأقلامِ، وقصِّ الأوراق وتجهيزها للكتابةِ، وحزْم الدفاتر[1].

وهذا لايكونُ إلّا مع علوّ همةٍ في هذا السبيل، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ﴾ (العنكبوت:٦٩). فمَن قصَرَتْ همتُه عن تحصيلِ العلمِ؛ وأراد تحصيلَه في وقتٍ دون وقتٍ، وفي حالٍ دون حال، فهذا مع الزمنِ لا يُحَصِّلُ العلمَ؛ لأنه مع الزمنِ تكثرُ المشاغلُ.

ثانيًا: السيادة:

السيادة تُعْتَبرُ من مُعوِّقات العلم، كما قال عمر- رضي الله

(١) انظر «صيد الخاطر» رقم الفصل (١٦٣).

عنه -: «تفقَّهوا قبل أن تُسَوَّدُوا»[1] ومعنى التسويدِ أن يكون المرءُ سيّدًا، يعني أنْ يطلبَ العلم، وأن يتفقَّه قبل أن يكونَ ذا سيادةٍ وأمرٍ ونهي.

والناسُ يتنوّعون في ذلك، وقد تكونُ الولايةُ بالزواج والأولادِ، وقد تكونُ الولايةُ بأن يكونَ مدرسًا ومعلمًا، فيكون عنده الشيءُ الكثير مما يبذلُه في تدريسه وفي تعليمه، وفي الأنشطةِ التي تكون في المدارسِ، وقد يكون في القضاءِ، وقد يكون مديرًا للعمل مما يحتاجه في دنياه، وقد يكون أكبرَ من ذلك.

فالسيادةُ حجابٌ عن الاستمرار في العلم، لهذا قال «أبو عبدالله البخاري» منبّهًا الطالبَ عن ذلك قال: «وبعد أن

(١) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» مُعَلَّقًا مجزومًا به في (كتاب العلم باب الاغتباط في العلم والحكمة) و «ابن أبي شيبة» في «المصنف» في (كتاب الأدب) (١٣ : ٣٣٧). أن تُسَوَّدوا: بضم التاء وفتح المهملة وتشديد الواو، أي: أن تُجعلوا سادةً. «فتح الباري» (١ : ١٦٦).

تُسَوَّدوا» ليُحَرِّكَ فيهم العزيمةَ على ألا ينقطعَ عن العلم بشيء من ذلك.

مثالُه: ابن عباس - رضي الله عنهما - كان صغيرًا، وكان يسألُ الصحابةَ ويتلقفُ العلمَ من هنا وهناك حتى رجعَ الناس إليه، قال له صاحبٌ من الأنصار: أتظن يا عبدَ الله أن الناسَ يحتاجون إليك وهؤلاء صحابةُ رسولِ الله ﷺ بينهم[1]؟!

فهذا ابنُ عباسٍ استمرَّ وحصّل ونظرَ حتى بعد أن تولى الولاياتِ، وقد ولّاه عليٌّ - رضي الله عنه - إمرةَ الكوفةِ ومكثَ فيها زمانًا، ثم تولّى في مكةَ وكذلك تولى غيرها، ولكن مسيرة العلمِ واحدةٌ، وعُمْرُ الإنسانِ قد يعوقُه هذا العائقُ من حيثُ يَشْعُرُ ومن حيثُ لا يشعرُ، فإذا كان طالبُ

---

(١) انظر «فضائل الصحابة» للإمام أحمد (٢: ٩٧٦) و«المستدرك» (٣: ٥٣٨).

العلم صاحبَ عزيمة فإنه يجعلُ الأصلَ عنده استمرارَه في طلب العلم.

ثالثًا: قولُ بعضهم: العلم يَصْرِفُ عن الدعوة، والناسُ اليومَ يحتاجون إلى الدعوة، وأمّا العلم فلا يحتاجون إليه.

وهذا محذّرٌ وحجابٌ كبيرٌ، ناشئٌ من غلطٍ في فهمِ العلمِ والعملِ، فالأصلُ أنَّ العلمَ يَتَجَزَّأُ، وأنَّ الدعوةَ أيضًا متبعِّضةٌ ومتجزِّئةٌ، فالعلمُ لا يأتي جميعًا، والدعوةُ أيضًا لا تأتي جميعًا.

فطالبُ العلمِ إذا عَلِمَ علَّم، ودعا إلى الله - تعالى - بحسبِ ما يُفْتَحُ له من هذا الباب، فيجعلُ ميدانَه في العلم، وفي التأثير بحسَبِ ما يُعطي، والانشغالُ عن العلم بالدعوة يورِثُ أنْ تكون الدعوةُ على جهلٍ، وهذا هو الذي أصابَ الكثيرَ من الناس.

والناسُ في هذا أصبحوا ثلاثَ طوائفَ:

١- إمّا أن ينقطعَ للعلم دون بذله، ولا يؤثر فيهم شيئًا.

٢- وإمّا أن يتجِهَ للدعوةِ وهو جاهلٌ أو شِبْهُ جاهلٍ.

وكلا الطرفينِ مذمومٌ.

٣- الانقطاعُ للعلم ونَشْرُه في ميدانِ الدعوة؛ إذِ العلمُ هو أساسُ الدعوةِ، ومَنْ دعا من دون علمٍ، يكون ممن قَفَا ما ليس له به علمٌ، وقد قال - جلّ وعلا -: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ (يوسف:١٠٨)، والبصيرةُ هي العلمُ. أدعو إلى الله على علمٍ، فالعلمُ يتجزّأ، إذن فالدعوةُ تتجزَّأ، إذا عَلِمَ شيئًا بدليله ووَضَحَ عنده فإنه يدعو إلى ذلك.

وبعضُ الناس يظنُّ أنَّ الدعوةَ لا تكونُ إلا بالمواعظِ، وبالمحاضراتِ، وبالذهابِ إلى القُرى، وبإلقاء الكلماتِ في الأمور العامّة التي يتكلمُ الناس فيها، هذا غيرُ صحيح؛ لأن الأنبياءَ هم أكملُ الدعاة، وكلامُ الأنبياء إنما كان في حقّ الله - جل وعلا - وتوحيدِه وعبادتِه، فإذا علّم طالبُ العلم فقد دعا إلى الله - جل وعلا - يدعو نفسَه ويدعو غيرَه أيضًا.

العلمُ سلاحٌ في يدك تُحاجُّ به، وتجاهدُ به، وتبلِّغُ به، بحسَبِ ما قَسَمَ الله - جل وعلا - للعبدِ.

رابعًا: قولُ بعضهم: العلم يُقَسِّي القلبَ.

وإذا كان العلمُ يُقَسِّي القلبَ فلا نعلمُ شيئًا يُلَيِّنُ القلبَ بعد العلم.

العلمُ قال الله قال رسولُه
قال الصحابةُ هم أُولو العِرْفانِ(1)

هذا العلمُ كما عرّفه «ابن القيم» في «النونية»، العلمُ مصدرُه ودليلُه قال الله وقال رسولُه، القرآنُ كلُّه بما فيه من العلم بالله والعلمِ برسوله والعلمِ بما وراءَ الغيب -الجنة والنار وما أعدّ الله- والعلمُ بالأحكامِ الشرعيةِ والحلالِ والحرامِ، هذا كلُّه الذي في القرآن سماه الله - جل وعلا -

(1) البيت بحره الكامل، وهو من «الكافية الشافية» لابن القيم، ورقمه (٣٥٧٩).

موعظةً فقال - جل وعلا -: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٥٧﴾ قُلۡ بِفَضۡلِ ٱللَّهِ وَبِرَحۡمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ هُوَ خَيۡرٞ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ﴾ (يونس:٥٧-٥٨)، فالقرآنُ موعظةٌ بكلِّ ما فيه، فالعلمُ فيه هو أكبرُ موعظةٍ، العلمُ النافعُ لا يُقَسّي القلبَ، العلمُ النافعُ يخشعُ معه القلبُ ويَلينُ؛ لكنَّ خشوعَ قلبِ العالم أو طالبِ العلم ليس كخشوع قلبِ العابدِ الجاهلِ، فإنّ ذاك قد يأتيه من الخواطر، أو من الإيمانيّاتِ ما يجعلُه في الظاهر ألينَ قلبًا؛ لكنّ ذلك في الحقيقة ألينُ قلبًا وأخشعُ وأخضعُ، كما هو ظاهرٌ من حالِ الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا أقوى. ومَنْ بعدَهم كانوا إذا تُليتْ عليهم بعضُ الآيات، أو إذا ذكرتْ عليهم بعضُ القصصِ والرقائقِ ربما خرَّ بعضُهم مغشيًّا عليه لأجل رقّة قلبه. ورقةُ القلبِ ولينُه ليس هو الأمرَ المحمودَ؛ بل لابد أن تكونَ رقتُه ولينُه على وَفق ومقتضى العلمِ النافعِ.

ولهذا قال جماعةٌ من أهل العلم منهم «ابنُ تيمية» وغيرُه: إنّ من غُشِي عليه من السلفِ لأجل قوّة الوارد، وضَعفِ القلبِ عن الاحتمال فلا ينكرون ذلك؛ فإن السببَ إذا لم يكن محظورًا كان صاحبُه فيما تولّد عنه معذورًا [١].

وهذا صحيح فإنه إذا صار الواردُ قويًّا، والقلبُ ليس فيه من قوّة العلمِ ما يحجبُه أو يكونُ قويًّا على هذا الواردِ فإنه قد يسقطُ صاحبُه، ولهذا قلبُ طالبِ العلم ليّنٌ خاشعٌ خاضعٌ بحسبِ حالِه، وبحسبِ ما أعطاه الله؛ لكن أيضًا هو على بصيرةٍ من الدين.

تُسرع البدعُ والأهواءُ إلى قلوبٍ فيها لينٌ وليس عندها تحصينٌ بالعلم النافع، وقد قال ﷺ «أتاكم أهلُ اليمنِ هم أرقُّ أفئدةً، وألينُ قلوبًا[٢]» وهذا ظاهرُه المدحُ لهم، وفيه ما

---

(١) انظر «مجموع الفتاوى» (١١: ٥٩١).

(٢) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب المغازي) (٤٣٨٨) و«مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الإيمان) (٥٢).

يشيرُ إلى أنه تُسْرِعُ فيهم الأهواءُ؛ لأجل رقةِ تلك الأفئدةِ، فالفؤادُ الرقيقُ أو العاطفيّ أو المتحمِّسُ أو الكثيرُ الوجلِ والخوفِ قد يأتيه أهلُ الأهواء فيجرفونه، وأمّا العلْمُ فإنه يُورث خشيةَ العلماء، وليست خشيةَ العباد الجهلة.

ولهذا جاء في الخبر: «فقيهٌ واحدٌ أشدُّ على الشيطانِ من ألفِ عابد[1]». هذا وإن كان في إسناده مقال؛ لكن ربما يصحُّ موقوفًا، وظاهر معناه الصحةُ؛ لأن العالمَ لا يستطيعُه الشيطان لا من جهةِ الشبهاتِ، ولا من جهةِ الاستمرارِ على الشهوات، قد يغلبُه في شهوةٍ، أو قد يغلبُه في شبهةٍ؛ لكنه يستبصرُ فيعودُ في بصيرةٍ من جهةِ بيان الحقِّ في الشبهةِ، ومن جهةِ سلامةِ القلبِ من الشهوةِ بالاستغفارِ والإنابةِ.

---

(١) أخرجه «الترمذي» في «جامعه» في (كتاب العلم) (٢٦٨١) و«ابن ماجه» في «سننه» في (كتاب السنّة) (٢٢٢) و «الخطيب البغدادي» في «الفقه والمتفقه» (١: ١٢٠) وإسناده ضعيفٌ.

فإذن العلمُ يورثُ خشوعَ القلبِ، ولا يورثُ قسوةَ القلبِ، ومصداقُ ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ (فاطر: ٢٨)، يعني أنَّ أهلَ الخشيةِ الحقيقية هم العلماءُ، و«إنما» هنا تفيد الحصرَ، يعني إنّما يخشى اللهَ من عباد الله هُم العلماءُ، كأنَّ البقيةَ ليسوا من أهل كمالٍ في الخشيةِ، وخشيةُ العلماءِ تختلفُ بحسب حالهم، وبحسبِ ما هم عليه.

وقد يكونُ هناك قسوةٌ في القلبِ مع العلمِ بسببِ بعضِ الأمراضِ، ومن تلك الأمراضِ:

١- مرضُ شهوةٍ.

٢- مرضُ شكٍّ.

٣- مرضُ شُهْرةٍ.

٤- مرضُ تكبُّرٍ.

٥- مرضُ جاهٍ.

فبعضُ الناسِ لا يَرْضَى أن يُسَمَّى إلا مَلِكَ كذا وكذا،

كملكِ اللغةِ، أو ملكِ النحوِ، أو غيرِ ذلك.

خامسًا: قولُ كثيرين: إنّ العلماء هم أقلُّ الناسِ أو أبعدُ الناسِ تأثيرًا في الأحداثِ إذا وقعتْ، وأنهم يرغبون الصمتَ والسلامةَ، ويتركونَ توجيهَ الأمةِ.

وهذا يدُلّ بحَسَبِ كلامِهم على أن العلم يُؤَدِّي إلى التَّثْبيط، وعدمِ الجهاد، أو الأمرِ بالمعروف، والنهي عن المنكر، أو قولِ كلمة الحقّ، ونحو ذلك.

وهذا من وَساوسِ الشيطانِ، ومن أقوالِ أهلِ الأهواء، لأجل ألَّا يقتديَ الناسُ بالعلماء، وكلّما حدثتْ فتنةٌ منذ زمنِ السلف إلى يومنا هذا، فإنه يعيب الجاهلُ على مَنْ صمتَ بصمته.

وما أحسنَ كلمةَ الخلفيةِ عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله- حيث وصف الصحابةَ ومنْ سلف بقوله: «إنهم على علمٍ

وَقَفُوا، وببصرٍ نافذٍ كَفُّوا»[1]!

ومعناه: أنهم حين يتكلمون يتكلّمون بعلمٍ، وحين يكفونَ عن الكلامِ فإنهم يكفونَ ببصرٍ نافذٍ بشرعِ الله.

وكان السلفُ في الفتن يُكثرون الصمتَ، ويُقِلُّون الكلامَ، ولهذا كانت كلماتُهم تُحفظُ فتنقلُ، وأمّا كلامُ الخلفِ فهو كثيرٌ، وفي الفتن يكون أكثرَ، وهذا من قلةِ العلم.

على سبيل المثال: كلماتُ الإمام أحمدَ كانت قليلةً في فتنةِ خَلْقِ القرآنِ التي استمرّتْ نحوًا من عشرينَ سنةً أو أكثر ولكنها حُفظتْ ونُقلتْ.

سُئل الإمامُ مالكٌ - رحمه الله -عن الرجل له علم بالسنة أيجادلُ عنها؟ فقال: لا، ولكن ليخبرْ بالسنةِ فإنْ قُبِلَ منه وإلا سكتَ[2]؛ لأنّ الواجبَ البيانُ، أمّا إصلاحُ العباد هذا إلى الله

---

(١) سبق تخريجه «١٧٢».

(٢) «الديباج المُذْهَب» (١: ١١٥) و«جامع العلوم والحكم» (١: ٢٤٨).

- جل وعلا - ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ (البقرة:٢٧٢)، وقد أشارَ إلى هذه المسألة الحافظُ «ابنُ رجب» في رسالته «فضل علم السلفِ على علم الخلف» وقال في ضمن كلامه: كلامُ السلف قليلٌ كثيرُ الفائدة، وكلامُ الخلف كثيرٌ قليل الفائدة.

ولهذا نقول: إن العلماءَ يؤثِّرون ويغيّرونَ في الأحداثِ والفتنِ؛ لكنّ التأثيرَ والتغييرَ هو الشرعيُّ، انظر إلى قول النبيِّ ﷺ: «مَنْ رأى منكم منكرًا فلْيُغَيّره بيده، فإن لم يستطعْ فبلسانه[1]» وكم مرةً في الفتن بقي كلامُ العالم هو المحفوظُ الذي كان قليلاً ومرجعُه الكتابُ والسنةُ ونُسِيَ غيرُه، وهذا هو الذي حُفظَ على مدارِ الزمان.

---

(١) أخرجه «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الإيمان) (٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه.

وهو الحديث الرابع والثلاثون من الأربعين النووية. وانظر «جامع العلوم والحكم» (٢: ٢٤٣).

المطلوبُ من أهلِ العلمِ ومِنْ طلبةِ العلمِ أن يكونوا مؤثِّرينَ في الأحداث؛ لكن بما لا يُحدِثُ فتنةً، وبما لا يكونُ قولًا على الله بلا علمٍ؛ لأنه قد يُبتلى هو في نفسِه من جرّاء ما يقولُ من كلامٍ لم يتقِّ اللهَ فيه.

أهلُ العلم يؤثِّرونَ في الأحداثِ بمقتضى العلمِ الذي معهم، ولا يتأثرونَ بها، فربما كان قليلُ كلامِهم أبلغَ، وربما كان إعراضُهم عن الكلام أبلغَ، وكلٌّ بحسبه، وكلٌّ في مجاله.

لهذا طلبةُ العلمِ ينبغي لهم في خضمِّ الأحداثِ أن يبتعدوا عن الاجتهاداتِ الفردية، إذا كانوا سيتكلمون أو يقولون، فإنه لا يتّجه فردٌ منهم إلى شيء فيعلنُه في الأمة وفي الناس، وما أكثرَ اليومَ وسائلَ الإعلام في الإشاعات خاصةً الإنترنت بأسهل سبيل! بل ينبغي له أن يتقي اللهَ وأن يتأخرَ شيئًا فشيئًا بحيث يستشيرُ ويرجعُ، ويكون معه حجتُه فيما يقول.

سادسًا: قولُ بعضِهم: إن العلمَ يحتاجُ إلى عُمْرٍ طويلٍ،

وتفرّغٍ، وزمنٍ، وأنا لا تسعني القدرةُ على ذلك.

وهذا صحيحٌ من جهةٍ، لكنَّ طالبَ العلم لايعلمُ مايُفْتَحُ له، العالمُ مكتوبٌ له أنفاسُه، وطالبُ العلمِ مكتوبٌ له مشيُه، فهو في عبادةٍ عظيمةٍ، وكم من طالب لم يأنسْ في نفسه همةً في العلم ثم بعد ذلك طلبَ العلمَ وصبرَ حتى بَرّز فيه! وكم منهم من كان في الدراسة وسطًا أو دونَ الوسطِ وكان غيرُه من الذين يأخذون تقديراتٍ عاليةً كانوا أفهمَ وأسبقَ منه وأحفظَ؛ لكنَّ هذا بقي مستمرًا فانتفع على قدر صبره، وأولئك مَشَوْا في الحياةِ فلم ينفعْهم ذلك التميزُ.

والسببُ في ذلك أنَّ طلبَ العلم عبادةٌ عظيمةٌ محمودةٌ، وإذا عَرَف المطلوبَ حقَّر ما بذَلَ فيه، وبقدر الاستمرارِ تكون العاقبةُ، لا تستخسرْ وقتًا تمضيه في جلسةٍ علمية، ولا وقتًا تمضيه في قراءةِ كتابٍ، وسماعِ شرح كتابٍ في شريط أو نحوه؛ لأن هذا يورثُك حبَّ العلمِ، ويورثُك حبَّ أهلِه، ويُسَهِّلُ

عليك العلمَ شيئًا فشيئًا.

مثالُه: ما رواه الخطيبُ البغداديُّ في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» قال: «كان رجلٌ يطلبُ العلمَ فلا يقدرُ عليه فعزمَ على تركِه، فمرّ بماءٍ ينحدرُ من رأسِ جبلٍ على صخرةٍ قد أثَّرَ الماءُ فيها، فقال: الماءُ على لَطافته قد أثَّرَ في صَخْرةٍ على كثافتها، والله لأطلبنّ العلم. فطلب العلم فأدرك»(1).

هذه إشارةٌ وعبرةٌ وعظةٌ حملتْه على الرجوع إلى طلب العلم فرجعَ فصار من أهل الحديث ومن رواتِه.

سابعًا: قولُ القائلِ: هل تظنُّ أنك ستبلغُ مبلغَ العالمِ فلانٍ أو الداعية فلانٍ أو فلان المشهور بالعلم؟

فيضربُ له الشيطانُ أمثلةً من المشاهيرِ لكي يحجزَه عن الوصول إلى هذه المراتب العليا، وهذا من وساوسِ الشيطانِ الكبيرة؛ لأن العلمَ في ذاته محمودٌ، وفي مآلاته في الدنيا

---

(1) (٢: ١٧٩) قاله «الفضل بن سعد بن سالم».

والآخرة محمودٌ، وليس الغرضُ من طلبِ العلم أن يكونَ المرءُ إمامًا لكلِّ الناس، أو أن يكون عالمًا يُشارُ إليه بالبنان، بل إذا قصدَ ذلك ونواه فنيتُه فاسدةٌ، بل الغرضُ من العلم هو أن يكون ما بينك وبين الله - جل وعلا - عامرًا، وأن تكون عالمًا بالله تعرفُ ربَّك - جل وعلا- وإذا قرأتَ في الكتابِ عرفتَ حقّ الله وحق رسولِهِ ﷺ وأنِسْتَ بفهمِ الكتاب والسنة، وأعظمُ أُنسٍ وأعظمُ طمأنينةٍ في هذه الدنيا هي طمأنينةُ الإيمانِ، وخاصةً في حال قراءتِك للقرآنِ الكريم أن تعلمَ ما تقرأ، وفي حال سماعك للسنة أن تعلمَ ما تسمعُ، وفي حال صلاتك أنَ تعلمَ الصلاة وما تقولُ فيها وأحكامَها، هذه من أعظم الطمأنينةِ التي يرجعُ إليها العبدُ.

فلهذا إيّاك والمخدِّرَ الذي يأتي به الشيطانُ، ويثبِّطُك عن العلمِ بأن يوسوسَ لك بأنك لن تكونَ كالعالم فلانٍ، ليس الأمرُ كذلك.

فالأنبياءُ - صلوات الله وسلامه عليهم جميعًا - هل كانوا على مرتبةٍ واحدة ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ (البقرة:٢٥٣) هل كانوا جميعًا من أولي العزمِ؟ لا، أولو العزم منهم خمسةٌ [1]، وهل الخمسةُ هؤلاءِ على مرتبةٍ واحدة؟ ليس الأمر كذلك.

فإذن الوَهَم في أن يقولَ قائلٌ: لن أطلبَ العلم حتى أكونَ كاملًا مدرِكًا.

المقصودُ من العلم أن تنويَ رفعَ الجهلِ عن نفسِك، فإذا تعلمتَ ورفعتَ الجهلَ عن نفسِك تكون عالـمًـا بالله فإنه

---

(١) أولو العزم خمسة: وهم نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ونبينا محمد - عليهم الصلاة والسلام - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُوا۟ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ (الأحقاف:٣٥) وقال سبحانه: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۖ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ﴾. (الأحزاب: ٧).

يُرجى أن يكون لك أثرُ فضلِ العلمِ والعلماءِ، وهو أنهم مرفوعون؛ لأن الله - جل وعلا - قال: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ (المجادلة:١١)، وبقدر ما تُؤتَى من العلمِ يرفعُك الله -جل وعلا- درجاتٍ، ثم المرءُ يوم القيامةِ يكون مع مَنْ أحبَّ، وتقامُ يومَ القيامة ألويةٌ، فمع من يكون الإنسان؟ يكون مع أشبهِ الناسِ به، وإذا كانتْ نفسُه معلقةً بفلانٍ وفلانٍ فإنه يُرْجَى أن يكون معهم؛ لأن العلمَ وُصلةٌ وسبيلٌ في ذلك، قال - جل وعلا - في الظالمين: ﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ (٢٢) مِن دُونِ اللَّهِ فَاهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْجَحِيمِ (٢٣) وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ﴾ (الصافات:٢٢-٢٤)، قوله:﴿ وَأَزْوَاجَهُمْ﴾ مَنْ همُ الأزواجُ؟ هم النّظراءُ والأمثالُ والأشباهُ، فيُحْشَرُ الظالمُ مع مثيله، القاتلُ مع القاتلِ، والمشركُ الذي يعبدُ الوثنَ مع

الوثنِ، والذي يعبدُ الصنمَ مع الصنمِ، ويُحْشَرُ الظالمُ مع شبيهِه ونظيرِه ومثيلِه.

وأخيرًا يجب علينا أن نحرِصَ على العلم النافع، وألَّا يشغلَنا عنه شاغلٌ وهو الباقي، وأما عوارضُ الدنيا فتزولُ، والمرءُ بقدر مسيرِه فيه يعطيه الله - جل وعلا - وبقدرِ محاسبته لنفسه يعطيه الله - جل وعلا - من فضلِه.

❋ ❋ ❋ ❋ ❋

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، وَفَّقَ من شاء إلى سُبُل مرضاته. وعلّم مَنْ شاءَ تعليماً، وأدَّب من اختاره تأديباً.

والصلاة والسلام على المبعوث معلماً وهادياً ورسولاً نبيِّنا محمد بن عبد الله وعلى آله الأطهار، وصحبه الأخيار

أسأل الله – جل وعلا – أن يستعملني وإياكم فيما يحبُّ ويرضى وأن ييسر لنا جميعاً سُبُلَ الخير، وأن يُغْلِقَ عنا سُبُلَ الشرِّ إنه – سبحانه – جواد كريم.

وبعدُ فقد مَنَّ الله – عزوجل – علينا بأن استمعنا إلى هذه التوجيهات الإرشادية في سلوك طلب العلم على منهجٍ سليم يقرِّب لنا طريق التحصيل العلمي بأقرب الطرق، وأسهل السبل، بمنهج واضح، يستفيد منه من ترسّم خطاه، وسار في هداه، مستمداً ذلك مما رسمه العلماءُ الربانيوّن في تكوين

شخصيةِ طالب العلم. وهذه الموضوعات تدور حول ذلك ونحن في نهاية المطاف نخلص إلى النتائج الآتية:

١- رسمتْ لنا العلماء منهجاً نافعاً للوصول إلى سُدّةِ العلم.فأوضحت كيفية التأصيل والتدرّج في علم التوحيد والعقيدة، وعلم التفسير وأصوله، وعلم الحديث ومصطلحه، وعلم الفقه وأصوله. وأوضحت لنا ضرورة التفقه في الدين من جهة الأمر والنهي، والحلال والحرام، والجائز والممنوع إلخ بالشواهد اللائحة، والأمثلة الواضحة.

٢- البدء بطلب العلم في المواد المتقدمة بالمختصرات كالمتون ثم بالمتوسطات من الكتب ثم بالمطولات والحواشي بتسلسلٍ دقيق، وعدم التجاوز. ومن القواعد المقررة: مَنِ استعجل الشيء قبل أوانه عُوقب بحرمانه.

٣- اختيار الأستاذ العالم الفاهم الفطن التقيّ الورع؛ لأخذ

العلم عنه بالتلقي والمشافهة والجلوس أمامه بأدب واحترام وتذلل، وعدم إحراجه، وأن نحفظ له حرمته في حضوره وغيابه.

وقديماً قالوا: مَنْ لم يحتملْ ذلَّ التعلُّم ساعةً بقيَ في ذلّ الجهل أبداً.

٤- الحرصُ على الوقت، والمحافظة عليه بالمطالعة الدائبة، والقراءة المستمرة، قبل الدرس وبعدَه، وتصفحُ الكتاب قبل البدء به، وتلقيه من الأساتذة بحيث تكون موضوعاتُه وأبوابُه ماثلةً أمامَ الطالب، ثم اقتناصُ الفوائدِ من الأستاذ وتسجيلُها في دفترٍ ليعود إليها وقتَ الاحتياج إليها.

وقد ورد عن النبيّ ﷺ أنه قال: «اغتنمْ خمساً قبلَ خمس: حياتَك قبل موتك، وفراغك قبل شَغْلك، وغناك قبل فقرك، وشبابك قبل هَرَمِك، وصحتَك قبل

سَقَمك»[١].

٥- اختيارُ صديقٍ صدوقٍ واحدٍ للمذاكرة والمدارسة، لأن المذاكرة تثبِّت المحفوظ، وتذكّر الساهي عما ذكره الأستاذُ، وقديماً قالوا: مذاكرةُ حاذق في الفن أنفعُ من المطالعةِ والحفظِ ساعاتٍ بل أيَّامًا .

٦- المثابرةُ على النَّهَمِ من العلم، وعدمُ الضجر إن وُجِدَ منّا تقصيرٌ وملَلٌ وبطء في الحفظ.

وقد سُئل أبو عبدالله محمدُ بنُ إسماعيلَ البخاريُّ عن دواءٍ للحفظ فقال: إدمانُ النظر في الكتب.

٧- للعلم ثمراتٌ مردودُها على الطالب بالسعادة في الحياة، والنجاةِ بعد المماتِ. وهذه الثمراتُ تضفي على الطالب السمتَ الحسنَ، والأدبَ الرفيع، متمثلاً ذلك في قوله

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٣٥٤٦٠).

وفعلِه وحاله واتِّزانه، وهو قدوة يستنيرُ بنوره المجتمعُ، وينتفعُ بنصحه كلُّ مَنْ صاحبه من أهله وجيرانه وإخوانه وتلاميذه. قال الحسن البصريّ – رحمه الله –: كان الرجل يطلب العلم، فلا يَلْبث أن يُرَى ذلك في تَخَشُّعه و هَدْيه ولسانِه وبصرِه ويدِه.

٨- التحذيرُ والانتباه من العوائق والأشواك في طريق طلب العلم، وعدمُ الوقوف معها، وهي من وساوس الشياطين من الجِنّة والناس، فهي قاطعةٌ عن طلب العلم وبخاصّةٍ رفقاءُ السوء، وصحبةُ الأشرار.

٩- الأمانة العلمية وتتلخص بنسبة الأقوال إلى قائليها، دون انتحال أو تدليس. وعند السؤال عما لا نعلمُه أو نشكُّ فيه لا نَغْفُل ولا نستحيي من قول: لا أدري. ونَعِدُ السائلَ بمراجعة المسألة وإخبارِه إن وصلنا إلى إجابة صحيحة لاشك فيها ولا لَبْس.

١٠- وهي آخر نتائج دروس هذه الموضوعات أن الإسلام الحنيف يتّسم بالوسطية والاعتدال، ونبذِ الغلوّ والتشدّد، فتعاليمُ ديننا تتناسب مع كل المجتمعات والأزمان دون إكفارٍ لأحد من أهل لا إله إلا الله إلا بدليلٍ قاطع من الكتاب أو السنة أو الإجماع.

وصلى الله وسلم على قدوتنا وحبيبنا ونبينا سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

المحتويات

١ - الآيات القرآنية

رقم الآية		الصفحة
	آل عمران (٣)	
١٨	﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾	٥ ١٨ ٢١٦
٧٩	﴿وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾	٢١
	النساء (٤)	
٦٦-٧٠	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا (٦٦) وَإِذًا لَّءَاتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا (٦٧) وَلَهَدَيْنَٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا (٦٨) وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُو۟لَٰٓئِكَ رَفِيقًا (٦٩) ذَٰلِكَ ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا﴾	٩٦ ١١١ ١٧١

رقم الآية		الصفحة
٨٢	﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾	١٣٠
١٧٦	﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ﴾	٢٣٦
	المائدة (٥)	
٨	﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾	١٤١
١٥	﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ﴾	٢١٦
١٠١	﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْـَٔلُوا۟ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا﴾	٢١٨
	الأنعام (٦)	
٢٥	﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾	١٠٤
١٢٥	﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾	١٦١

رقم الآية		الصفحة
	النور (٢٤)	
٦٣	﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	٩١
	الفرقان (٢٥)	
٤١	﴿أَهَٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾	٤٧
	النمل (٢٧)	
١٥	﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا﴾	٦
٢٢	﴿أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾	٢٦
	العنكبوت (٢٩)	
١٤	﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾	٢٩٤
٦٩	﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۚ وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾	٢٩٧

رقم الآية		الصفحة
	الأحزاب (٣٣)	
٧	﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ۖ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾	٣١٥
٤٥-٤٦	﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا (٤٥) وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾	٨
	سبأ (٣٤)	
٤٤	﴿وَمَا آتَيْنَاهُم مِّن كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا﴾	٢٥٠
	فاطر (٣٥)	
٢٨	﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾	٥ ١٠٧ ٣٠٧
	الصافات (٣٧)	
٢٢-٢٤	﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ (٢٢) مِن دُونِ اللَّهِ فَاهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْجَحِيمِ (٢٣) وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ﴾	٣١٦

رقم الآية		الصفحة
١٣	﴿وَبَٰرَكۡنَا عَلَيۡهِ وَعَلَىٰٓ إِسۡحَٰقَۚ﴾	٢٨٩
	ص (٣٨)	
٦٨	﴿قُلۡ هُوَ نَبَؤٌاْ عَظِيمٌ (٦٧) أَنتُمۡ عَنۡهُ مُعۡرِضُونَ﴾	١٤٩
	الزمر (٣٩)	
٩	﴿أَمَّنۡ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ سَاجِدٗا وَقَآئِمٗا يَحۡذَرُ ٱلۡأٓخِرَةَ وَيَرۡجُواْ رَحۡمَةَ رَبِّهِۦۗ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾	١٧
	الأحقاف (٤٦)	
٣٥	﴿فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾	٣١٥
	محمد (٤٧)	
١٩	﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ﴾	١٥١
	الفتح (٤٨)	
٢٩	﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا﴾	١٤٩

رقم الآية		الصفحة
	المجادلة (٤٩)	
١١	﴿يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖ﴾	٥_١٧_٨١ ٩٥_١٢٠ ٢١٦_٣١٦
	التحريم (٦٦)	
٤	﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ وَجِبۡرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ﴾	٢٣٦
	نوح (٧١)	
٥-٩	﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوۡتُ قَوۡمِي لَيۡلٗا وَنَهَارٗا (٥) فَلَمۡ يَزِدۡهُمۡ دُعَآءِيٓ إِلَّا فِرَارٗا (٦) وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوۡتُهُمۡ لِتَغۡفِرَ لَهُمۡ جَعَلُوٓاْ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَٱسۡتَغۡشَوۡاْ ثِيَابَهُمۡ وَأَصَرُّواْ وَٱسۡتَكۡبَرُواْ ٱسۡتِكۡبَارٗا (٧) ثُمَّ إِنِّي دَعَوۡتُهُمۡ جِهَارٗا (٨) ثُمَّ إِنِّيٓ أَعۡلَنتُ لَهُمۡ وَأَسۡرَرۡتُ لَهُمۡ إِسۡرَارٗا﴾	٢٩٤
	النبأ (٧٨)	
١-٢	﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ (١) عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلۡعَظِيمِ﴾	١٤٩

٢- الأحاديث والآثار

٣- الأقوال

٤ - الشعر والرجز

الشعر		الصفحة
جُمِّـلَ المنطــقُ بــالنحوِ فمَــنْ	يُحـرَمِ الإعـرابَ بـالنُّطقِ اخْتبَـلْ	٤٦
و مِـنَ العجائـبِ والعجائـبُ جَمّـةٌ	قُـرْبُ الـدواءِ ومـا إليـه وصـولُ	١٦٩
كـالعيسِ في البيـداءِ يقتلُهـا الظَّمـأ	والمـاءُ فـوقَ ظهورِهـا محمـولُ	
ومَنْ منحَ الجهّالَ علمًا أضاعه	ومَن منعَ المستوجبين فقد ظلم	٢٣٤
على قَدْرِ أهلِ العزمِ تأتي العَزائمُ	وتأتي على قَدْرِ الكِرامِ المكـارِمُ	٢٩٥
وتَعْظُمُ في عينِ الصَّغيرِ صِغارُها	وتَصْغُرُ في عينِ العظيمِ العَظائِمُ	
إذا درتْ نياقُك فاحتلبها	فما تدري الفصيلُ لمن يكونُ	١١٣
إذا هَبَّتْ رياحُك فاغتنمْها	فإنّ لكـلِّ عاصفـةٍ سـكونُ	
العلـمُ قـالَ الله قـالَ رسـولُه	قالَ الصحابةُ هم أولوا العرفانِ	٥٠
ما العلم نصبُك للخلافِ سفاهةً	بـين الرسـولِ وبـين رأي فـلانِ	٣٠٣
والجهـلُ داءٌ قاتـلٌ وشِفـاؤه	أمـرانِ في التركيـبِ مُتَّفِقـانِ	
نَـصٌّ مـن القـرآنِ أو مـن سُـنَّةٍ	وطبيـبُ ذاك العـالِمُ الربّـاني	
والعلـمُ أقسـامٌ ثـلاثٌ ما لهـا	مِـنْ رابـعٍ والحَـقُّ ذو تِبْيـانِ	
عِلْـمٌ بأوصـافِ الإلهِ وفِعْلِـه	وكذلـك الأسْـماءُ للـرَّحْمنِ	١٠٠
والأمـرُ والنَّهْـيُ الـذي هـو دينُـه	و جـزاؤه يـومَ المعـادِ الثّـاني	
والكُـلُّ في القـرآنِ والسُّـنَنِ التـي	جـاءَتْ عـنِ المبعـوثِ بالفُرقـانِ	
واللهِ مـا قـالَ امـرُؤٌ مُتَحَـذْلِقٌ	بسواهمـا إلّا مِـنَ الهَذَيـانِ	

٥- المراجع

«آداب الشافعي ومناقبة» لابن أبي حاتم الرازي ت عبد الغني عبدالخالق.

«الآداب الشرعية» للمقدسي ط الرسالة.

«الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي ط الوزارة.

«أدب الإملاء والاستملاء» لأبي سعد السمعاني.

«الأربعين النووية».

«الإصابة» لابن حجر ت البجاوي ط نهضة مصر.

«الأصول الستة» لمحمد إسحاق.

«الاعتصام» للشاطبي. دار المعرفة بيروت.

«الأعلام» للزركلي. دار العلم للملايين.

«إعلام الموقعين عن رب العالمين» لابن القيم ت مشهور آل سلمان. دار ابن الجوزي.

«اقتضاء العلمِ العملَ» للخطيب ت الألباني.

«إنباه الرواة» للقفطي ت محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الكتب المصرية.

«البداية والنهاية» لابن كثير. ت عبدالله التركي. ط هجر.

«بغية الوعاة» للسيوطي ت محمد أبو الفضل إبراهيم ط عيسى البابي الحلبي.

«البيان والتبيين» للجاحظ ت هارون.

«بيان الوهم والإيهام» لابن القطان ت الحسين آيت سعيد. دار طيبة.

«تاريخ بغداد» للخطيب ط السعادة.

«تدريب الراوي» للسيوطي ت عبد الوهاب عبد اللطيف.

«تذكرة الحفاظ» للذهبي مصورة عن ط الهندية.

«تذكرة السامع والمتكلم» لابن جماعة الناشر محمد هاشم الندوي.

«ترتيب المدارك» للقاضي عياض.

«تعليم المتعلم طريق التعلم» للزرنوجي.

«تفسير القرآن العظيم» لابن كثير.

«التفسير والمفسرون» لمحمد حسين الذهبي.

«تقييد العلم» للخطيب ت يوسف العش.

«تهذيب التهذيب» لابن حجر – حيدر آباد الدكن.

«توجيه النظر» للجزائري مصورة.

«توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار» للصنعاني ت محمد محيي الدين عبدالحميد. ط الخانجي.

«جامع البيان عن تأويل آي القرآن» للطبري ت . عبداللّه التركي.

«جامع بيان العلم وفضلة» لابن عبد البر ط المنيرية.

«جامع العلوم والحكم» لابن رجب. ت إبراهيم باجس.

«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي – دار الكتب المصرية.

«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب ت محمود الطحان.

«جواهر البلاغة» للهاشمي مصورة.

«جوهرة التوحيد» للقاني.

«حجة الله البالغة» للدهلوي دار المعرفة بيروت.

«الحديث النبوي في النحو العربي» لمحمود فجال ط العبيكان

«حلية الأولياء» لأبي نعيم – ط السعادة.

«دراسات في الحديث النبوي» لمحمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي.

«الدرر الكامنة» لابن حجر ط حيدر آباد الدكن.

«ديوان الأخطل» ت فخر الدين قباوة. دار الآفاق بيروت.

«ديوان الصبابة» لابن أبي حجلة التلمساني.

«ديوان طرفة بن العبد».

«ديوان أبي الطيب المتنبي» بشرح العكبري.

«ديوان أبي العتاهية».

«الديباج المذهب» لابن فرحون – ت الأحمدي أبو النور.

«الذخيرة» للقرافي – دار الغرب الإسلامي.

«الرحلة في طلب العلم» للخطيب ت نور الدين عتر.

«رفع الإصر عن قضاة مصر» لابن حجر. ت علي محمد عمر. الخانجي.

«الزهد» للإمام أحمد – مصورة.

«الزهد» لعبدالله بن المبارك.

«سقط الزند» للمعري.

«سير أعلام النبلاء» للذهبي ت بشار عواد و محيي هلال السرحان. مؤسسة الرسالة.

«السنة قبل التدوين» لمحمد عجاج الخطيب.

«شرح صحيح مسلم» للنووي المطبعة المصرية.

«شرح العقيدة الطحاوية» لعلي بن أبي العز. ت عبدالله التركي وشعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة.

«شرح العقيدة الواسطية» لسماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

«شرف أصحاب الحديث» للخطيب. ت محمد سعيد خطيب أوغلو – جامعة أنقرة.

«الصحاح» للجوهري ت أحمد عبد الغفور عطار.

«صفة الصفوة» لابن الجوزي ت محمود الفاخوري والقلعجي.

«صيد الخاطر» لابن الجوزي ت علي الطنطاوي.

«طلب العلم وطبقات المتعلمين» للشوكاني.

«عيون الأخبار» لابن قتيبة ط دار الكتب المصرية.

«فتح الباري» لابن حجر ط السلفية.

«فضائل الصحابة» للإمام أحمد ت وصيّ الله عباس.

«فضل علم السلف على الخلف» لابن رجب.

«الفقيه والمتفقه» للخطيب ت العزازي.

«فهرس الفهارس والأثبات» للكتاني. عناية إحسان عباس.

«قاموس المحيط» للفيروزابادي.

«قواعد التحديث» للقاسمي مصورة.

«الكافية الشافية» لابن القيم.

الكتب الستة إشراف صالح بن عبد العزيز آل الشيخ ط إيطاليا.

«الكشاف عن حقائق التنزيل» للزمخشري مصورة.

«كشف الخفاء» للعجلوني ط المقدسي.

«كنز العمال» للمتقي الهندي ط حلب.

«لامية ابن الوردي».

«لسان العرب» لابن منظور – دار صادر

«المبسوط» للسرخسي.
«مجموع فتاوى ابن تيمية» إشراف وزارة الشؤون الإسلامية.
«المستدرك» للحاكم عناية علوش.
«مسند الإمام أحمد» طبع الوزارة.
«مصادر التشريع الإسلامي» لمحمد أديب الصالح. العبيكان.
«المصنف» لابن أبي شيبة ت محمد عوامة.
«المطالب العالية» لابن حجر ت محمد مصطفى الأعظمي.
«معجم الأدباء» لياقوت الحموي ط دار المأمون.
«معجم المطبوعات العربية» ليوسف سركيس.
«المغني» لابن قدامة ت عبدالله التركي و الحلو.
«المنهج الأحمد» للعليمي ت محمد محيي الدين عبد الحميد.
«الموافقات» للشاطبي ت مشهور بن حسن آل سلمان.
«الموطأ» لمالك ت محمد فؤاد عبد الباقي.
«ميزان الاعتدال» للذهبي ت البجاوي.
«نزهة الألباء» لأبي البركات الأنباري ت محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر.
«هدي الساري» لابن حجر ط السلفية.

٦ - الموضوعات

❊❊❊❊❊